الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الاقتصادي السنوي 2020

الإصدار الثامن والعشرين

www.economy.ae

أبوظبي – المقر الرئيسي

ص.ب. 901 أبوظبي، إ. ع. م.

هاتف: 97126131111+

فاكس: 9712626000+

البريد الإلكتروني: info@economy.ae

إنترنت: www.economy.ae

إدارة الـدراسـات الاقتصـاديـة

البريد الإلكتروني: pdsd.inf@economy.ae

هاتف: 97126131292+

www.facebook.com/pages/Ministry-of-Economy

twitter.com/Economyae

التقرير الاقتصادي السنوي 2020

الإصدار الثامن والعشرين

2020

الرؤيــة

اقتصـاد تنافسـي عالمـي متنـوع مبنـي علـى المعرفـة والابتـكار وبقيـادة كفـاءات وطنيـة.

الرسالة

تحقيـق تنميـة وتنافسـية الاقتصـاد الوطنـي وتهيئـة بيئـة مشـجعة لممارسـة الأعمـال الاقتصاديـة عبـر سـن وتحديـث التشـريعات الاقتصاديـة وسياسـات التجـارة الخارجيـة وتنميـة الصناعـات والصـادرات الوطنيـة وتنميـة السياحة عبر تطوير منتجاتها وتحسين جودتها وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطـاع المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة وحمايـة حقـوق المسـتهلك والملكيـة الفكريـة ودعـم جهـود الجمعيـات التعاونيـة وتنويـع الأنشـطة الاقتصاديـة وتعميـم التطبيقـات الذكيـة المميـزة بقيـادة كفـاءات وطنيـة وفقـا لمعاييـر الإبـداع والابتـكار والتميـز العالميـة واقتصاديـات المعرفـة.

القيم

الابتـكار: تهيئـة المنـاخ الايجابـي لمعاونـة الفئـات المعنيـة من داخـل وخـارج الـوزارة علـى تحويـل أفكارهـم إلـى نتائـج تطبيقيـة متميـزة تخـدم رؤيـة الـوزارة وتنافسـية الدولـة.

احتـرام الحقـوق: احتـرام حقـوق الموظفيـن والمسـتهلكين وكافـة فئـات المتعامليـن وفقـا للتشـريعات الاقتصاديـة وأنظمـة العمـل المتبعـة.

الاسـتدامة: نحـرص علـى تحقيـق متطلبـات الاسـتدامة الاجتماعيـة والبيئيـة فـي جميـع الأنشـطة الاقتصاديـة.

التكامـل: تعزيـز أوجـه التعـاون والتكامـل بيـن القطاعـات الاقتصاديـة.

التنافسية: نسعى لتحقيق المكانة المرموقة للاقتصاد الوطني محليا ودوليا.

التميـز وروح الفريـق: نعمـل مـن خـلال فريـق واحـد لنشـر التميـز المؤسسـي علـى كافـة الأصعـدة.

2020

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

حاكم أبوظبي (حفظه الله)

2020

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، (حفظه الله)

المحتويات

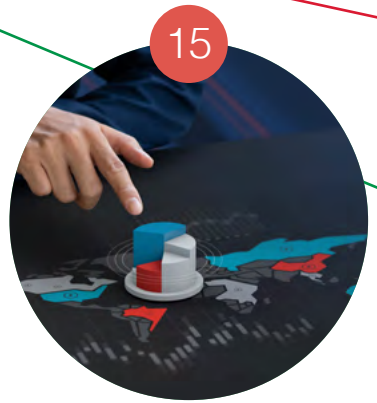

أولاً: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية

01	الاوضاع الاقتصادية العالمية	16
02	الأوضاع الاقتصادية العربية	23
03	الأوضاع الاقتصادية الخليجية	27

ثانياً: أداء الاقتصاد الوطني

01	الناتج المحلي الإجمالي	32
02	معدل التضخم	36
03	التجارة الخارجية غير النفطية	38
04	الانفاق الاستهلاكي النهائي	54
05	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	55
06	القطاع النقدي والمصرفي والمالي	64
07	المالية العامة	72

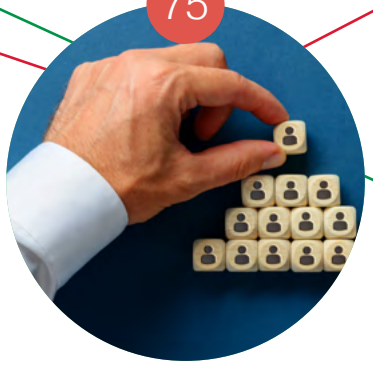

ثالثاً: السكان والقوى العاملة

01	السكان	76
02	القوى العاملة	76

رابعاً: قضايا اقتصادية

خامساً: التوقعات الخاصة بالاقتصاد الاماراتي لعامي 2020 و 2021

معالي الدكتور أحمد بن عبد اللّه حميد بالهول الفلاسي

وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

معالي عبداللّه بن طوق المري

عضو مجلس الوزراء وزير الاقتصاد

معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي

وزير دولة للتجارة الخارجية

كلمة معالي الوزير

مثّل عام 2020 عاماً استثنائياً ومليئاً بالمتغيرات لاقتصادات العالم نتيجة الآثار المترتبة عن انتشار جائحة "كوفيد19-". وتبنت دول العالم خططاً واستراتيجيات متعددة للتعامل مع تداعيات الجائحة على منظوماتها الاقتصادية.

وقد أثبت الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة على مر السنوات والعقود الماضية قدرته على تجاوز الأزمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية وتعامله الفعال مع المتغيرات والتحديات الاقتصادية المختلفة.

ولا شك في أن القدرة والمرونة العالية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني هما نتيجة لما حققه اقتصاد الدولة من إنجازات وتطورات عبر السنوات الماضية، بفضل دعم وتوجيهات القيادة الرشيدة، حيث تم تعزيز مقومات التنوع والاستدامة والتنافسية العالمية وفق مبادئ الابتكار والمعرفة، مدعومة بسياسات حكومية ذات كفاءة عالية، سواء في الجوانب الاقتصادية أو المالية أو النقدية أو التجارية، فضلاً عن قوة القطاع الخاص في الدولة والتطور الذي يشهده قطاع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة، فضلاً عن مستوى الريادة المتميز للشركات الوطنية والأجنبية العاملة في أسواق الدولة وقدرتها العالية على التكيف وتطوير آليات ونماذج الأعمال، والمكانة المرموقة للدولة كمركز إقليمي وعالمي للتجارة والأعمال والاستثمار والسياحة.

وقد نجحت دولة الإمارات في أن تكون من أسرع الدول على مستوى المنطقة في تبني استجابة منهجية للأزمة، حيث ركزت على اتخاذ إجراءات سريعة وإطلاق حزم اقتصادية متعددة وتطوير خطط واستراتيجيات متكاملة ليس فقط للتعامل مع الآثار الفورية للجائحة على الاقتصاد وأنشطة الأعمال، بل لتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف والتحول نحو نموذج أكثر مرونة واستدامة وبناء مسار إنمائي طويل الأجل، يرتكز على توظيف الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة وقطاعات الاقتصاد الجديد كمحركات للتنمية المستقبلية.

وقد اعتمدت حكومة دولة الإمارات خطة متكاملة ومرنة للتعافي والنهوض الاقتصادي تقودها وزارة الاقتصاد بالتعاون مع العديد من الشركاء من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية وبالشراكة مع القطاع الخاص، وتتألف من حزمة كبيرة من المبادرات وفق ثلاث مراحل رئيسية، وتم حتى اليوم إنجاز 46% من مبادرات المرحلة الأولى، وبلغت قيمة إجمالي حزم ومبادرات الدعم الاقتصادي المقدمة من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ما يزيد على 388 مليار درهم إماراتي، الأمر الذي أسهم في استمرارية الأعمال وزيادة زخم الأنشطة التجارية وتعزيز قدرتها على النمو والمنافسة في مختلف القطاعات الحيوية.

ولا شك في أن جهود الحكومة مستمرة لدعم الاقتصاد وزيادة تنافسيته ومرونته، وقد رصدت العديد من المؤشرات العالمية هذه الجهود ومن أبرزها مؤشر التعافي الاقتصادي العالمي الذي أصدرته مؤخراً مجموعة هورايزون البحثية، والذي تبوأت فيه دولة الإمارات المركز الأول عربياً، وحصدت مراكز متقدمة عالمياً على العديد من المؤشرات الفرعية المرتبطة بتعافي الاقتصاد وتنميته المستدامة.

وانطلاقاً من حرص وزارة الاقتصاد على تعزيز معرفة القطاع الحكومي والخاص والأكاديمي وكافة أصحاب المصلحة بأهم المستجدات الاقتصادية، يسرنا أن نضع بين أيديكم التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2020، والذي يقدم عرضاً متكاملاً للمؤشرات الاقتصادية، وخاصة مؤشرات الاقتصاد الكلي، عالمياً وإقليمياً وعلى المستوى الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع نظرة مفصلة على استجابة الدولة واستراتيجيتها لحماية ودعم الاقتصاد في ضوء آثار جائحة كوفيد19-.

نأمل أن يمثل هذا التقرير إضافة معرفية مهمة تسلط الضوء على أبرز القضايا الاقتصادية محل الاهتمام وتلبي حاجة قطاع الأعمال وتسهم في تعزيز عملية صنع القرار واستشراف المستقبل لوضع الخطط المناسبة لتحقيق تطلعاتنا في التنمية والازدهار.

معالي عبد الله بن طوق المري

وزير الاقتصاد

2020

01

أولاً: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية

01 الاوضاع الاقتصادية العالمية

النمو الاقتصادي العالمي

في اعقاب بلوغ النمو العالمي 2.8% في عام 2019، من المتوقع ان ينخفض ليصل الى 4.4- % في عام 2020، ثم يعود للانتعاش ليبلغ 5.2% في عام 2021 (وفق تقديرات صندوق النقد الدولي - اكتوبر 2020). ويعزى هذا الانخفاض في النمو العالمي خلال عام 2020 لجائحة كوفيد-19 وما ترتب عليها من الاغلاق العام الكبير في ابريل 2020. تأتي آفاق النمو الضعيفة على المدى المتوسط مصحوبة بزيادة متوقعة كبيرة في رصيد الدين السيادي وانكماش القاعدة الضريبية مما يفاقم المصاعب الناجمة عن خدمة التزامات الديون. وتهيمن ظروف عدم اليقين على آفاق النمو العالمي والمتمثلة في مدى التداعيات العالمية المترتبة على تراجع الطلب وضعف السياحة وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج، ومزاج الاسواق المالية وانعكاساته على تدفقات رأس المال العالمية. وتشير توقعات النمو الى فجوات سلبية كبيرة في الناتج وارتفاع في معدلات البطالة خلال عامي 2020 و2021 عبر كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الاسواق الصاعدة. ينبغي اتخاذ سياسات واجراءات لدعم الاقتصاد كالاستثمار في الصحة والتعليم ومشروعات البنية التحتية مرتفعة العائد التي يمكن ان تساعد على تحويل الاقتصاد الى اقتصاد اقل اعتماداً على الكربون، والانفاق على الابحاث الذي سيؤدي الى تيسير الابتكار واعتماد التكنولوجيا وهما المحركان الرئيسيان لنمو الانتاجية على المدى الطويل وحماية الانفاق الاجتماعي الضروري. ومن شأن تمديد آجال استحقاق الدين العام وضمان اسعار فائدة منخفضة ثابتة قدر الامكان ان يساعدا على تخفيض خدمة الدين وتحرير الموارد لاعادة توجيهها نحو جهود تخفيف الازمة، وقد تحتاج الحكومات الى النظر في رفع الضرائب التصاعدية على الافراد الاكثر ثراء والاقل تأثراً نسبياً بالازمة واجراء تغييرات في ضرائب الشركات بما يضمن سداد الشركات لضرائب تتناسب مع ربحيتها وتصميم نظام دولي لضرائب الشركات يواكب تحديات الاقتصاد .

التجارة والاستثمار العالميين

تعرّض التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر خلال عام 2020 لضغط شديد من جراء جائحة كوفيد-19، ويتوقع ان تنخفض هذه الموارد الحيوية انخفاضاً حاداً عن مستويات 2019 التي بلغت 1.5 تريليون دولار. وسيكون الاثر أشد وطأةً على التدفقات الى البلدان النامية، لان الاستثمارات الموجهة نحو التصدير والمرتبطة بالسلع الاساسية هي من الاشد تضرراً.

من المتوقع ان تنخفض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية بنسبة تصل الى 40% في 2020 عن قيمتها التي بلغت 1,54 تريليون دولار، مما يؤدي الى تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر الى ما دون تريليون دولار للمرة الاولى منذ عام 2005، ويتوقع ان ينخفض الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة اضافية تتراوح بين 5% و 10% في 2021، قبل ان يبدأ في الانتعاش في 2022.

لن تقتصر العواقب على تدفقات الاستثمار، بل ستعمل على خلق تحول هيكلي للانتاج الدولي، في ظل جائحة كوفيد-19، بل وفرصة لزيادة الاستدامة.

ترتبط التوقعات بمدة الازمة الصحية وبفعالية التدخلات السياساتية للتخفيف من الاثار الاقتصادية للجائحة، وتزداد حالة انعدام اليقين من جراء المخاطر الجيوسياسية والمالية واستمرار التوترات التجارية.

تشهد الاقتصادات النامية اكبر انخفاض في الاستثمار الاجنبي المباشر، لانها تعتمد اكثر على الاستثمار في الصناعات الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية والصناعات الاستخراجية والتي تضررت بشدة، ولكونها لا تستطيع اتخاذ نفس تدابير الدعم الاقتصادي التي تتخذها الاقتصادات المتقدمة.

يتوقع ان تنخفض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى اوروبا في البلدان المتقدمة بنسبة تتراوح بين 30% و 45%، بحجم تراجع في التدفقات اكبر بكثير الى امريكا الشمالية والاقتصادات المتقدمة الاخرى.

يتوقع ان تتقلص تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى افريقيا بنسبة تتراوح بين 25% و 40% في 2020، جراء انخفاض اسعار السلع الاساسية. ويتوقع ان ينخفض الاستثمار الاجنبي المباشر في امريكا اللاتينية والكاريبي بمقدار النصف في 2020. ومن المتوقع ان تنخفض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة تتراوح بين 30% و 45%.

جدول 01 تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر 2017-2019

بالمليار دولار

المنطقة	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة			تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارجة		
	2017	2018	2019	2017	2018	2019
العالم	1700	1495	1540	1601	986	1314
الاقتصادات المتقدمة	950	761	800	1095	534	917
أوروبا	570	364	429	539	419	475
امريكا الشمالية	304	297	297	379	-41	202
الاقتصادات النامية	701	699	685	467	415	373

بالمليار دولار

المنطقة	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة			تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارجة		
	2017	2018	2019	2017	2018	2019
افريقيا	42	51	45	12	8	5
آسيا	502	499	474	417	407	328
شرق وجنوب شرق آسيا	422	416	389	367	345	280
جنوب آسيا	52	52	57	11	12	12
غرب آسيا	28	30	28	39	50	36
امريكا اللاتينية والكاريبي	156	149	164	38	0,1	42
أوقيانوسيا	1	1	1	0,1	-0,3	-1
اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية	50	35	55	38	38	24
الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلياً والصغيرة	40	39	39	6	2	0,4
أقل البلدان نمواً	21	22	21	2	1	-1
البلدان النامية غير الساحلية	26	22	22	4	1	0,5
الدول الجزرية الصغيرة النامية	4	4	4	0,3	0,3	1

المصدر : الاونكتاد / قاعدة بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر

من المتوقع أن يضعف نمو التجارة العالمية بشكل كبير، فمن المتوقع أن تنكمش التجارة العالمية بنسبة تزيد عن 10 في المائة عام 2020، حيث ينخفض الطلب على السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة. حيث يعكس الانخفاض المتوقع في أحجام التجارة إلى حد كبير ضعف الطلب النهائي من المستهلكين والشركات في العالم. ومن المتوقع أن ينمو حجم التجارة العالمية بنحو 8 في المائة في عام 2021 وبنسبة تزيد قليلاً عن 4% في المتوسط في السنوات اللاحقة. كما يعكس حجم التجارة الضعيفة أيضًا، جزئيًا، التحولات المحتملة في سلاسل التوريد حيث تعيد الشركات دعم الإنتاج لتقليل نقاط الضعف الناجمة من الاعتماد على المنتجين الأجانب. كما سيكون انخفاض التجارة في آسيا بنسبة 4.5% للصادرات و 4.4% للواردات في عام 2020، أي أقل مما هو عليه في المناطق الأخرى في العالم. حيث تواجه امريكا الصين في قضايا الأمن والتجارة والتكنولوجيا. من المتوقع أن تعاني جميع البلدان من انخفاضات كبيرة في الصادرات والواردات، بالإضافة إلى ذلك، عانت البلدان المصدرة للنفط من صدمة حادة في معدلات التبادل التجاري نتيجة لانخفاض أسعار النفط ومواجهتها لتوقعات خارجية أكثر صعوبة.

معدلات التضخم

على الرغم من ارتفاع أسعار المواد مثل الإمدادات الطبية وارتفاع أسعار السلع وفقاً لجائحة كوفيد-19، فإن آثار ضعف الطلب الكلي قد فاق تأثير انقطاع الإمدادات. يظل التضخم في الاقتصادات المتقدمة أدنى من مستويات ما قبل الجائحة. في الأسواق الناشئة والنامية انخفض تضخم الاقتصادات بشكل حاد في المراحل الأولى من الوباء، على الرغم من أنه انتعش منذ ذلك الحين في بعض البلدان كالهند، مما يعكس اضطرابات الإمدادات وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وفي الربع الثاني، ظل التضخم أقل بكثير من المعدل المستهدف البالغ 2% في البلدان المتقدمة 6.0% على أساس سنوي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، و2.0% في منطقة اليورو، و1.0% في اليابان. ويعكس هذا مزيج من ضعف الطلب مقرونًا بآثار انخفاض أسعار النفط، والتي عوضت تزايد الضغوط المدفوعة بالتكلفة بسبب عدم كفاية توريد السلع والخدمات. من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في مجموعة الاقتصادات المتقدمة 0.8% في عام 2020، وأن يرتفع إلى 1.6 في المائة في عام 2021، واستقرارها على نطاق واسع بعد ذلك عند 1.9 في المائة. في مجموعة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن يصل التضخم إلى 5 في المائة هذا العام، في انخفاض إلى 4.7 في المائة العام المقبل، والتراجع بعد ذلك إلى 4 في المائة على المدى المتوسط، أي أقل من المتوسط التاريخي للمجموعة. شهدت اقتصادات

الاسواق الصاعدة انخفاضًا في التضخم المقيس بمؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي بمقدار 2.1 نقطة مئوية ليصل إلى 2.4%. ونجمت الضغوط في اتجاه انخفاض الاسعار عن فقدان الدخل، حيث فقدت هذه الاقتصادات إمكانية الوصول إلى أسواق الصادرات والسياحة، وافتقرت بشكل عام إلى شبكات أمان اجتماعي مناسبة لدعم الطلب. وقد تزداد ضغوط الأسعار، بسبب الإفراج عن الطلب المكبوت حيث يزيد المستهلكون من إنفاقهم على السلع التي أجبروا على تأخير استهلاكها بسبب الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة. ويمكن أن تزداد أيضًا بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج من الاضطرابات المستمرة في الإمدادات. ويمكن أن تؤثر مصداقية أطر السياسة النقدية أيضًا على تطورات الأسعار. يمكن أن تتأثر المصداقية عندما يُنظر إلى البنوك المركزية على أنها تدير سياسة نقدية لإبقاء تكاليف الاقتراض الحكومية منخفضة بدلاً من ضمان استقرار الاسعار ("الهيمنة المالية"). في هذه السياقات، يمكن أن تزيد توقعات التضخم بسرعة كبيرة بمجرد أن تبدأ الحكومات في مواجهة عجز مالي كبير حيث ان موازنة هذه القوى هي التي ستؤثر على الطلب. وتشمل هذه الزيادة المستمرة في الادخار الاحترازي للمستهلكين نتيجة لارتفاع خطر البطالة والمرض؛ وتحويلات القوة الشرائية إلى المقرضين ذوي ميول أقل للإنفاق حيث يقوم المقترضون بخدمة الديون المرتفعة المتكبدة أثناء الوباء؛ والمخاوف بشأن حدود قدرة السياسة النقدية على تحفيز الطلب (خاصة في الاقتصادات المتقدمة)، مما يؤدي إلى تراجع توقعات التضخم ويؤدي إلى خفض التضخم.

الاقتصادات المتقدمة

يتوقع ان يتراجع النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة ليبلغ -5.8% في عام 2020، ثم يعاود الارتفاع الى 3.9% في عام 2021، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي – اكتوبر 2020. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 4.3 في المائة، قبل أن ينمو بنسبة 3.1 في المائة في عام 2021، بسبب تصاعد المخاطر المرتبطة بالجائحة، والازمة السياسية في الكونغرس الامريكي بشأن التحفيز المالي، وعدم اليقين بشأن الانتخابات الرئاسية، بالاضافة إلى المخاطر المرتبطة بالتوترات المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين. ومن المتوقع حدوث انكماش أعمق بنسبة 8.3 في المائة في منطقة اليورو في عام 2020، مما يعكس انخفاضًا أكثر حدة مما كان عليه في الولايات المتحدة في النصف الأول من العام. ثم عودة انتعاش النمو المتوقع لمنطقة اليورو الى 5.2 في المائة لعام 2021، نظراً الى ان الاقتصادات الاوروبية تعتمد اعتمادًا كبيراً على السياحة وصادرات الصناعات التحويلية، والتي توقفت تقريبًا مع تفاقم الجائحة وتشديد القيود على التحركات عبر الحدود. من المتوقع أن تشهد الاقتصادات الآسيوية المتقدمة تباطؤًا أكثر اعتدالاً إلى حد ما من اقتصادات أوروبا، في ضوء انتشار الوباء الأكثر احتواءًا، والذي ينعكس أيضًا في انخفاضات أقل في الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من عام 2020.

جدول 02

معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021
الاقتصادات المتقدمة	2.4	2.2	1.7	-5.8	3.9
الولايات المتحدة	2.3	2.9	2.2	-4.3	3.1
منطقة اليورو	2.4	1.8	1.3	-8.3	5.2
اليابان	1.7	0.8	0.7	-5.3	2.3
المملكة المتحدة	1.7	1.4	1.5	-9.8	5.9

المصدر: صندوق النقد الدولي .

اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

من المتوقع أن يبلغ النمو لاقتصادات الاسواق الصاعدة والبلدان النامية -3.3% في عام 2020، وتوقع معاودة الارتفاع إلى 6% في عام 2021. التوقعات بالنسبة للصين أقوى بكثير من معظم البلدان الأخرى في هذه المجموعة، مع توقع نمو الاقتصاد بنحو 10 في المائة خلال 2020-2021 (1.9 في المائة هذا العام و 8.2 في المائة العام المقبل). حيث عاد النشاط إلى طبيعته بشكل أسرع من المتوقع بعد إعادة فتح معظم البلاد في أوائل أبريل، وسجل الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني ارتفاعاً نتيجة لدعم السياسات القوي والصادرات المرنة. بالنسبة للعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية باستثناء الصين، لا تزال الآفاق محفوفة بالمخاطر، نتيجة لمجموعة من العوامل منها : استمرار انتشار الوباء وأنظمة الرعاية الصحية المنهكة ؛ الأهمية الأكبر للقطاعات المتضررة بشدة، مثل السياحة ؛ والاعتماد الأكبر على التمويل الخارجي، بما في ذلك التحويلات المالية. من المتوقع أن تنكمش جميع مناطق الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية هذا العام، بما في ذلك آسيا الناشئة بشكل خاص، حيث تواصل الاقتصادات الكبيرة، مثل الهند وإندونيسيا، محاولة السيطرة على الوباء. حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي للهند بشكل أكثر حدة مما كان متوقعًا في الربع الثاني. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينكمش اقتصاد الهند بنسبة 10.3% في عام 2020، قبل أن ينتعش بنسبة 8.8% في عام 2021. كما لا تزال الاختلافات كبيرة، حيث يعاني العديد من بلدان أمريكا اللاتينية بشدة من الوباء من تراجعات عميقة للغاية،

الشكل رقم 01 معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي قي الاقتصادات المتقدمة (%)

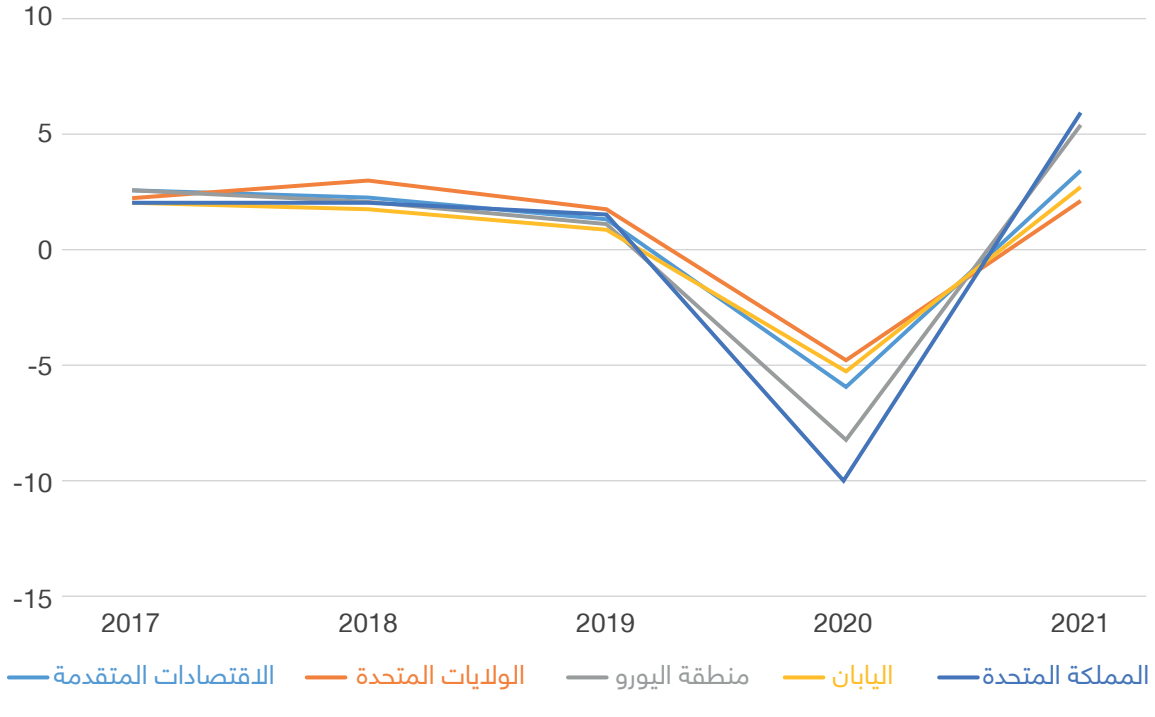

المصدر: صندوق النقد الدولي .

ويتوقع حدوث انخفاض كبير في الإنتاج للعديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلدان المصدرة للنفط في أفريقيا جنوب الصحراء المتأثرة بكل من انخفاض اسعار النفط، الاضطرابات الأهلية والأزمات الاقتصادية. من المتوقع أن يكون النمو في مجموعة اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية سالبًا، فقد تضررت بعض هذه الاقتصادات بشدة جراء الجائحة بسبب ضعف أنظمة الصحة العامة، وأوجه الضعف الاقتصادي المزمن، ومحدودية الحيزين المالي والنقدي، مما حد من نطاق استجابة السياسات العامة. لذلك، فإن الانكماش الاقل مقارنة بالاقتصادات المتقدمة يعزى بشكل أساسي إلى النمو الموجب في الصين والتي تعافت بشكل أسرع من المتوقع.

جدول 03 معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (%)

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021
اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4.7	4.5	3.7	-3.3	6.0
الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافغانستان وباكستان	2.2	1.8	1.4	-4.1	3.0
اوروبا الصاعدة والنامية	5.9	3.6	2.1	-4.6	3.9
آسيا الصاعدة والنامية	6.5	6.4	5.5	-1.7	8.0
الصين	6.9	6.6	6.1	1.9	8.2

المصدر: صندوق النقد الدولي .

02 الأوضاع الاقتصادية العربية[1]

النمو الاقتصادي

تسبَّبت جائحة كورونا في صدمة عالمية هائلة أفضت إلى كساد حاد في الكثير من البلدان نتج عنها تراجع غير مسبوق لمستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة، وتشير تنبؤات البنك الدولي يونيو 2020 (سيناريو خط الأساس) إلى انكماش نسبته 5.2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام 2020، وهو أشد كساد يشهده العالم منذ عقود. وسيتراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في عام 2020. ومن المتوقع انكماش النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 7 في عام 2020 جراء الاضطرابات الشديدة التي أصابت جانبي العرض والطلب المحليين، والتجارة، والتمويل. فيما تُشير التوقعات إلى أن اقتصادات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ستشهد انكماشا نسبته 2.5 في المائة، وهو أول انكماش لها كمجموعة منذ 60 عاما على الأقل. ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 3.6 في المائة.

في ظل هذه التطورات تواجه الاقتصادات العربية تحديات متعددة الأبعاد سوف تؤدي إلى انخفاض كل من مستويات النشاط في القطاعين النفطي وغير النفطي. بنا ء عليه، من المتوقع انكماش الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية بنسبة تقارب 4 في المائة

الشكل رقم 02 النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (%)

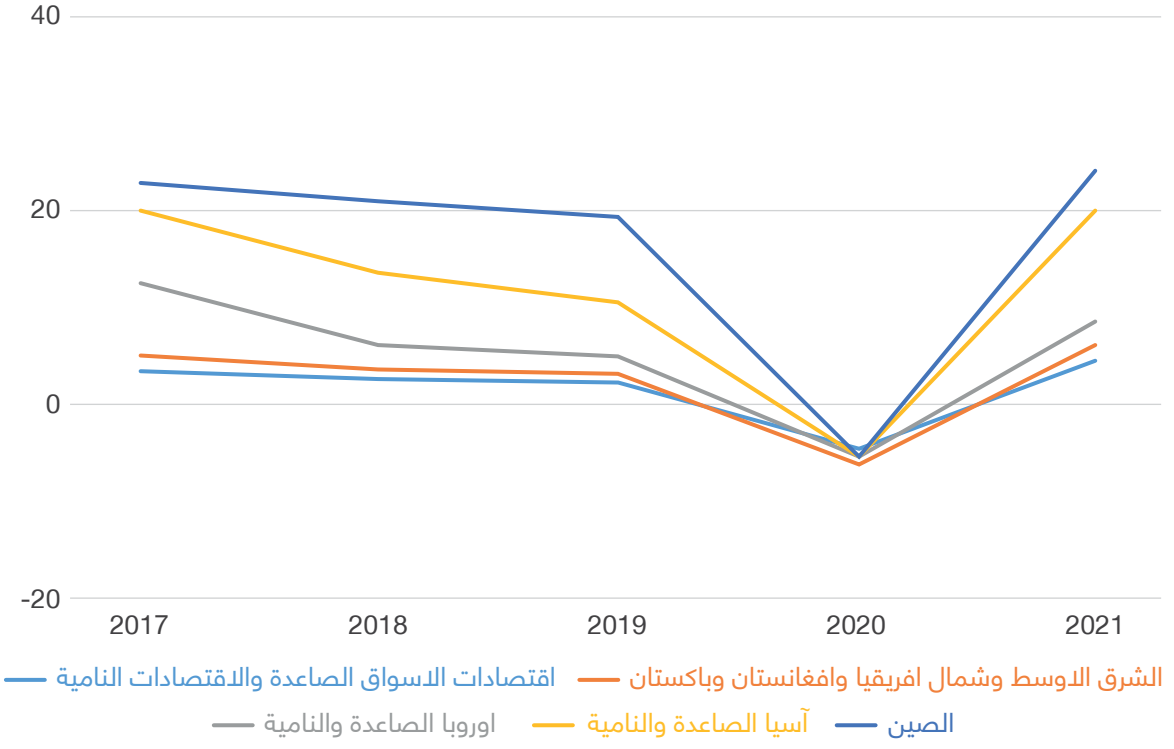

[1]Source: World Bank, Arab Monetary Fund.

في عام 2020، في المقابل، من المتوقع تعافي تدريجي في عام 2021 مع توقع نمو الاقتصادات العربية بنسبة 2.6 في المائة.

من المتوقع أن يكون تأثير الأزمة أشد على الاقتصادات العربية المُصدرة للنفط فمن المتوقع أن تسجل انكماشا بحدود 4.7 في المائة خلال عام 2020، في حين من المتوقع انكماش أقل للاقتصادات العربية المستوردة للنفط التي يتوقع أن يسجل ناتجها المحلي الإجمالي انخفاضا بنسبة 2.0 في المائة لعام 2020.

وبحسب قاعدة بيانات البنك الدولي، فقد شهدت الاقتصادات العربية ارتفاعا ملموسا لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2010 سنة الأساس) في عام 2019 مقابل عام 2018 وبنسبة 1.48% ليصعد من 2.71 تريليون دولار في عام 2018 ليصل الى 2.75 تريليون دولار في عام 2019، بينما تقدر قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية عام 2019 نحو 2.82 تريليون دولار بعد أن كانت 2.77 تريليون دولار عام 2018، محققة نمو نسبته 1.8%.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي العربي

وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي تزايد عدد سكان العالم العربي من نحو إلى نحو 419.8 مليون نسمة عام 2018 الى قرابة 427.9 مليون نسمة في عام 2019، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة بالأسعار الجارية عام 2019 نحو 2.82 تريليون دولار، ومن المقدر طبقا لذلك أن يصل متوسط نصيب المواطن العربي من الناتج المحلي الاجمالي العربي عام 2019 إلى نحو 6585 دولار مع تباين كبير بين الدول العربية في هذا الشأن وذلك كمحصلة للانتعاش النسبي في الإيرادات النفطية وتطور النمو في القطاعات غير النفطية بالدول المنتجة للنفط وتأثر النمو الاقتصادي للدول العربية بذلك وكذا تحسن النمو في الدول العربية المستوردة للنفط من جراء برامج الاصلاح التي تتبعها.

التضخم

شهد عام 2019 استمرار تراجع معدل التضخم في الدول العربية ليصل إلى حوالي 5 في المائة مقارنة مع نحو 9.4 في المائة في عام 2018. يُعزى ذلك الى تراجع الطلب المحلي في بعض الدول، والتغيرات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام، إضافة الى التراجع التدريجي للضغوطات التضخمية الناتجة عن تدابير الإصلاح المالي التي طبقتها بعض الدول العربية خلال العامين الماضيين. فيما تأثر معدل التضخم بالتطورات الداخلية التي أثرت على مستويات الامدادات من السلع والخدمات في بعض الدول العربية، وبتأثر الإنتاج الزراعي بالظروف المناخية في دول عربية أخرى. ومن المتوقع تأثر معدلات التضخم في عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا على مستويات العرض والطلب، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط، فيما يتوقع ظهور ضغوط تضخمية خلال عام 2021 في ظل التعافي المتوقع للطلب العالمي والمحلي والأسعار العالمية للنفط.

الموازنات العربية

سجلت أوضاع المالية العامة في الدول العربية كمجموعة متكاملة تحسنا ملموساً في عام 2019 في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي واصلت على إثرها

نسبة عجز الموازنة المُجمعة إلى الناتج المحلي الاجمالي الاتجاه نحو الانخفاض لتصل إلى 3.4 في المائة، وفي المقابل من المتوقع تضاعف نسبة عجز الموازنة العامة المُجمعة للدول العربية إلى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020 بما يعكس الانخفاض المتوقع في حصيلة الإيرادات الضريبية والنفطية، في الوقت الذي تشهد فيه النفقات العامة ارتفاعاً لمواجهة التداعيات الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، وتمويل حزم الانفاق التحفيزية التي تبنتها الدول العربية. بينما من المتوقع أن يعاود العجز مساره النزولي عام 2021 بما يُمكن من تنفيذ برامج الانضباط المالي التي تتبناها الدول العربية في المدى المتوسط.

في ظل المستجدات الاقتصادية المرتبطة بفيروس كورونا فقد غلبت الاتجاهات التيسيرية على وضعية السياسة النقدية (مقاسة بالتغيرات في أسعار الفائدة الرسمية) التي تراجعت خلال الربع الاول من عام 2020 بنسب تراوحت بين 1.5 الى 3 نقاط مئوية في عدد من الدول العربية، جاء ذلك مع قرارات مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بهدف التخفيف من تداعيات فيروس كورونا على معدلات الائتمان الممنوح كما تبنت حكومات الدول العربية ممثلة في البنوك المركزية ووزارات المالية حزم تحفيزية وعدد من أدوات السياسة النقدية لضمان توفير السيولة الكافية ودعم القطاع المالي.

التجارة الخارجية العربية

بلغ حجم التجارة الخارجية من السلع والخدمات لمجموعة الدول العربية خلال عام 2019 نحو 2,425 مليار دولار، شكلت الصادرات نحو 52% باجمالي ما قيمته 1,273 مليار دولار بنسبة تراجع مقارنة بعام 2018 وصلت الى 3.5%، بينما شكلت الواردات نحو 48% من اجمالي تجارة الدول العربية من السلع والخدمات باجمالي ما قيمته 1,152 مليار دولار بنسبة نمو سنوية مقارنة بعام 2018 وصلت الى 4.1%، بحسب قاعدة بيانات البنك الدولي.

ارتفعت نسبة مساهمة واردات الدول العربية من السلع والخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي من 39.2% في عام 2018 الى ما نسبته 39.6%، في حين انخفضت نسبة مساهمة صادرات الدول العربية من السلع والخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي من 47.1% في عام 2018 الى ما نسبته 44.3%.

البطالة العربية

تعتبر مشكلة البطالة من أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان العربية وتزداد وتيرة هذه الظاهرة الاقتصادية مع تفشي فيروس كورونا وما تبعه من اغلاقات لمختلف القطاعات وتعطل نسبة كبيرة من العاملين، ووفقا لتقرير مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية الذي تصدره لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)[2] يُتوقع أن ترتفع نسبة البطالة في عام 2021

[2] https://publications.unescwa.org/projects/escwa-survey/index-ar.html#\33

في المنطقة العربية إلى 12.5%، أعلاها في فلسطين (31%) ثمّ ليبيا (22%) وتونس والأردن (21%)، في ظل تضييق الخناق على الاقتصاد العالمي بسبب الإغلاقات المرتبطة بفيروس كورونا.

وفي هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، على المنطقة العربية أن تتصدى لتحديات اجتماعية عديدة، مثل انتشار الفقر والبطالة، واستمرار عدم المساواة بين الجنسين بمختلف أوجهه، وكلها تحديات تفاقمت مع تفشي جائحة فيروس كورونا، وما فرضته من قيود صارمة في واقع الاغلاق. وتشير التقديرات إلى أن معدل الفقر في الدخل قد ارتفع بأكثر من 3 نقاط مئوية في عام 2020 ليصل إلى 32.4 في المائة، أي ما يمثل 115 مليون انسان يعيش أكثر من 80 في المائة منهم في أربعة بلدان، الجمهورية العربية السورية، والسودان، ومصر، واليمن، كما تشير التقديرات إلى ارتفاع معدل البطالة في المنطقة بنسبة 1.2 في المائة في عام 2020 ويعتمد استمرار هذه المشاكل على استعادة تدفق المساعدات والتحويلات في عام 2021 وكذلك على قدرة الحكومات على توفير شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من آثار الفقر.

وتؤثر التحديات الاجتماعية والاقتصادية كذلك على العمال المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا في المنطقة، ولا سيما النساء منهم. فالقيود المفروضة على السفر وظروف العمل السيئة ستُعرِض العمال المهاجرين لمخاطر شتى، بما في ذلك الاصابات بفيروس كورونا كما سيؤدي ضيق الوضع الاقتصادي في المجتمعات المضيفة إلى تفاقم قسوة الظروف المعيشية للاجئين والنازحين داخليا.

كما تشير قاعدة بيانات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية الى انخفاض طفيف في معدلات البطالة من اجمالي القوى العاملة في الدول العربية من 10.56% في عام 2018 الى 10.34% في عام 2019 وهو ما يمثل تقريبًا ضعف المتوسط العالمي البالغ 5.4%، بينا تتركز البطالة في الفئة المجتمعية الشابة الواقعة في شريحة سن العمل (15-24) والتي بلغت نحو 27.17% عام 2019 بانخفاض طفيف اذا ما قورنت بمعدلها في عام 2018 البالغة فيه نحو 27.66%، ومن بين أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة العربية النمو الكبير والمتواصل في أعداد القوى العاملة العربية الداخلة سنويا إلى أسواق العمل مع عدم قدرة الاقتصادات العربية على توفير فرص العمل الكافية لمواجهتها، وعدم قدرة الداخلين إلى سوق العمل من خريجي التعليم على مواجهة والتكيف مع متطلبات أسواق العمل، فضلا عن هيكلية أسواق العمل ومناخ العمل حيث هناك تفضيل لشروط العمل بالحكومة والقطاع العام على القطاع الخاص، وانتشار العمل في القطاع غير الرسمي، وصعوبة تأسيس المشروعات.

ولتفادي مشكلة البطالة التي تعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية يجب أن تعمل الدول العربية على مواصلة استراتيجيات تنويع الاقتصاد، وتنفيذ إصلاحات مؤسسية لزيادة ديناميكية ومرونة أسواق العمل والمنتجات، وزيادة فرص التمويل للشباب والاستفادة من تسارع وتيرة التقنيات المالية، بالإضافة إلى زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل، وترتيبات عمل أكثر مرونة بالاستفادة من التطورات التقنية، بجانب رفع جودة التعليم وتوجيه السياسات التعليمية نحو مجالات ديناميكية أكثر طلبًا في مجال العمل، والتفكير في مبادرات لدعم التكامل العربي والإقليمي.

03 الأوضاع الاقتصادية الخليجية

المديونية العربية

يعتبر تصاعد المديونية العالمية وتزايد مستويات الهشاشة المالية من أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، وتكمن خطورة مشكلة تراكم الديون العالمية في الارتفاع غير المسبوق في مديونية القطاع غير المالي خاصة في اقتصادات السوق الناشئة حيث تضاعفت مديونية القطاع غير المالي مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2008 في الوقت الذي تراجعت فيه مستويات جودة الديون، مما يهدد بتزايد المخاطر المالية وتقلبات حادة في الاسواق المالية وأسعار الأصول.

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط الدين الحكومي 65% نسبة إلى الناتج الإجمالي خلال عام 2020 بينما بلغ متوسط الدين الحكومي 55% نسبة إلى الناتج الإجمالي خلال عام 2019، وبحسب فوربس، فإن أكثر 5 دول غرقا في الديون حول العالم، هي السودان (295%) تليها اليابان (251%) ثم اليونان (201%) ولبنان (162%) وإريتريا (161%).

بناء على التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2019 شهدت مؤشرات المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية استقرارا نسبيا حول الحدود الآمنة في نصف الدول العربية حيث استقر مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوى ال 50% في 8 دول عربية، وذلك رغم تراجع أداء المؤشر في 10 دول عربية.

واصلت دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2019 مسيرتها في تحقيق الرؤى والاستراتيجيات الاقتصادية، ومضت قدماً في سياسات تنويع النشاط الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد معرفي متنوع يقوده القطاع الخاص والذي يعتبر من أهم أولويات دول مجلس التعاون الخليجي. ولتحقيق هذا الهدف، مضت دول مجلس التعاون قدماً في تنويع الصادرات غير النفطية، ومواصلة الجهود القائمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في القطاعات غير النفطية، من خلال الإصلاحات المستمرة في البيئة التشريعية، وتقديم حوافز للمستثمرين، وتيسير ملكية الأجانب للشركات، بالإضافة إلى إصلاحات بيئة الأعمال.

وفي عام 2020، وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية والصحية المرتبطة بجائحة كوفيد- 19، وما صاحبها من إغلاق وتقييد في الحركة الاقتصادية لاحتواء الفيروس، إلا أن دول مجلس التعاون الاقتصادي نجحت بالتعامل بفعالية مع هذه الأزمة، وقامت باتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية اللازمة لاحتواء الأزمة الصحية، كما أطلقت المبادرات والحزم المالية التحفيزية للتخفيف من الأثر الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية المتضررة والشركات الصغيرة والمتوسطة والعمالة.

النمو الاقتصادي

تأثراً بالتباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، فقد تباطأ النمو الاقتصادي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2019 ليبلغ 0.7%، مقابل نمو بلغ 1.9% في عام 2018. ويرجع هذا التباطؤ في النمو خلال عام 2019 إلى التراجع في كميات إنتاج النفط في عدد من دول الخليج التزاماً باتفاقية "أوبك+"، بينما استمر النمو القوي في الناتج غير النفطي ليصل إلى 2.4% في عام 2019، مقابل 1.7% لعام 2018، مدعوما بارتفاع الاستثمارات الرأسمالية وتحسن بيئة الأعمال، وذلك انعكاسا لسياسات وجهود دول المجلس في عمليات التنويع الاقتصادي، وسعيها لتحقيق التنافسية العالمية والرؤى والاستراتيجيات الاقتصادية. وتشير تقديرات المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى توقع انكماش النمو الاقتصادي لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي لحوالي -6.0% في عام 2020، تأثراً بالصدمة المزدوجة من تداعيات جائحة كوفيد19- وما صاحبها من عمليات الإغلاق الاقتصادي من جهة، وأزمة انهيار أسعار النفط العالمية، وما صاحبها من تخفيض إنتاج النفط من جهة أخرى. وفي عام 2021، يتوقع أن يتعافى النشاط الاقتصادي لدول المجلس مدعوماً بسياسات مالية ونقدية ليبلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.3%.

جدول 04

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي (2019-2022) (%)

الدولة	2019	*2020	*2021	*2022
الإمارات	1.7	-6.3	1.2	2.5
السعودية	0.3	-5.4	2.0	2.2
قطر	1.4	-2.0	3.0	3.0
عمان	-0.8	-9.4	0.5	7.9
الكويت	0.4	-7.9	1.0	2.9
البحرين	1.8	-5.2	2.2	2.5

المصدر: البنك الدولي

*توقعات

معدلات التضخم

تراجع المستوى العام للأسعار لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2019 مقارنة بمستواه في عام 2018 بمعدل -1.5%، متأثراً بتراجع مستويات الطلب المحلي، وتلاشي الضغوط التضخمية الناجمة عن تطبيق الإصلاحات المالية مثل إصلاح نظم الدعم وتطبيق الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة. ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي، يتوقع أن تسجل مستويات الأسعار معدل تضخم متواضع في عام 2020 لا يتجاوز 1.5% انعكاساً لانخفاض مستويات الطلب المتأثرة بتداعيات جائحة كوفيد- 19، وفي عام 2021، ومع توقع عودة الحياة الاقتصادية ومستويات الطلب للوضع الطبيعي وانتعاش النشاط الاقتصادي، سيبلغ معدل التضخم لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي 2.9%.

حساب المالية العامة والحساب الخارجي

حافظ رصيد حساب المالية العامة لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي على نسبة عجز منخفضة نسبياً بلغت -2.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، مقابل نسبة عجز -1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. وجاء هذا الأداء الجيد لأوضاع المالية العامة نتيجة سياسات وبرامج الإنضباط والإصلاح المالي التي حرصت دول مجلس التعاون على تبنيها خلال السنوات الأخيرة الماضية، إضافة إلى سياسة تنويع الإيرادات العامة، والذي ساعد على رفد ميزانياتها بالإيرادات غير النفطية. وفي عام 2020، وتأثراً بصدمة الانخفاض الحاد في أسعار النفط من جهة، ومع إطلاق حزم التحفيز المالي لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد- 19 على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، يتوقع أن يرتفع العجز في حساب المالية العامة ليبلغ -9.2% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي.

وانعكاساً للأوضاع الاقتصادية والتجارية العالمية وتغيرات أسعار النفط العالمية، انخفض فائض الحساب الجاري لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي ليبلغ 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، مقابل فائض بلغ 8.6% من الناتج في عام 2018. وفي عام 2020، يتوقع أن يسجل الحساب الجاري عجزاً نسبته -1.8%.

الوضع النقدي والمصرفي

في ظل نظام سعر الصرف الثابت لدول مجلس التعاون الخليجي والمربوط بالدولار الأمريكي، وتماشياً مع السياسة النقدية التيسيرية للبنك الفيدرالي الأمريكي، قامت المصارف المركزية الخليجية بتبني سياسات نقدية توسعية في عام 2019، وخفضت أسعار فائدة السياسة النقدية بشكل مطابق كلي أو جزئي لجولات التخفيض الثلاث للبنك الفيدرالي. وذلك بهدف الحفاظ على سعر الصرف والاستقرار النقدي من جهة، وتحفيز الائتمان المصرفي والطلب المحلي من جهة أخرى، وبما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

جدول 05 أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	2018	2019	*2020	*2021
النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(%)	1.9	0.8	-6.0	2.3
منه، الناتج غير النفطي (%)	1.7	2.4	-5.7	2.9
ميزان الحساب الجاري (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %)	8.6	5.8	-1.8	0.4
ميزان المالية العامة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %)	-1.5	-2.0	-9.2	-5.7
معدل التضخم (المتوسط السنوي٪)	2.2	-1.5	1.5	2.9

المصدر: صندوق النقد الدولي

2020

02

ثانياً: أداء الاقتصاد الوطني

01 الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2019 ليبلغ 1.7%، مقارنة مع نمو بلغ 1.2% في عام 2018. ويعزى هذا النمو في الناتج الحقيقي في عام 2019 إلى نمو الناتج غير النفطي بمعدل 1.0% ونمو الناتج النفطي بمعدل 3.4%. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1,486.3 مليار درهم لعام 2019، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 1,546.6 مليار درهم.

الشكل رقم 03 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)

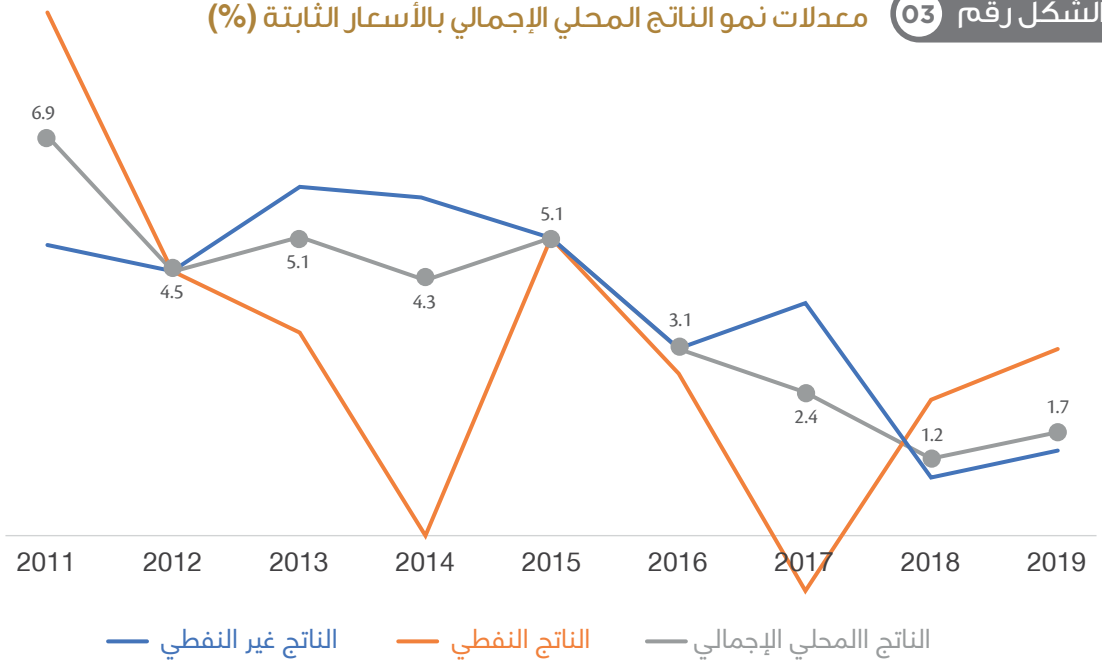

المصدر:المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء ووزارة الاقتصاد

ووفقاً للتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2019، فقد استحوذت القطاعات غير النفطية المتنوعة على 70.2% من الناتج، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 29.8% من الناتج الحقيقي. ومن بين القطاعات غير النفطية فقد استحوذ قطاع "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات" على النصيب الأكبر وبنسبة 12.5% من الناتج الحقيقي، تلاها كل من قطاع "الصناعات التحويلية" بنسبة 8.4% وقطاع "التشييد والبناء" بنسبة 8.3% وقطاع "الأنشطة المالية وأنشطة التأمين" بنسبة 8.0%. ويوضح الشكل أدناه مستوى التنوع الاقتصادي في الهيكل الإنتاجي للدولة والأهمية النسبية لمختلف الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 04 التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2019 (%)

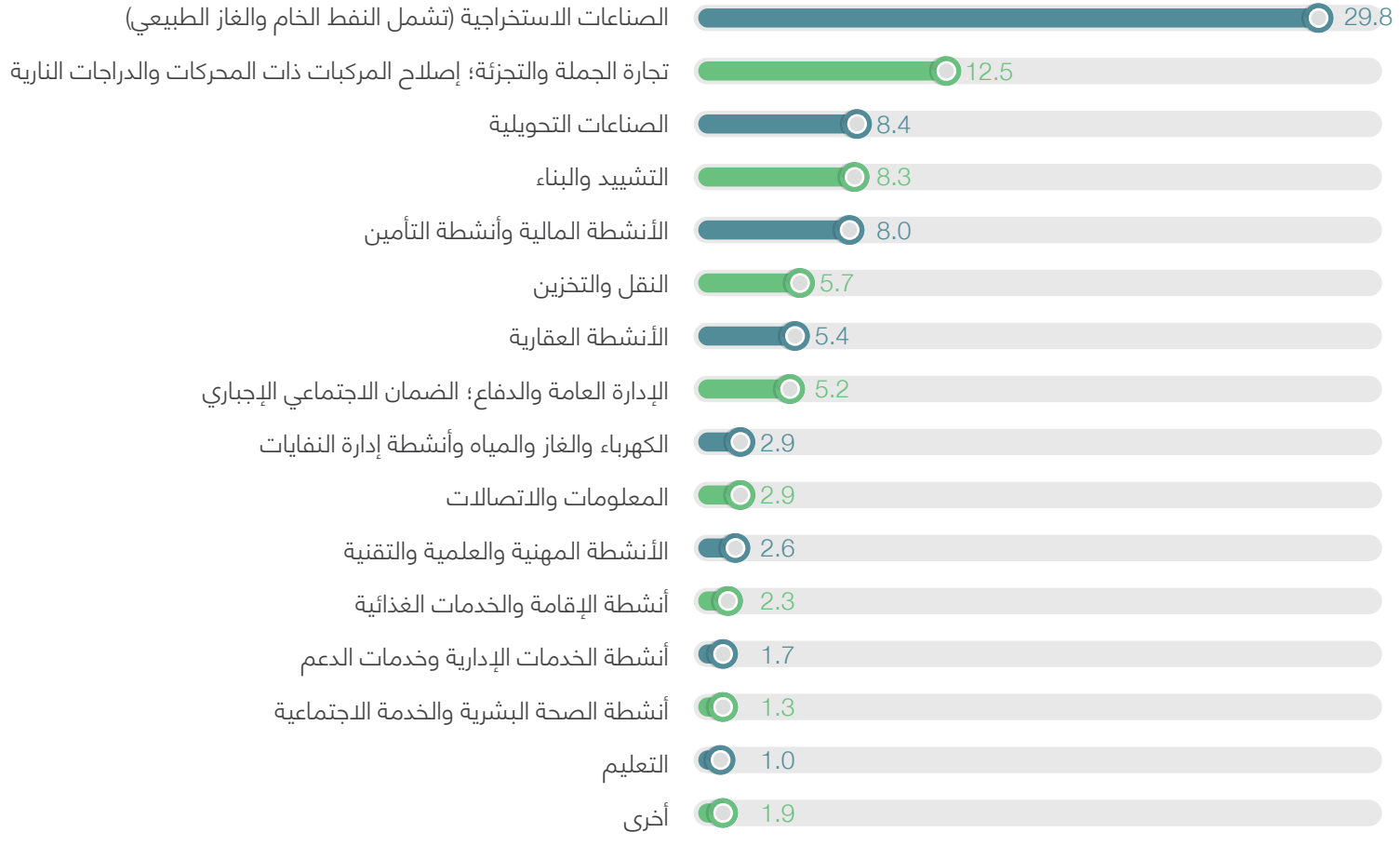

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

وبتحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الحقيقي لعام 2019، فقد ساهم القطاع النفطي بالنسبة الأكبر والبالغة 1.0 نقطة مئوية من النمو الإجمالي في الناتج المحلي والبالغ 1.7%، بينما ساهمت القطاعات غير النفطية مجتمعة بمقدار 0.7 نقطة مئوية. ومن بين القطاعات غير النفطية، ساهم قطاعي "النقل والتخزين" و"الصناعات التحويلية" ب 0.4 نقطة مئوية (0.2 نقطة مئوية لكل قطاع) من النمو الحقيقي الإجمالي. وساهمت قطاعات "تجارة الجملة والتجزئة" و"الأنشطة العقارية" و "الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية" و"أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية" و" الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات "مجتمعة بمقدار 0.5 نقطة مئوية من النمو الحقيقي (0.1 نقطة مئوية لكل قطاع). وكان لقطاع "التشييد والبناء" مساهمة سلبية في النمو بلغت 0.2- نقطة مئوية.

أما بتحليل المساهمات في النمو الاقتصادي من جانب الإنفاق لعام 2019، فقد كان الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث ساهم الإنفاق الاستهلاكي بمقدار 6.2 نقطة مئوية، وساهم الإنفاق الاستثماري بمقدار 1.3 نقطة مئوية. في المقابل، كان لصافي التصدير مساهمة سلبية بلغت 5.8- نقطة مئوية، انعكاساً لتراجع الصادرات من السلع والخدمات وارتفاع الواردات من السلع والخدمات خلال العام.

الشكل رقم 05 مساهمة القطاعات الاقتصادية النفطية وغير النفطية في النمو الاقتصادي لعام **2019**

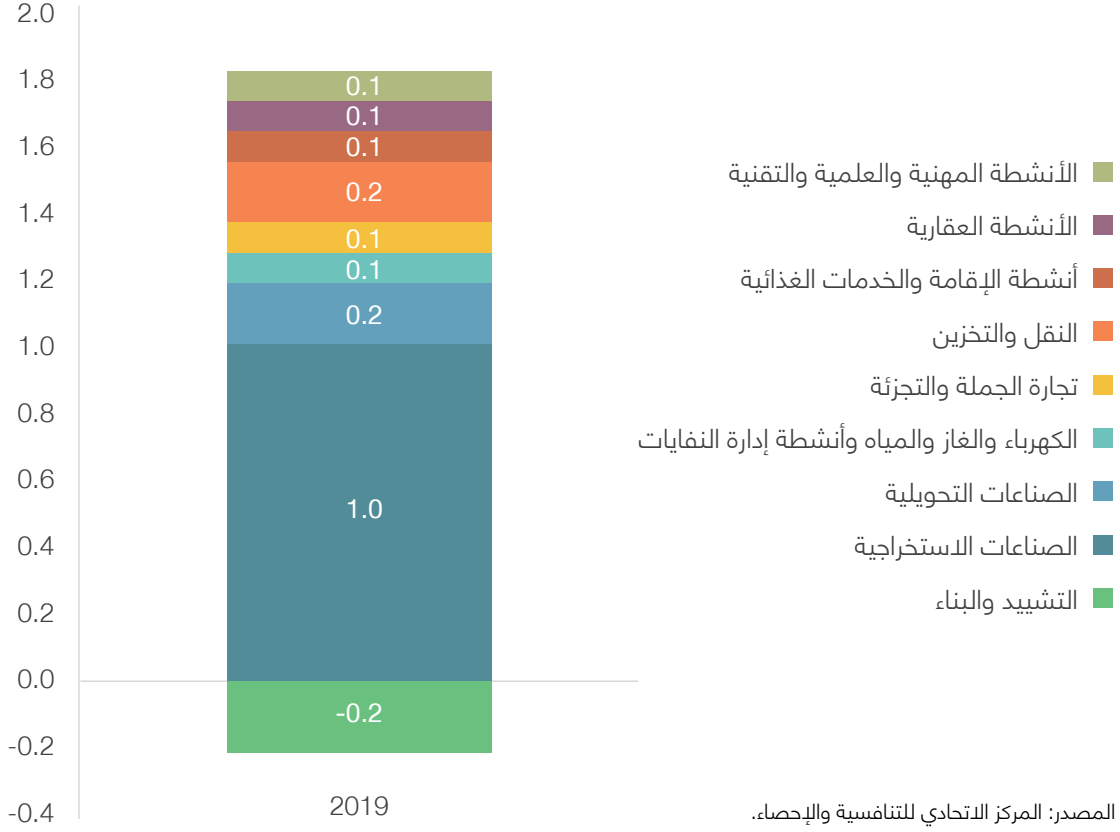

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

قطاع السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة

- يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الهامة التي ترفد سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يساهم هذا القطاع في تعزيز ونمو الناتج غير النفطي ويساهم في توفير الوظائف في سوق العمل في الدولة. ففي عام 2019، ارتفع ناتج قطاع السياحة في الدولة بنسبة 5.6% ليبلغ 177.8 مليار درهم (11.9% من الناتج المحلي الإجمالي). وساهم القطاع بحوالي 745 ألف وظيفة في عام 2019 أو ما نسبته 11.1% من سوق العمل في الدولة، مقابل 702 ألف وظيفة في عام 2018. وبلغ إجمالي الإنفاق السياحي ما قيمته 182.2 مليار درهم في عام 2019، استحوذ إنفاق الزوار على 77.6% من إجمالي الإنفاق، بينما بلغت نسبة الإنفاق على السياحة الداخلية 22.4% من الإجمالي، كما استحوذت السياحة الترفيهية على النسبة الأكبر والبالغة 79%، مقابل 21% نسبة سياحة الأعمال. وبلغت قيمة الاستثمار السياحي 27.5 مليار درهم.
- بلغ عدد المنشآت الفندقية 1136 في عام 2019، كما بلغ عدد نزلاء الفنادق 27.1 مليون نزيل في عام 2019، بزيادة 6% عن العام السابق. وبلغ عدد النزلاء من خارج الدولة 22.5 مليون نزيل (83% من الإجمالي)، وتصدرت كل من الهند، والسعودية، والصين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية أهم خمس أسواق سياحية للدولة. وبلغ إجمالي عدد الليالي الفندقية للنزلاء 84.9 مليون ليلة، بإجمالي إيرادات 30.6 مليار درهم في عام 2019.

الشكل رقم 06 تطور ناتج قطاع السياحة، مليار درهم

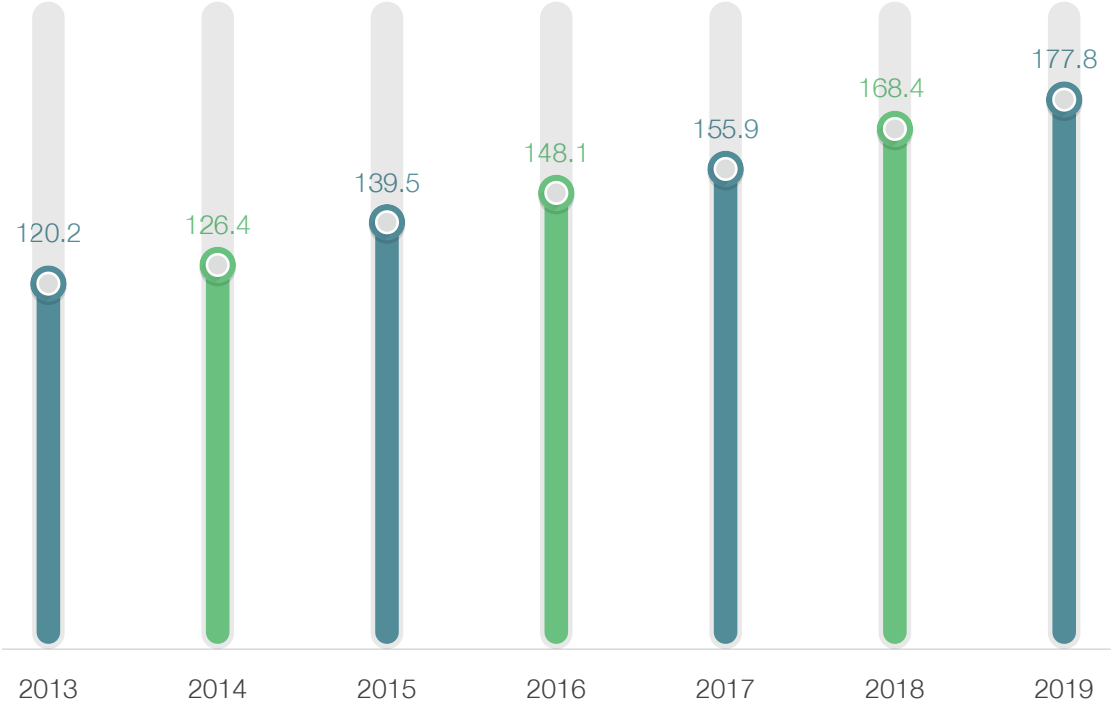

المصدر: مجلس السياحة والسفر العالمي

02 معدل التضخم

مع تلاشي الأثر التضخمي الناجم عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة، انخفض مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة -1.9% في عام 2019 عن مستواه في عام 2018. وجاء هذا الانكماش في الأسعار مدفوعاً بالانخفاض النسبي في أسعار مجموعات السلع والخدمات ذات الأهمية النسبية المرتفعة في سلة المستهلك. حيث تراجعت أسعار السكن والمياه والكهرباء (-5.2%)، وأسعار النقل (-4.0%)، وأسعار الطعام والمشروبات (-1.4%). في المقابل سجلت مجموعة الترفيه والثقافة أعلى ارتفاع في الأسعار لعام 2019 وبنسبة 16.1%.

الشكل رقم 07 معدل التضخم السنوي (%)

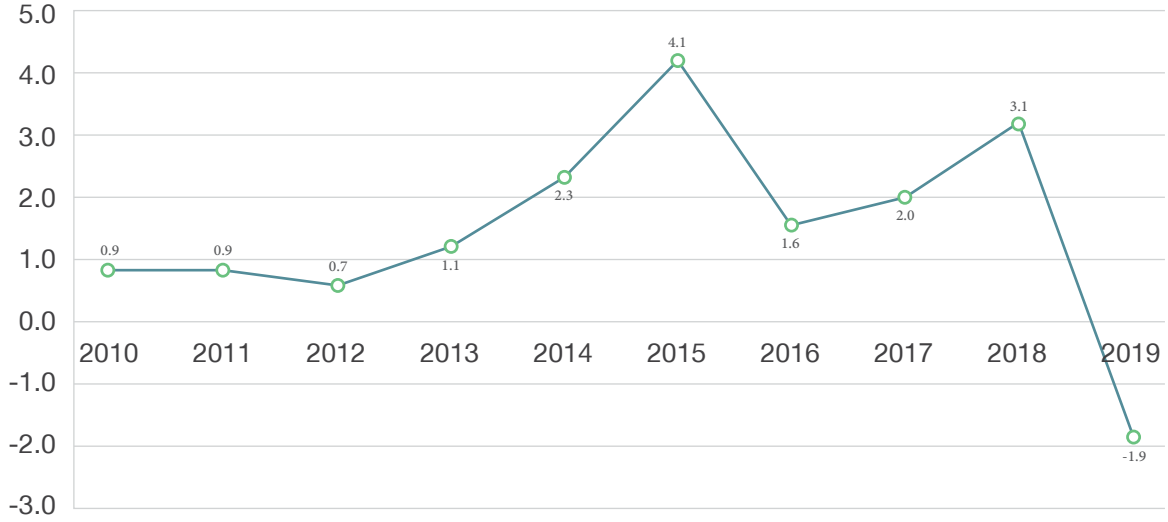

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الشكل رقم 08

التغير النسبي في أسعار المستهلك وفق مجموعات السلع والخدمات لعام 2019 (%)

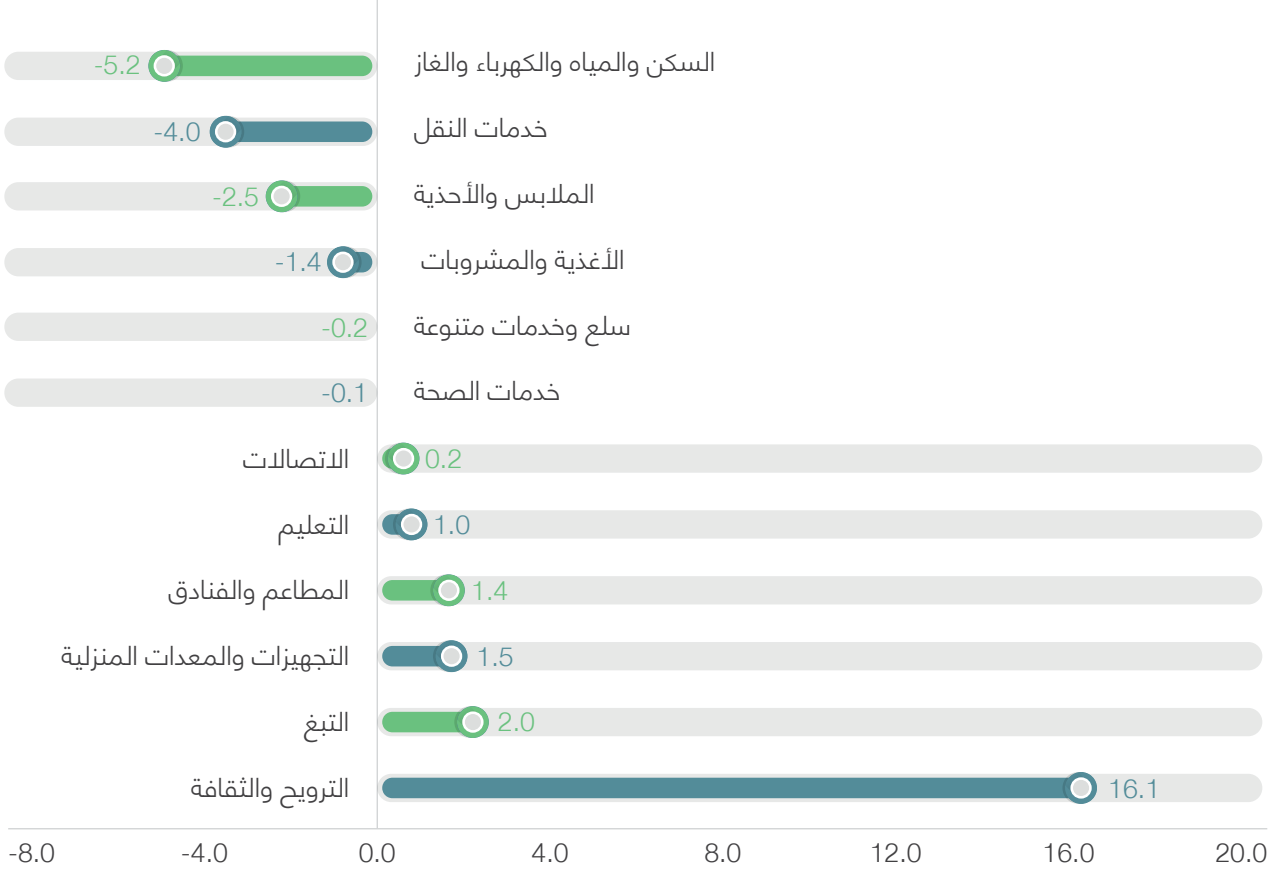

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

03 التجارة الخارجية غير النفطية

- نمت قيمة التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات بنسبة 4.4% خلال عام 2019 مقابل عام 2018، مرتفعة بذلك من 1,536 مليار درهم في عام 2018 الى 1,604 مليار درهم في عام 2019.
- 12.2% نسبة نمو قيمة الصادرات غير النفطية لعام 2019 مقارنة بعام 2018، حيث بلغت قيمة الصادرات غير النفطية في عام 2019 نحو 231.2 مليار درهم، شكلت الصادرات بذلك ما نسبته 14.4% من اجمالي التجارة الخارجية غير النفطية..
- 57.1% مساهمة الواردات الاماراتية من اجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية لعام 2019، بنمو سنوي بلغ 1.8%.
- 6% نسبة نمو قيمة اعادة التصدير لعام 2019 مقارنة بعام 2018، بوزن نسبي وصل نحو 28.5%.

جدول 06 التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات للفترة 2017-2019

القيمة: مليار درهم إماراتي

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية*	النمو السنوي لإجمالي التجارة
2017	946.5	181.0	400.3	1,527.8	-
2018	898.5	206.0	431.6	1,536.1	0.5%
2019	914.9	231.2	457.4	1,603.5	4.4%
النمو السنوي 2019 مقارنة مع 2018	1.8%	12.2%	6.0%	4.4%	

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

*تشمل التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات

التجارة الخارجية غير النفطية بحسب أهم الشركاء التجاريين

- 53.1% نسبة استحواذ أهم 10 شركاء تجاريين من اجمالي تجارة الامارات الخارجية غير النفطية لعام 2019.
- تعد الصين الشريك التجاري الأول لدولة الامارات بإجمالي قيمة مبادلات تجارية غير نفطية بلغت نحو 184.2 مليار درهم مستحوذة بذلك على 11.5% من اجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات لعام 2019.
- الهند الشريك التجاري الثاني لدولة الامارات بإجمالي قيمة مبادلات تجارية غير نفطية بلغت نحو 152.1 مليار درهم مستحوذة بذلك على 9.5% من اجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات لعام 2019.

الشكل رقم 09 التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات للفترة 2017-2019

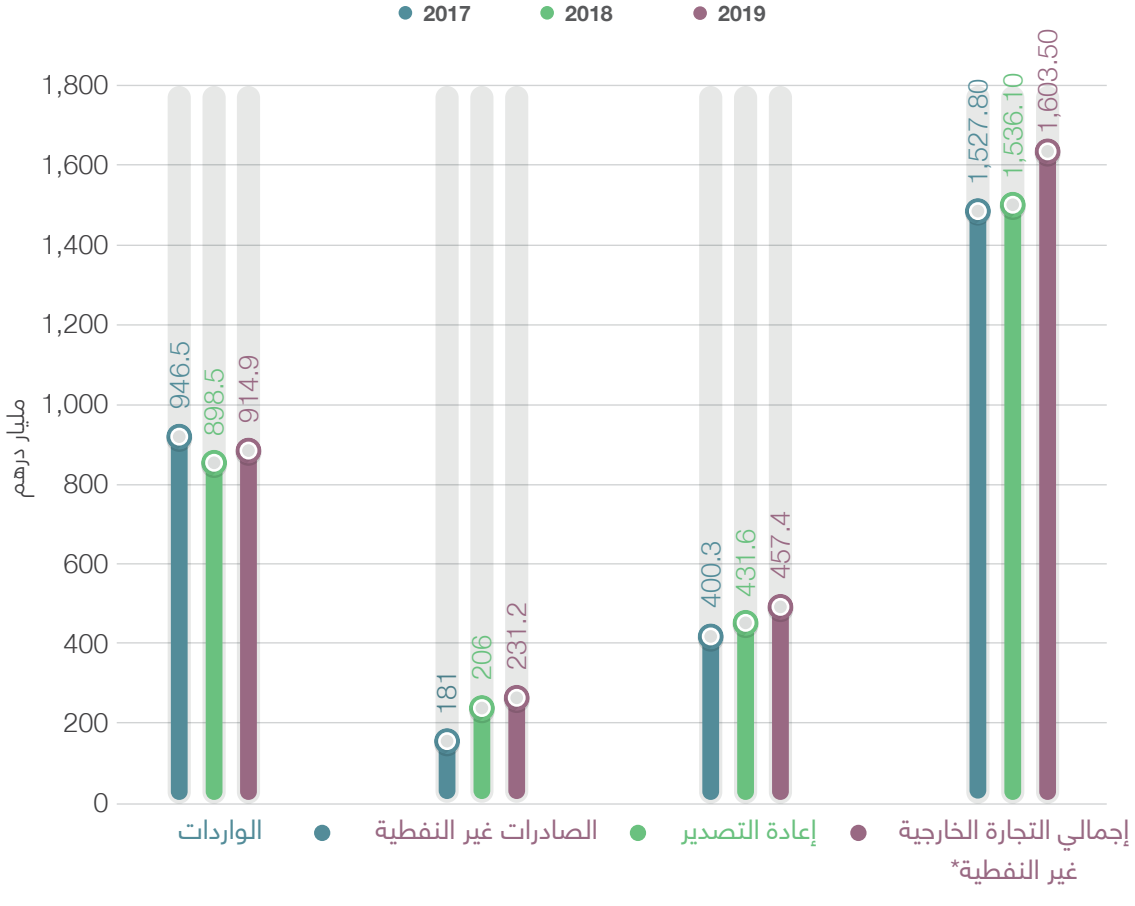

*تشمل التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات

جدول 07 التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات بحسب أهم الشركاء التجاريين 2019

الدولة	قيمة التجارة لعام 2019 مليار درهم	النسبة من الإجمالي %
الصين	184.2	11.5%
الهند	152.1	9.5%
السعودية	113.3	7.1%
أمريكا	96.6	6.0%
سويسرا	65.2	4.1%
العراق	55.4	3.5%
اليابان	53.8	3.4%
سلطنة عمان	48.0	3.0%
ألمانيا	44.8	2.8%
الكويت	38.9	2.4%
إجمالي اهم الشركاء التجاريين	852.1	53.1%

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الواردات الإماراتية حسب التوزيع الجغرافي

- ساهمت 10 دول بنسبة 58.1% في واردات الامارات خلال عام 2019.
- تعد الصين الشريك الاستراتيجي الاول بالنسبة لواردات الامارات من العالم لعام 2019 بإجمالي ما قيمته 149.8 مليار درهم وبوزن نسبي 16.4% وبنسبة نمو سنوية 7.3%.
- حلت الهند بالمرتبة الثانية عالمياً من بين دول العالم بالنسبة للواردات الاماراتية بما قيمته 98.2 مليار درهم وبنسبة استحواذ 10.7% بنمو سنوي بلغ 15.9%.

الشكل رقم 10 التجارة الخارجية بحسب مساهمة أهم الشركاء التجاريين 2019

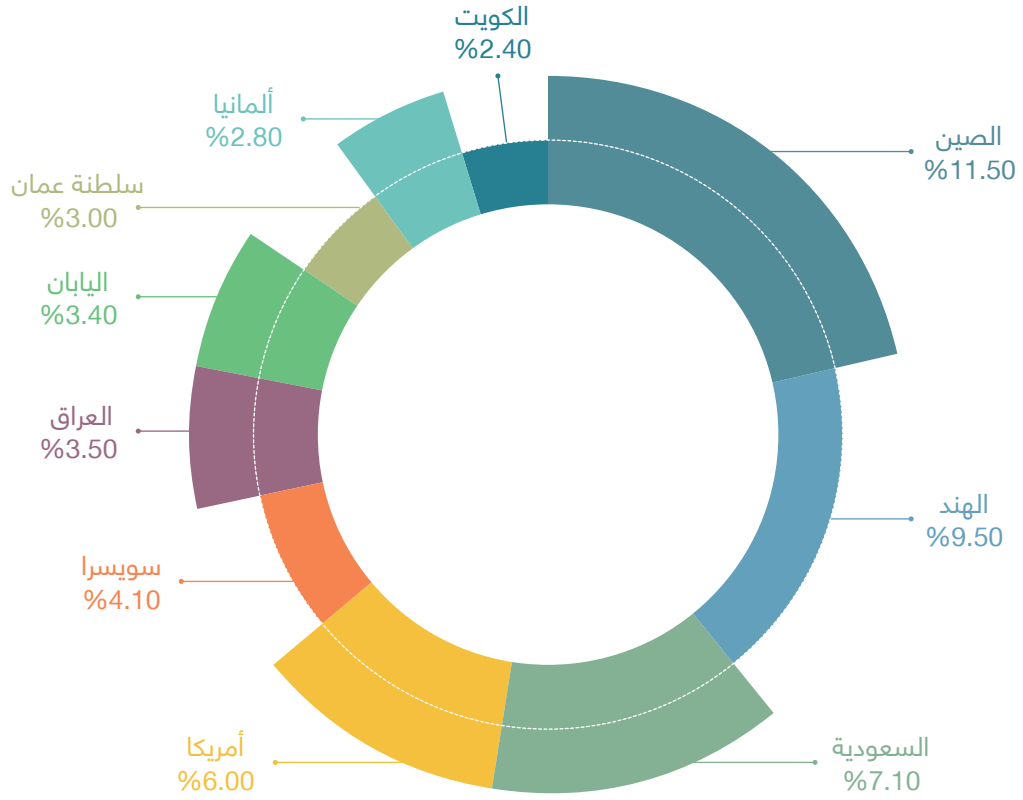

جدول 08 واردات دولة الامارات بحسب أهم الشركاء 2019

الدولة	قيمة الواردات لعام 2019 مليار درهم	النسبة من الإجمالي %
الصين	149.8	16.4%
الهند	98.2	10.7%
أمريكا	73.1	8.0%
اليابان	46.3	5.1%
ألمانيا	37.0	4.0%
المملكة المتحدة	26.8	2.9%
فيتنام	26.4	2.9%
السعودية	25.1	2.7%
فرنسا	24.8	2.7%
ايطاليا	24.1	2.6%
إجمالي اهم الدول للواردات الاماراتية	531.6	58.1%

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

واردات الإمارات حسب التوزيع السلعي

- 10 فصول سلعية تستحوذ على 72.8% من اجمالي الواردات الاماراتية خلال عام 2019.
- ابرز فصول السلع المستوردة معادن ثمينة وحلي ومجوهرات ولؤلؤ طبيعي وأحجار كريمة وأجزاؤها بما قيمته 215.1 مليار درهم وبوزن نسبي بلغ 23.5%، ومن ثم آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها بما قيمته 134.9 مليار درهم وبوزن نسبي 14.7%، تلتها في المرتبة الثالثة آلات وأجهزة وأدوات آلية وأجزاؤها بوزن نسبي وصل الى 11.3% من اجمالي واردات عام 2019.

الشكل رقم 11 أهم الشركاء من حيث مساهمتها في واردات الإمارات 2019

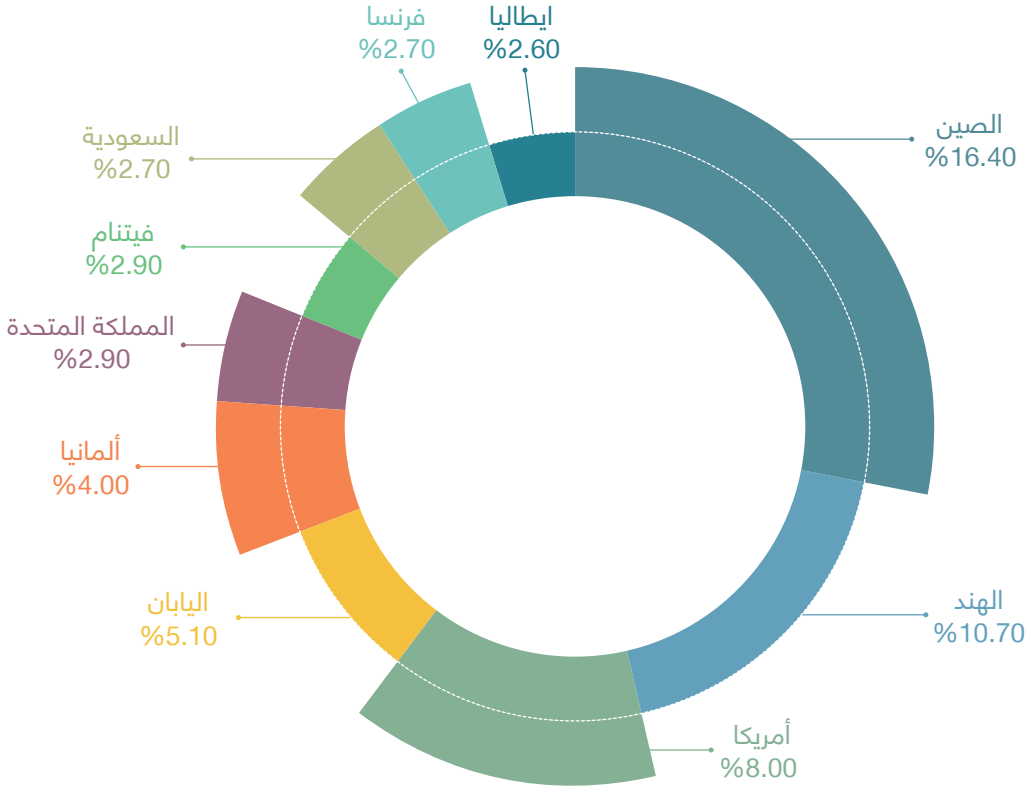

جدول 09 الواردات الاماراتية بحسب أهم فصول سلع النظام المنسق لعام 2019

السلعة	قيمة الواردات لعام 2019 مليار درهم	الوزن النسبي %
معادن ثمينة وحلي ومجوهرات ولؤلؤ طبيعي وأحجار كريمة وأجزاؤها	215.1	23.5%
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	134.9	14.7%
آلات وأجهزة وأدوات آلية وأجزاؤها	103.3	11.3%
عربات سيارة، جرارات وأجزاؤها ولوازمها	70.6	7.7%
وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قارية، شموع معدنية	60.5	6.6%
لدائن ومصنو عاتها	17.4	1.9%
طائرات وسفن فضائية وأجزاؤها	17.0	1.9%
مصنو عات من حديد صب (ظهر) أو حديد أو صلـب (فولاذ)	16.3	1.8%
حديد صب (ظهر) ، حديد وصلب (فولاذ)	15.8	1.7%
أدوات وأجهزة للبصريات أو التصوير الفوتوغرافي وأجزاؤها ولوازمها	15.1	1.6%
أهم 10 فصول سلعية مستوردة	478.7	72.8%

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الشكل رقم 12 الواردات الاماراتية بحسب الوزن النسبي لاهم فصول السلع 2019

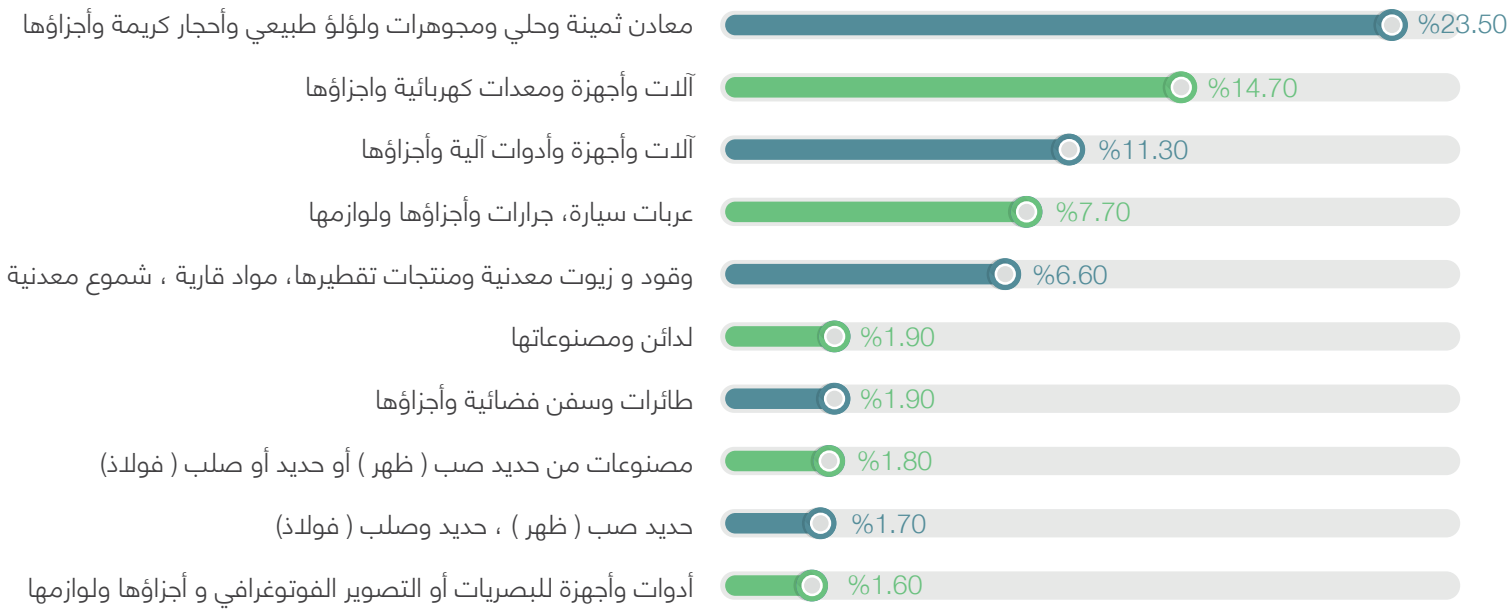

صادرات دولة الإمارات حسب التوزيع الجغرافي

- استحواذ أهم 10 شركاء للصادرات الاماراتية غير النفطية على 60.9% من اجمالي الصادرات الاماراتية غير النفطية لعام 2019.
- السعودية تعد الوجهة الاولى للصادرات الاماراتية غير النفطية بما قيمته 30.9 مليار درهم وبوزن نسبي 13.4%. ومن ثم الهند كثاني اكبر الوجهات الجغرافية للصادرات الاماراتية غير النفطية بما قيمته 24 مليار درهم وبوزن نسبي 10.4%، ومن ثم سويسرا في المرتبة الثالثة بما قيمته 20.9 مليار درهم.

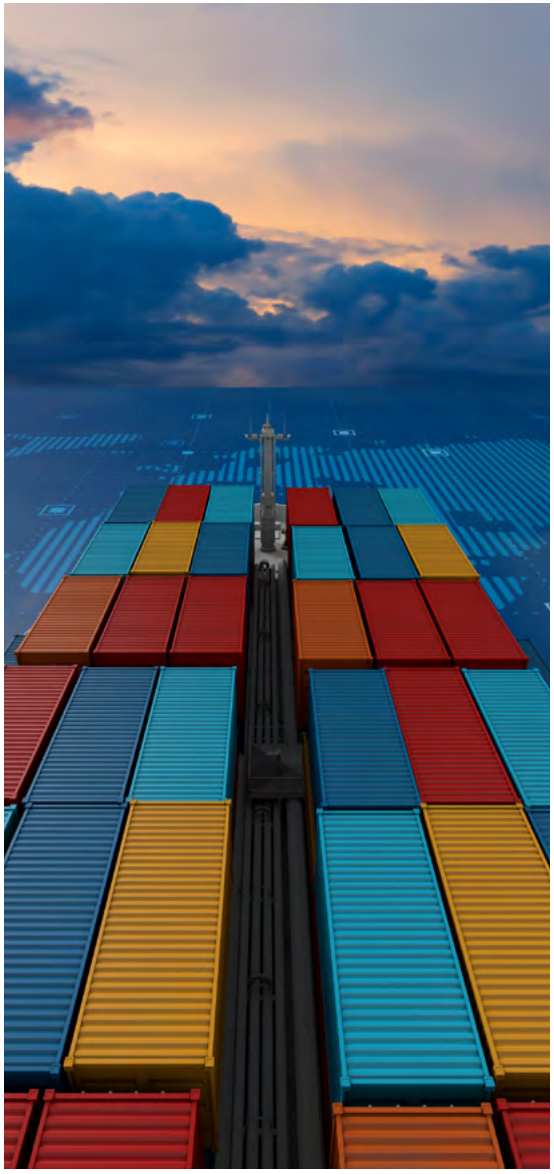

جدول 10 أهم الشركاء من حيث قيمة الصادرات الإمارات غير النفطية لعام 2019

الدولة	قيمة التجارة لعام 2019 مليار درهم	النسبة من الإجمالي %
السعودية	30.9	13.4%
الهند	24.0	10.4%
سويسرا	20.9	9.0%
سلطنة عمان	16.2	7.0%
الكويت	9.9	4.3%
العراق	9.2	4.0%
تركيا	8.7	3.8%
الصين	8.3	3.6%
أمريكا	7.3	3.2%
سنغافورة	5.2	2.3%
مجموع اهم 10 شركاء	140.7	60.9%

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

صادرات دولة الإمارات حسب التوزيع السلعي

- تركزت الصادرات الاماراتية غير النفطية خلال عام 2019 بنسبة 78.5% من 10 فصول سلعية.
- تصدرت المعادن الثمينة والحلي والمجوهرات واللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة وأجزاؤها قائمة السلع المصدرة الى العالم بإجمالي ما قيمته 76.1 مليار درهم وبوزن نسبي فاق ربع الصادرات الاماراتية (بنسبة 32.9%)، تلاه في المرتبة الثانية الومنيوم ومصنوعاته بإجمالي ما قيمته 19.9 مليار درهم بنسبة مساهمة بلغت 8.6%، ومن ثم لدائن ومصنوعاتها بقيمة 17 مليار درهم وبوزن نسبي بلغ 7.4%.

الشكل رقم 13
الصادرات الإمارات غير النفطية بحسب المساهمة النسبية لأهم الوجهات التصديرية 2019

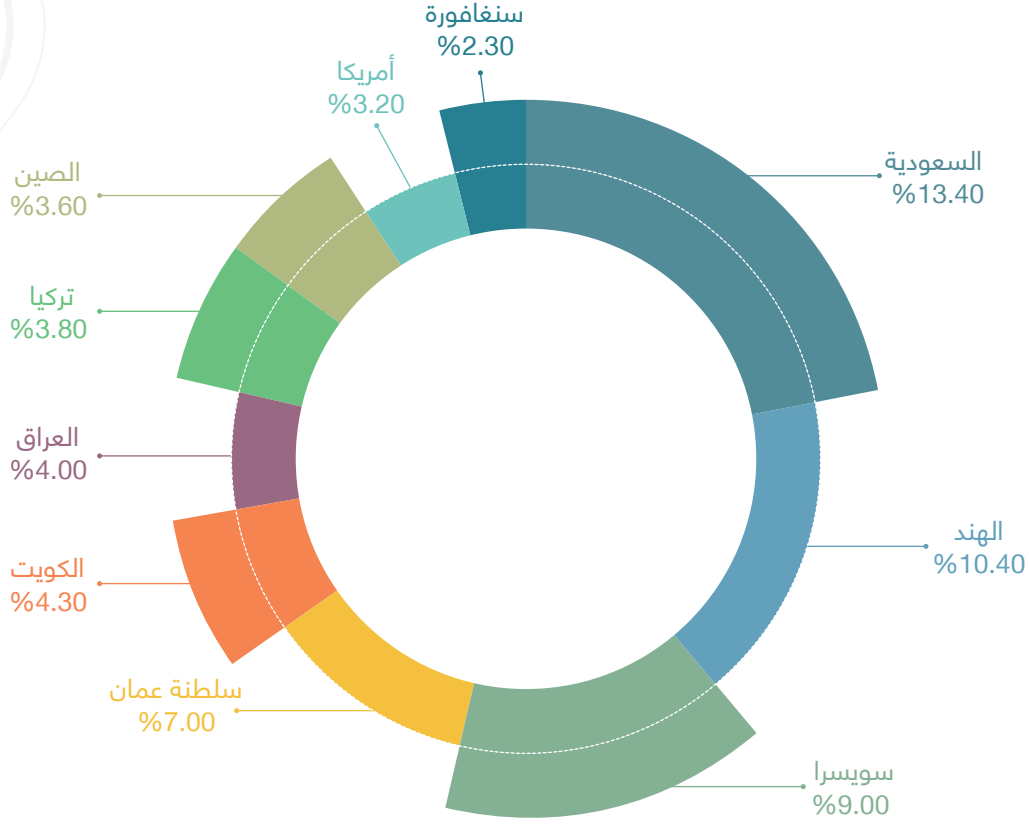

جدول 11 الصادرات الاماراتية غير النفطية بحسب فصول سلع النظام المنسق لعام 2019

السلعة	قيمة الواردات لعام 2019 مليار درهم	الوزن النسبي %
معادن ثمينة وحلي ومجوهرات ولؤلؤ طبيعي وأحجار كريمة وأجزاؤها	76.1	32.9%
الومنيوم ومصنوعاته	19.9	8.6%
لدائن ومصنوعاتها	17.0	7.4%
وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قارية، شموع معدنية	17.0	7.3%
تبغ وابدال تبغ مصنعة	13.4	5.8%
نحاس ومصنوعاته	9.7	4.2%
مصنوعات من حديد صب (ظهر) أو حديد أوصلـب (فولاذ)	8.7	3.7%
حديد صب (ظهر) ، حديد وصلب (فولاذ)	7.5	3.2%
آلات وأجهزة وأدوات آلية وأجزاؤها	7.4	3.2%
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	4.9	2.1%
أهم 10 سلع مصدرة	181.5	78.5%

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الشكل رقم 14 الصادرات الاماراتية غير النفطية بحسب فصول سلع النظام المنسق لعام 2019

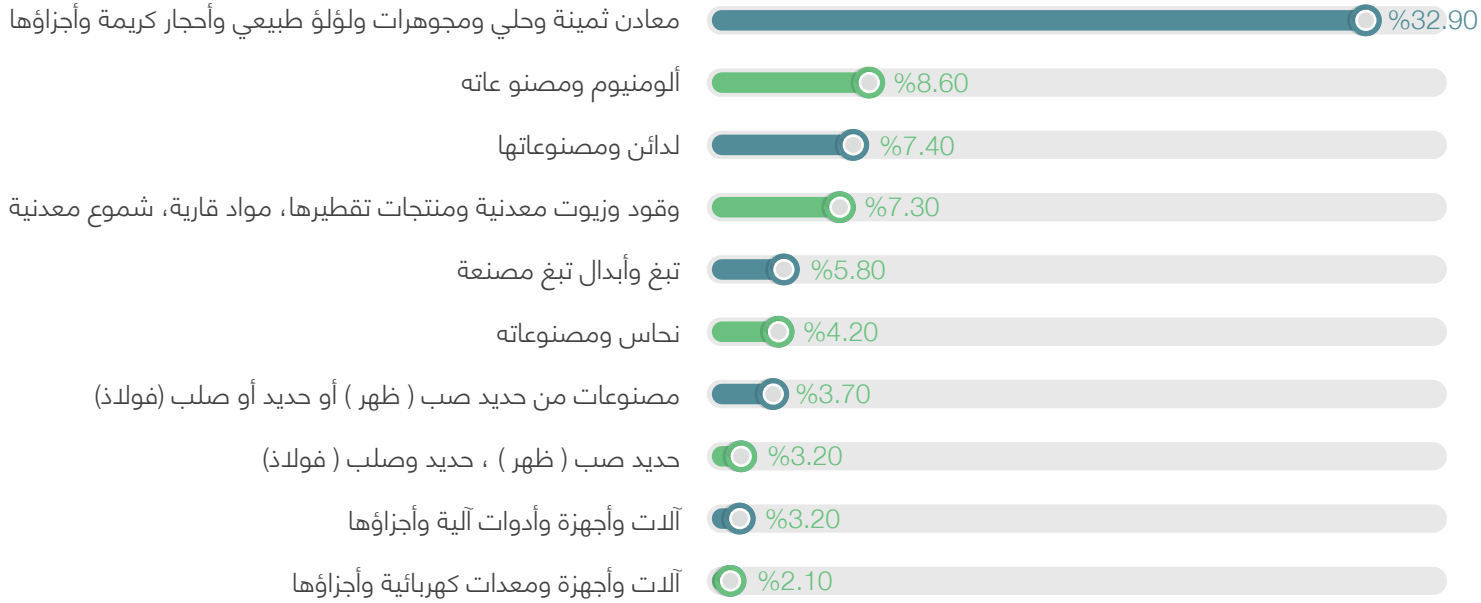

إعادة التصدير لدولة الإمارات حسب التوزيع الجغرافي

- 62.7% نسبة مساهمة إعادة تصدير دولة الامارات إلى 10 وجهات من اجمالي اعادة التصدير للعالم خلال عام 2019.
- تعد السعودية الوجهة الاولى لإعادة الصادرات الاماراتية بما قيمته 57.2 مليار درهم وبوزن نسبي 12.5% من إجمالي اعادة الصادرات الاماراتية. ومن ثم العراق كثاني اكبر الوجهات بما قيمته 41.3 مليار درهم وبوزن نسبي 9%، ومن ثم الهند في المرتبة الثالثة بما قيمته 29.9 مليار درهم.

جدول 12 أهم الشركاء من حيث قيمة اعادة التصدير الإماراتية غير النفطية لعام 2019

الدولة	قيمة التجارة لعام 2019 مليار درهم	النسبة من الإجمالي %*
السعودية	57.2	12.5%
العراق	41.3	9.0%
الهند	29.9	6.5%
سويسرا	29.2	6.4%
الصين	26.1	5.7%
إيران	24.2	5.3%
سلطنة عمان	23.8	5.2%
الكويت	21.4	4.7%
هونج كونج	17.4	3.8%
أمريكا	16.1	3.5%
مجموع اهم 10 شركاء	286.8	62.7%

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

إعادة التصدير لدولة الإمارات حسب التوزيع السلعي

- تركزت حركة إعادة الصادرات الاماراتية بنسبة 82.3% في 10فصول سلعية خلال عام 2019.
- تصدرت الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها قائمة السلع المعاد تصديرها الى العالم بإجمالي ما قيمته 107 مليار درهم وبوزن نسبي وصل الى 23.4%، تلاها في المرتبة الثانية معادن ثمينة وحلي ومجوهرات ولؤلؤ طبيعي وأحجار كريمة وأجزاؤها بإجمالي ما قيمته 99.6 مليار درهم بنسبة مساهمة بلغت 21.8%، ومن ثم الآلات والأجهزة والأدوات الآلية وأجزاؤها بوزن نسبي بلغ 13.4% بما قيمته 61.1 مليار درهم.

الشكل رقم 15 إعادة التصدير الإماراتي بحسب الوزن النسبي لأهم الدول **2019**

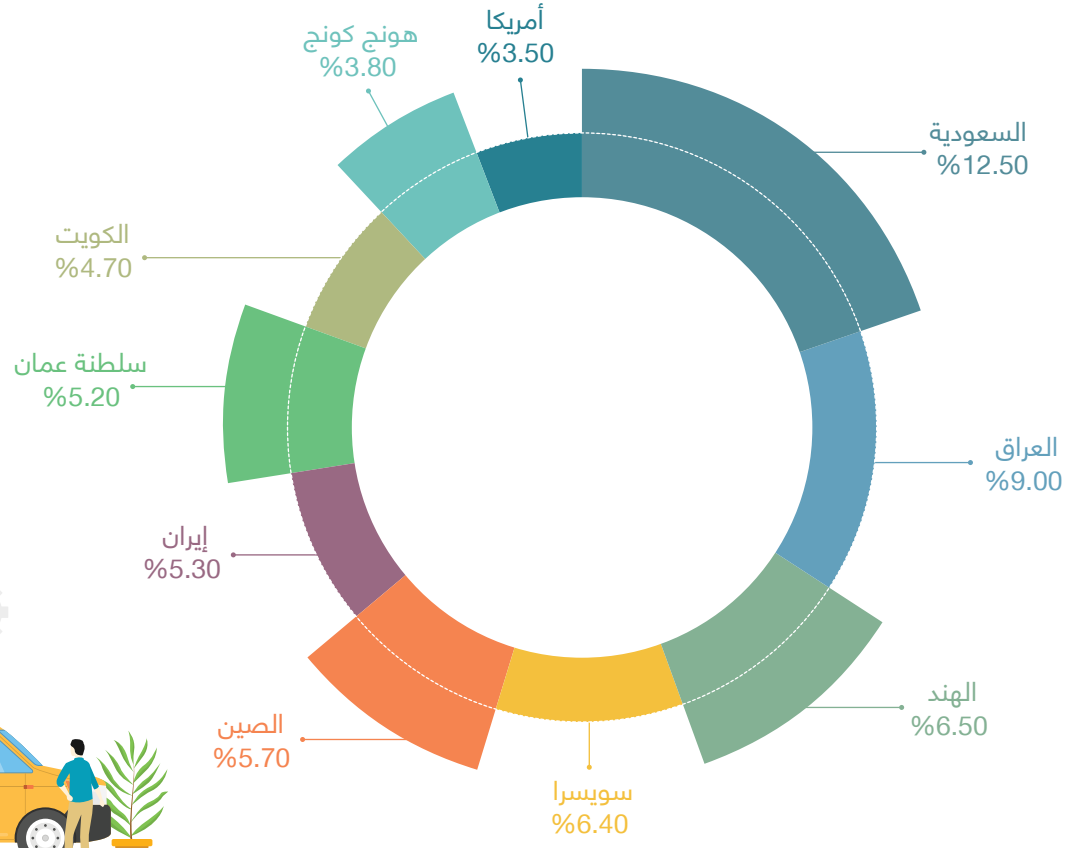

جدول 13

اعادة الصادرات الاماراتية غير النفطية بحسب أهم فصول سلع النظام المنسق لعام 2019

الدولة	قيمة اعادة الصادرات 2019 مليار درهم	الوزن النسبي %
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	107.0	23.4%
معادن ثمينة وحلي ومجوهرات ولؤلؤ طبيعي وأحجار كريمة وأجزاؤها	99.6	21.8%
آلات وأجهزة وأدوات آلية وأجزاؤها	61.1	13.4%
عربات سيارة ، جرارات ، دراجات وأجزاؤها ولوازمها	43.2	9.4%
وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قارية، شموع معدنية	24.9	5.4%
طائرات وسفن فضائية وأجزاؤها	10.8	2.4%
زيوت عطرية ومستخلصات مواد راتنجية، محضرات عطور أو تجميـــــل	10.0	2.2%
أدوات وأجهزة للبصريات أو التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو للقياس أو للفحص وأجزاؤها ولوازمها	8.6	1.9%
مطاط ومصنوعاته	5.9	1.3%
ألبسة وتوابع ألبسة من مصنرات	5.5	1.2%
أهم 10 فصول سلعية معاد تصديرها	376.6	82.3%

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء

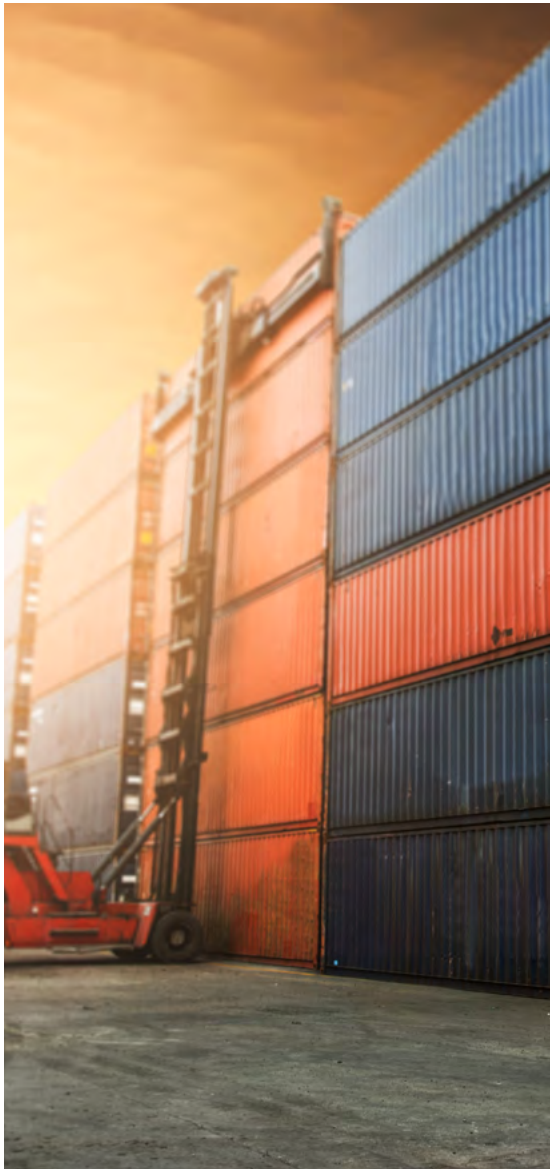

الشكل رقم 16 إعادة التصدير الإماراتي بحسب الوزن النسبي لأهم فصول السلع 2019

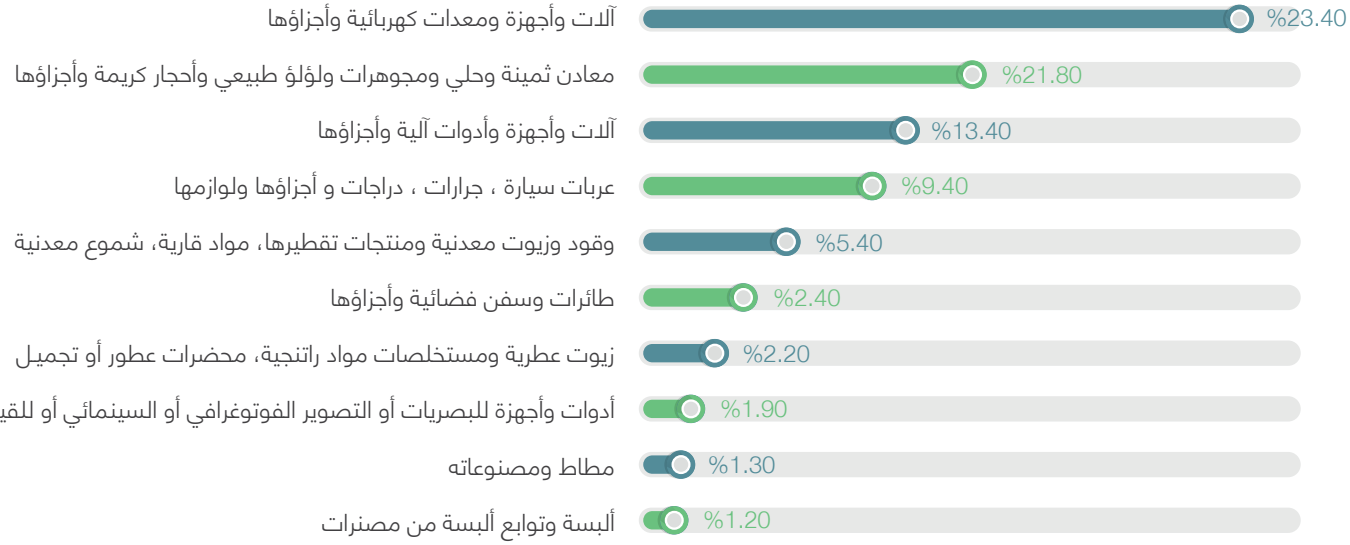

04 الانفاق الاستهلاكي النهائي

تطور حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بشكل ملحوظ من 183.3 مليار درهم عام 2018 إلى 205.4 مليار درهم عام 2019 بنسبة زيادة بلغت 12.1%، كما تزايد الإنفاق الاستهلاكي الخاص من 593.9 مليار درهم عام 2018 إلى 601.8 مليار درهم عام 2019 بنسبة نمو بلغت 1.3%، وكمحصلة لذلك تزايد إجمالي حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الجاري من 777.2 مليار درهم عام 2018 إلى 807.2 مليار درهم عام 2019 بنسبة زيادة قدرها 3.9%، وتطورت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج المحلي الاجمالي بين العامين من 50.1% عام 2018 إلى 52.2% عام 2019.

جدول 14 الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأعوام 2018 / 2019 (مليون درهم)

البيان	2018	*2019	نسبة النمو %
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	183,267	205,370	%12.1
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	593,902	601,836	%1.3
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	777,169	807,206	%3.9
نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي من الناتج الاجمالي الجاري %	%50.1	%52.2	

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء.

*بيانات أولية.

05 إجمالي تكوين رأس المال الثابت

تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت من نحو 268.6 مليار درهم عام 2018 إلى 272.8 مليار درهم عام 2019 بنمو سنوي بلغت نسبته 1.5% حيث استحوذت خمس قطاعات على ما نسبته 66% من اجمالي تكوين رأس المال الثابت، وتصدّر قطاع الأنشطة العقارية باقي القطاعات بنسبة مساهمة بلغت 18% خلال العام 2019 بما قيمته 49.2 مليار درهم وبنمو سنوي وصل الى 3.6%، تلاه بالمرتبة الثانية قطاع الصناعات الاستخراجية الذي استحوذ على نحو 15.2% بنمو سنوي بلغ 3%، وفي المرتبة الثالثة قطاع الصناعات التحويلية الذي استحوذ على نحو 12.1% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ثم قطاعي النقل والتخزين والإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري الذي بلغت مساهمة كل قطاع منهم في تكوين رأس المال 10.3%.

الشكل رقم 17

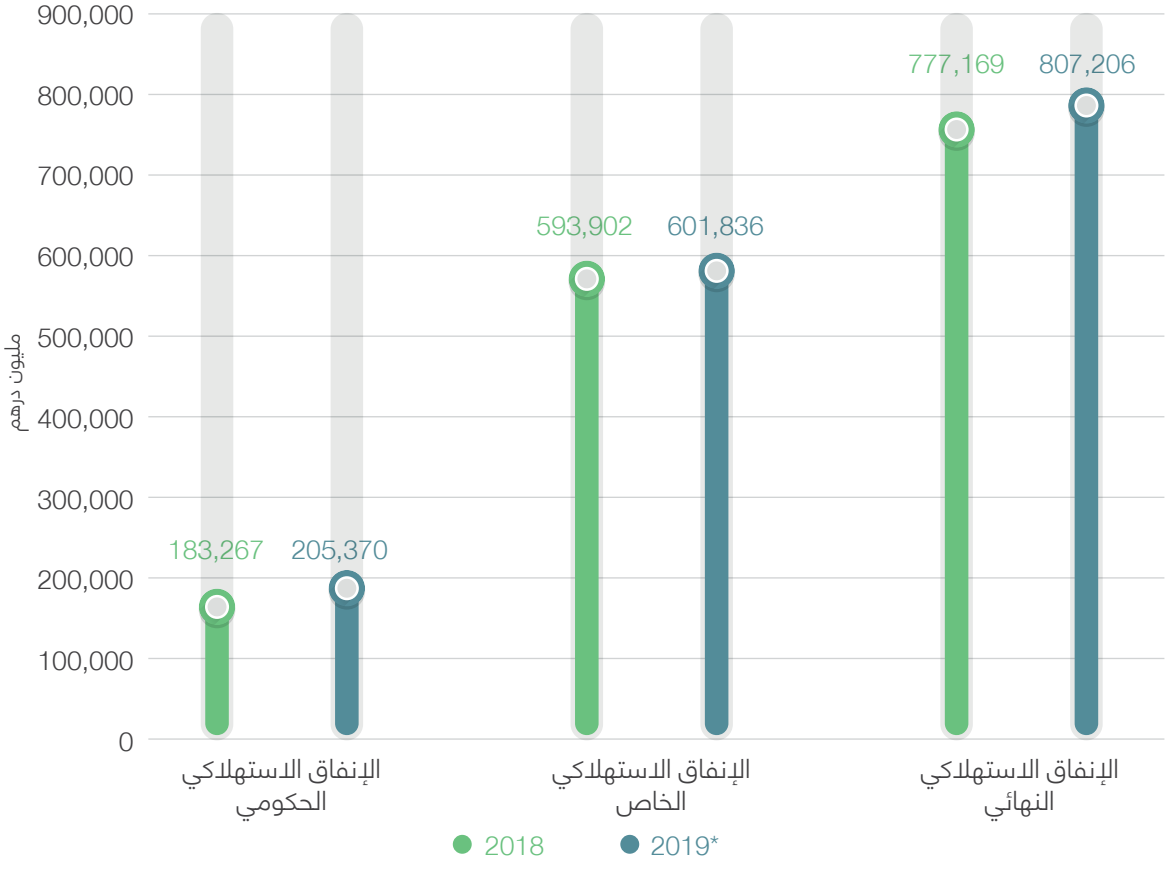

جدول 15 إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2018/ 2019

القطاعات الاقتصادية	2018		*2019		النمو السنوي 2109 مقارنة بـ 2018%
	القيمة مليون درهم	المساهمة %	القيمة مليون درهم	المساهمة %	
الأنشطة العقارية	47,478	%17.7	49,202	%18.0	%3.6
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	40,144	%14.9	41,329	%15.2	%3.0
الصناعات التحويلية	32,279	%12.0	33,082	%12.1	%2.5
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	30,178	%11.2	28,203	%10.3	%6.5-
النقل والتخزين	27,232	%10.1	27,997	%10.3	%2.8
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	19,874	%7.4	20,693	%7.6	%4.1
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	21,964	%8.2	19,714	%7.2	%10.2-
التشييد والبناء	9,381	%3.5	10,518	%3.9	%12.1
المعلومات والاتصالات	7,444	%2.8	7,657	%2.8	%2.9

القطاعات الاقتصادية	2018		*2019		النمو السنوي 2109 مقارنة بـ 2018%
	القيمة مليون درهم	المساهمة %	القيمة مليون درهم	المساهمة %	
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	6,026	%2.2	5,965	%2.2	%1.0-
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	5,586	%2.1	5,712	%2.1	%2.3
التعليم	4,523	%1.7	5,201	%1.9	%15.0
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	4,330	%1.6	4,816	%1.8	%11.2
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	3,785	%1.4	3,932	%1.4	%3.9
الفنون والترفية والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	3,601	%1.3	3,768	%1.4	%4.6
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	3,459	%1.3	3,518	%1.3	%1.7
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	1,344	%0.5	1,482	%0.5	%10.3
المجموع	268,630	%100	272,790	%100	%1.5

المصدر : المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء .

*بيانات أولية.

2.5 الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقا لتقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي للعام 2020 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة ثلاث مراتب في العام 2019 عن ترتيبها في العام 2018 لتحل في المرتبة 24 عالميا من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تطور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها إلى نحو 13.8 مليار دولار عام 2019 مقارنة بـ 10.4 مليار دولار عام 2018 بنسبة نمو بلغت 32%.

كما ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الداخل الى دولة الامارات بنسبة 10% عن العام 2018 والذي بلغ 154.1 مليار دولار في العام 2019 مقابل 140.3 مليار دولار في العام 2018.

ومن المتوقع أن تشهد الدولة في الأعوام القادمة المزيد من النمو في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة وذلك مع تبني وتنفيذ حزمة من المبادرات وتقديم التسهيلات والحوافز في مجال جذب رؤوس الاموال الاجنبية لعل من أبرزها اصدار مرسوم بقانون رقم 26 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية، مما سيسهم في رفع حصة مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي بالأسعار الجارية إلى نسبة 5% بحلول عام 2021 مقابل 3.3% حالياً.

حافظت دولة الامارات خلال عامي 2018/2019 على مرتبتها الـ 19 عالميا في تدفقات الاستثمارات الاماراتية المباشرة المصدرة منها وإلى دول العالم وفقاً لتصنيف الاونكتاد خلال التقرير المذكور، وقد بلغ إجمالي تدفقات استثماراتها المباشرة في الخارج ما مجموعه 15.9 مليار دولار في عام 2019 مقابل 15.1 مليار دولار في عام 2018 حيث ارتفع بنسبة 5.5% عن العام 2018.

ارتفع رصيد الاستثمارات الاماراتية المباشرة التراكمية الخارجة الى العالم بنسبة 11.4% عن العام 2018 والذي بلغ 155.4 مليار دولار في العام 2019 مقابل 139.5 مليار دولار في العام 2018.

احتلت دولة الامارات المرتبة الاولى على مستوى دول منطقة غرب اسيا للعام 2019 في مؤشر جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث استحوذت على 49.4%

من اجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل الى منطقة غرب آسيا، وذلك بالرغم من انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى منطقة غرب آسيا بنسبة 7.5%.

احتلت دولة الامارات المرتبة الاولى على مستوى منطقة غرب آسيا بالنسبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول منطقة غرب اسيا للعام 2019 لتستحوذ دولة الامارات على ما نسبتة 45% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول منطقة غرب اسيا.

احتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مؤشر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى المنطقة مستحوذة دولة الامارات على ما نسبته 31% من أجمالي التدفق الى المنطقة لعام 2019.

احتلت دولة الامارات المرتبة الاولى على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بنسبة 43% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للعام 2019.

ويتميز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة بالتنوع ومن أهم القطاعات الاقتصادية المستحوذة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تجارة الجملة والتجزئة، الأنشطة العقارية، الخدمات المالية والتأمين، التعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية، ومن أهم الدول المستثمرة في الامارات المملكة المتحدة، الهند، الصين، الجزر العذراء البريطانية، السعودية، أمريكا، فرنسا، النمسا، اليابان والكويت.

جدول 16 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2015 – 2019 (مليار دولار)

البيان	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الداخلة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الداخلة
2015	8.55	109.98
2016	9.61	119.58
2017	10.35	129.93
2018	10.39	140.32
2019	13.79	154.11
النمو السنوي لعام 2019 مقابل 2018	%32.	%9.8

-المصدر : قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، منظمة الأونكتاد.

الشكل رقم 18 صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة الى الامارات 2015-2019

كما تساهم دولة الإمارات من خلال استثماراتها الاستراتيجية التي تتسم بالديمومة في الخارج التي تغطي معظم بلدان العالم في لعب دور هام وفعال في دفع حركة التنمية بتلك البلدان الشريكة مع المساهمة في خفض نسبة البطالة، وتغطي تلك الاستثمارات عدة قطاعات مثل البنية التحتية والموانئ الطاقة المتجددة والبديلة والصناعات التحويلية والخدمات الصحية والزراعة والإنشاءات والعقارات وغيرها، وبلغ اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الامارات إلى العالم عام 2019 نحو 15.9 مليار دولار بعد أن سجلت 15.1 مليار دولار عام 2018 بنسبة نمو بلغت 5.5% بينما نما الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الامارات إلى العالم عام 2019 مقابل عام 2018 بنسبة 11.4%، وجاءت بالمركز الاول على مستوى منطقة غرب آسيا مستحوذة على ما نسبته 45% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول منطقة غرب آسيا للعام 2019.

الشكل رقم 19 الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى الامارات 2015-2019

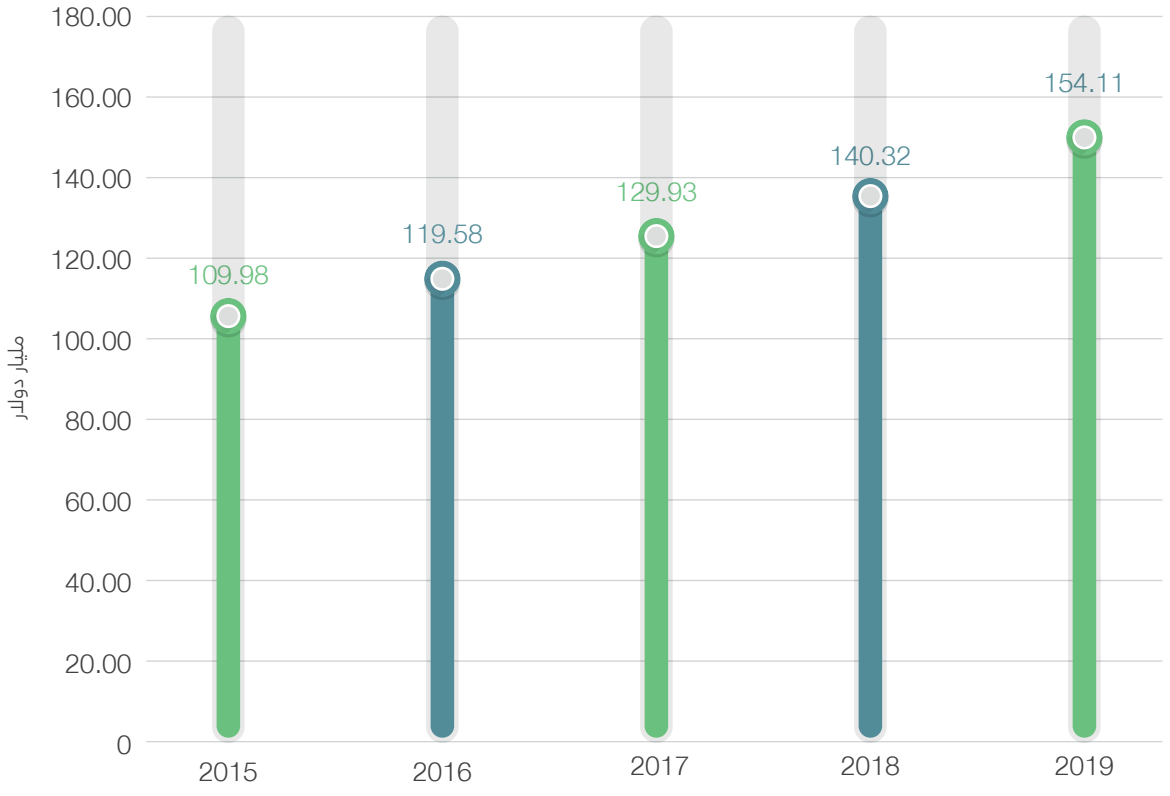

جدول 17

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الخارجة من دولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2015 – 2019 (مليار دولار)

العام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الخارجة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الخارجة
2015	16.69	97.53
2016	15.71	110.49
2017	14.06	124.45
2018	15.08	139.53
2019	15.90	155.43
النمو السنوي لعام 2019 مقابل 2018	%5.5	%11.4

-المصدر : قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، منظمة الأونكتاد.

الشكل رقم 20 تدفقات الاستثمارات الاماراتية المباشر المُصدرة للعالم 2019-2105

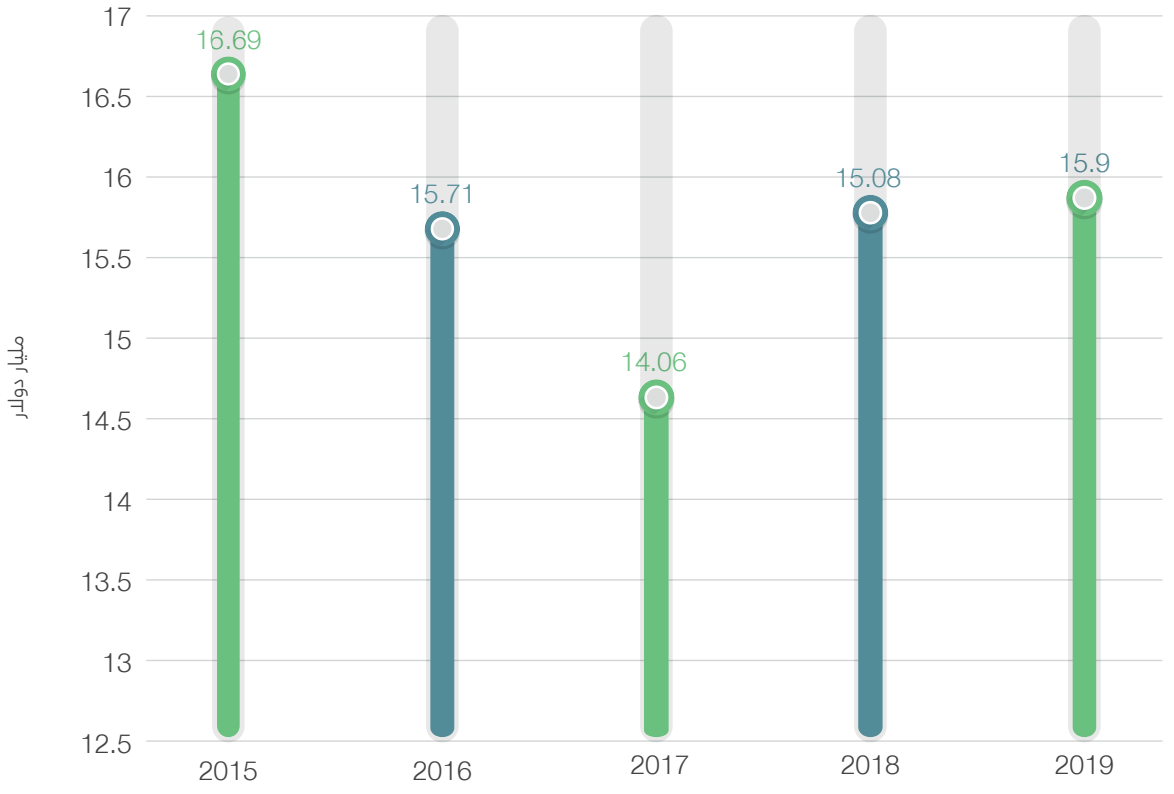

الشكل رقم 21 الرصيد التراكمي للاستثمارات الاماراتية المباشر المُصدرة للعالم 2015-2019

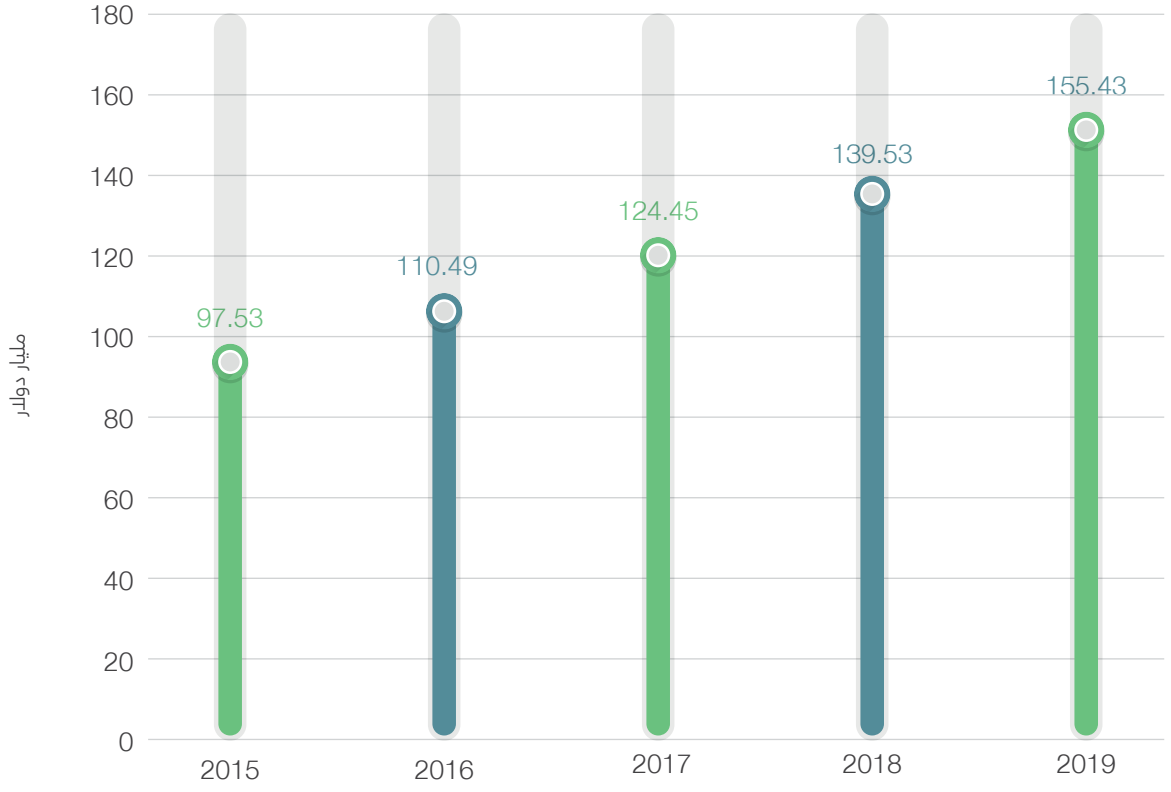

06 القطاع النقدي والمصرفي والمالي

1.6 التطورات النقدية

1.1.6 السيولة النقدية

نما عرض النقد الواسع (ن2) بشكل ملحوظ في عام 2019 وبنسبة 7.9% ليبلغ 1411.5 مليار درهم. ويعزى هذا النمو القوي في (ن2) إلى نمو عرض النقد (ن1) بنسبة 6%، ونمو شبه النقد بنسبة 9.0%. كما نما عرض النقد الأوسع الذي يشمل الودائع الحكومية (ن3) بنسبة 7.2% ليبلغ 1,717.4 مليار درهم. وجاء هذا الانتعاش في السيولة النقدية نتيجة نمو جميع أنواع الودائع الجارية والآجلة في عام 2019.

الشكل رقم 22 تطور إجمالي السيولة النقدية (2015-2019)، (مليار درهم)

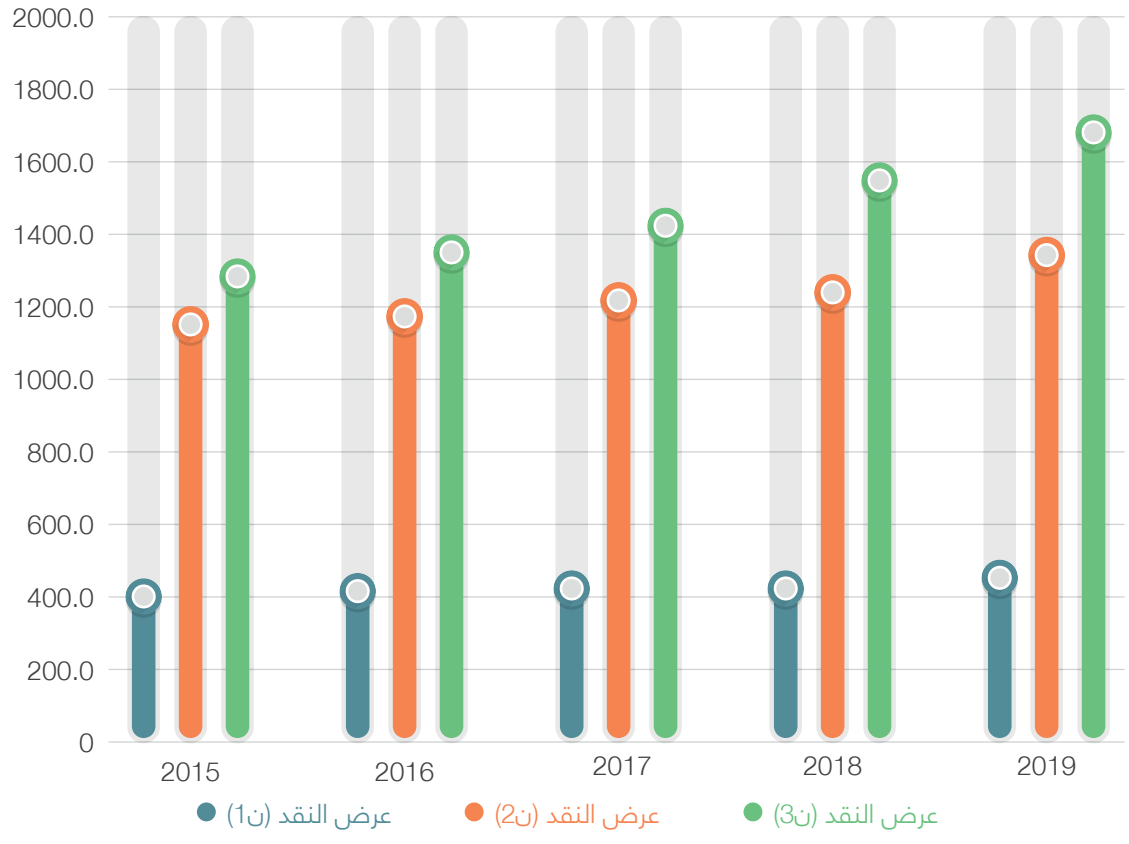

المصدر: مصرف الإمارات المركزي ووزارة الاقتصاد

ن1= النقد المتداول خارج البنوك+ الودائع النقدية (كافة الودائع قصيرة الأجل التي يمكن للمقيمين السحب عليها بدون إخطار مسبق)

ن2= ن1 + شبه النقد (الودائع الادخارية ولأجل للمقمين بالدرهم+ ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية)

ن3= ن2 + الودائع الحكومية

2.1.6 الاحتياطيات الأجنبية

بلغت الاحتياطيات الأجنبية للمصرف المركزي ما قيمته 394.2 مليار درهم في نهاية عام 2019، أي بارتفاع نسبته 10% عن نهاية عام 2018. ويعزى هذا الارتفاع في الاحتياطيات الأجنبية خلال العام 2019 إلى ارتفاع أرصدة الحساب الجاري والودائع لدى البنوك في الخارج بنسبة 24.4% لتبلغ 365.9 مليار درهم في ديسمبر 2019.

الشكل رقم 23 تطور الاحتياطيات الأجنبية للمصرف المركزي، مليار درهم

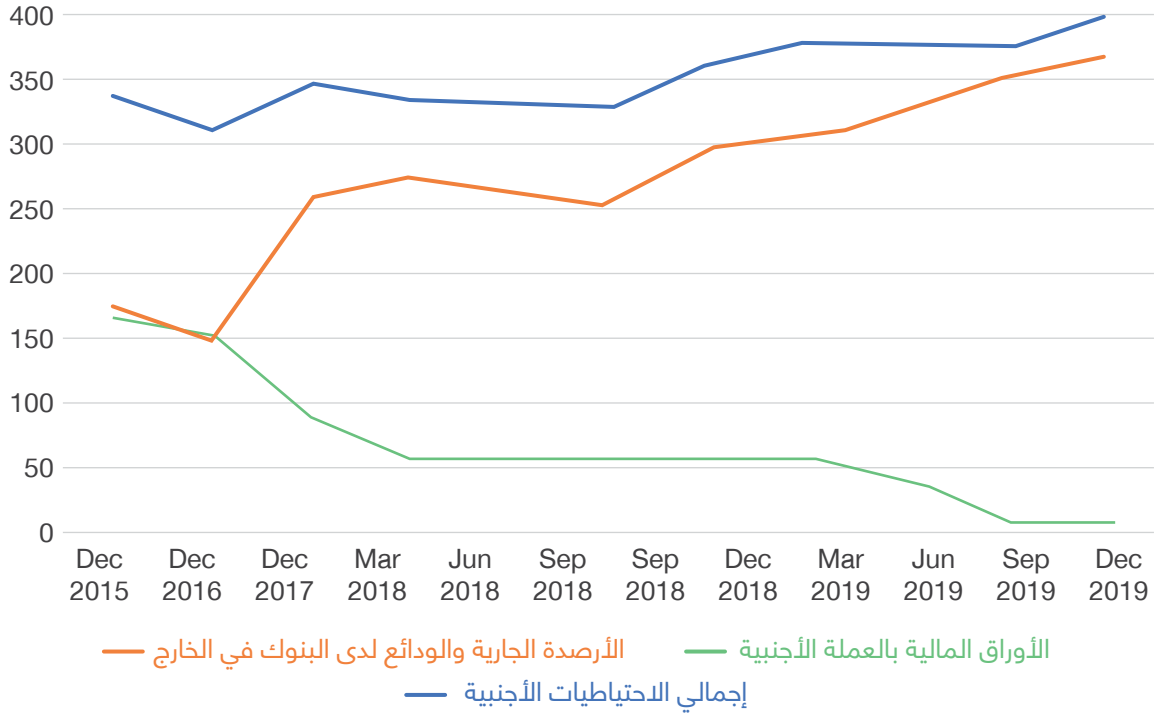

المصدر: مصرف الإمارات المركزي ووزارة الاقتصاد

2.6 التطورات المصرفية

1.2.6 الهيكل المصرفي

شهد عام 2019 انخفاضاً في عدد البنوك التجارية المرخصة لتبلغ 59 بنكاً، مقابل 60 بنكاً في عام 2018. وجاء هذا الانخفاض نتيجة اندماج بنك أبو ظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ليصبحا بنك أبو ظبي التجاري الجديد.

جدول 18 هيكل البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة (2018-2019)

البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019
إجمالي عدد البنوك	60	59
البنوك الوطنية	22	21
البنوك الأجنبية (تتضمن بنوك الأعمال)	38	38
منها بنوك دول مجلس التعاون *	6	6
حصة البنوك الأجنبية في إجمالي الأصول	%12.3	%12.9
البنوك التقليدية (تتضمن بنوك الأعمال)	52	51
البنوك الإسلامية	8	8
حصة البنوك الإسلامية في إجمالي الأصول	%20.3	%18.5

المصدر: مصرف الإمارات المركزي ووزارة الاقتصاد

جدول 19 تطور الائتمان المصرفي حسب الجهة الممنوحة (2018-2019)

البيان	عام 2018 القيمة بالمليار درهم	عام 2019 القيمة بالمليار درهم	نسبة النمو السنوية (%)
اجمالي الائتمان	1656.2	1759.2	%6.2
الائتمان المحلي	1509.4	1593.9	%5.6
الحكومة	191.5	258.3	%34.9
القطاع العام (الجهات ذات الصلة بالحكومة)	167.9	184.6	%9.9
القطاع الخاص	1130.0	1134.9	%0.4
القطاع التجاري والصناعي[1]	792.6	802.1	%1.2
منها: إجمالي قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة	88.8	84.6	%4.7-
الأفراد	337.4	332.8	%1.4-
المؤسسات المالية غير المصرفية	20.0	16.1	%19.5-
الائتمان لغير المقيمين[2]	146.8	165.3	%12.6

المصدر: مصرف الإمارات المركزي ووزارة الاقتصاد

*تمثيل فرع واحد لكل من المملكة العربية السعودية والبحرين وعمان وقطر وفرعين من الكويت

2.2.6 إجمالي الائتمان المصرفي

نما إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 6.2% في عام 2019 ليبلغ 1759.2 مليار درهم، منه 1593.9 الائتمان المحلي والذي ارتفع بنسبة 5.9% خلال العام، و165.3 مليار درهم الائتمان المقدم لغير المقيمين والذي نما بنسبة 12.6%.

بلغ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مقيم 1134.9 مليار درهم، مستحوذاً على 71% من الائتمان المحلي، بينما استحوذت الحكومة والقطاع العام على النسبة المتبقية (29%).ومع ذلك، فقد كان النمو في الائتمان المحلي في عام 2019 مدفوعاً بزيادة الائتمان الممنوح للحكومة بقيمة 66.8 مليار درهم (34.9%) عن العام السابق، وكذلك بزيادة الائتمان الممنوح للقطاع العام (الكيانات المرتبطة بالحكومة) بقيمة 16.7 مليار درهم (9.9%).

وبتحليل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مقيم، فقد كان النمو (0.4%) في عام 2019 مدفوعاً بزيادة الائتمان الممنوح للقطاع التجاري والصناعي بقيمة 9.5 مليار درهم (1.2%) ليبلغ 802.1 مليار درهم، منه 84.6 مليار درهم قيمة الائتمان المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول 20 توزيع الائتمان المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (2018-2019)

النشاط الاقتصادي	عام 2018 القيمة بالمليار درهم	عام 2019 القيمة بالمليار درهم	نسبة النمو السنوية (%)
الصناعات التحويلية	77	80.3	%4.3
الكهرباء والماء والغاز	17	22.7	%33.7
العقار	243.6	246.2	%1.0
النقل والتخزين والاتصالات	51.5	56.9	%10.5
الإنشاءات	71.9	65.2	%9.2-
تجارة الجملة والتجزئة	154	152.6	%0.9-
التعدين واستغلال المحاجر	14.7	10.6	%27.6-
الزراعة	2.0	1.1	%47.0-

المصدر: مصرف الإمارات المركزي ووزارة الاقتصاد

1 تشمل الإقراض للمقيمين من الأوراق التجارية المخفضة وشركات التأمين والشركات الصغيرة والمتوسطة.

2تشمل اقراض (غير المقيمين): إقراض للمؤسسات المالية غير المصرفية والأوراق التجارية المخفضة والقروض والسلف {(القطاع الحكومي والعام، القطاع الخاص (الشركات والأفراد)} بالعملات المحلية والأجنبية.

وبتحليل توزيع الائتمان المحلي وفق النشاط الاقتصادي، فقد ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 4.3%، علماً أن الزيادة تركزت في الائتمان الممنوح لصناعة الكيماويات والبتروكيماويات. كذلك ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع "النقل والتخزين والاتصالات" بنسبة 10.5%، والائتمان الممنوح لقطاع "الكهرباء والماء والغاز" بنسبة 33.7%، والائتمان الممنوح لقطاع العقار بنسبة 1%. وفي المقابل، تراجع الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة (-47%)، وقطاع التعدين والمحاجر (-27.6%)، والإنشاءات (-9.2%)، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة (-1%).

جدول 21 توزيع الودائع لدى البنوك حسب الجهة المودعة (2018-2019)

البيان	عام 2018 القيمة بالمليار درهم	عام 2019 القيمة بالمليار درهم	نسبة النمو السنوية (%)
ودائع مصرفية	1755.6	1870.2	%6.5
ودائع المقيمين	1542.2	1648.8	%6.9
الحكومة	290.3	303.0	%4.4
القطاع العام (الجهات ذات الصلة بالحكومة)	207.1	243.7	%17.7
القطاع الخاص	1009.3	1057.8	%4.8
المؤسسات المالية غير المصرفية	35.5	44.3	%24.8
ودائع غير المقيمين	213.4	221.4	%3.7

المصدر: مصرف الإمارات المركزي ووزارة الاقتصاد

3.2.6 الودائع لدى البنوك

نمت الودائع المصرفية بمقدار 114.6 مليار درهم (6.5%) في عام 2019 لتبلغ 1870.2 مليار درهم. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع ودائع المقيمين بنسبة 6.9% لتصل إلى 1648.8 مليار درهم (88.2% من إجمالي الودائع المصرفية)، وارتفاع ودائع غير المقيمين بنسبة 3.7% لتبلغ 221.4 مليار درهم.

ويعزى الارتفاع في ودائع المقيمين في عام 2019 وبقيمة 106.6 مليار درهم إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص بقيمة 48.5 مليار درهم، وودائع القطاع العام بقيمة 36.6 مليار درهم، وودائع الحكومة بقيمة 12.7 مليارردهم، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بقيمة 8.8 مليار درهم.

وتوزعت الودائع المصرفية حسب نوع البنوك إلى 78.5% في البنوك التقليدية، و21.5% في البنوك الإسلامية. وبتصنيف آخر، فقد استحوذت البنوك الوطنية على 88.6% من الودائع المصرفية، بينما استحوذت البنوك الأجنبية على 11.4%.

جدول 22 مؤشرات السلامة المالية للبنوك (2018-2019)

مؤشرات السلامة المصرفية	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019
نسبة القروض إلى الموارد المستقرة[1]	%82.3	%81.0
نسبة الأصول السائلة المؤهلة[2]	%17.5	%18.2
نسبة كفاية رأس المال - (الشق1 + الشق2)	%17.5	%17.6
منها: الشق1(شريحة رأس المال الأولى)	%16.2	%16.4
حصة الأسهم العادية من شريحة رأس المال الأولى	%14.3	%14.6

المصدر: مصرف الإمارات المركزي ووزارة الاقتصاد

4.2.6 السلامة المالية للقطاع المصرفي

أظهرت مؤشرات السلامة والمتانة المصرفية والمالية لعام 2019 بأن البنوك العاملة في دولة الإمارات تتمتع برسملة جيدة وسيولة كافية وآمنة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.7%. كما بلغت نسبة الأصول السائلة المؤهلة 18.2% وهي نسبة أعلى من الحد الأدنى التنظيمي البالغ 10% الذي يقتضيه المصرف المركزي وبموجب متطلبات بازل. وتراجعت نسبة القروض إلى الودائع للنظام المصرفي بأكمله بشكل طفيف إلى 94% بحلول ديسمبر 2019 .

3.6 الأسواق المالية

- ارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 9.3% ليبلغ 2765 في نهاية عام 2019. وبالمثل ارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 3.3% ليبلغ 5076 في نهاية عام 2019.
- بلغت القيمة السوقية لسوق دبي المالي 375 مليار درهم في نهاية عام 2019، بارتفاع نسبته 9.0% عن العام الماضي. وبلغت القيمة السوقية لسوق أبو ظبي للأوراق المالية 531.1 مليار درهم في نهاية عام 2019، بزيادة نسبتها 5.1% عن عام 2018.
- ارتفعت قيمة التداول الإجمالية وحجم التداول الإجمالي في سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسب 43.3% و 0.8% على التوالي لتبلغ قيمة 56.8 مليار درهم وحجم تداول 15.5 مليار سهم، بينما تراجعت قيمة التداول الإجمالية وحجم التداول الإجمالي في سوق دبي المالي بنسب 11.1%- و11.9%- على التوالي، لتبلغ قيمة 53.1 مليار درهم وحجم تداول 40 مليار سهم في نهاية عام 2019.

جدول 23 التغير السنوي في المؤشرات الرئيسية لأسواق المال المحلية في عام 2019 (%)

المؤشرات الرئيسية	أبو ظبي	دبي
مؤشر أسعار الأسهم	%3.3	%9.3
القيمة السوقية المحلية	%5.1	%9.0
قيمة التداول الإجمالية	%43.3	%11.1-
حجم التداول الإجمالي	%0.8	%11.9-
عدد الصفقات	%40.8	%0.5-

المصدر: سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي

1 نسبة القروض إلى الموارد المستقرة = نسبة إجمالي السلف (صافي الإقراض + صافي الضمانات المالية وخطابات الاعتماد المعززة + إيداعات ما بين المصارف لفترة أكثر من 3 شهور)، إلى حاصل جمع (صافي الأموال الرأسمالية الحرة + إجمالي المصادر المستقرة الأخرى)
2 نسبة الأصول السائلة المؤهلة = (تتضمن النقد في الصندوق والأصول السائلة لدى المصرف المركزي والسندات / الصكوك المؤهلة كما هو منصوص عليه في المادة 33/2015 ومبادئ بازل ولا تتضمن الإقراض بين البنوك) إلى إجمالي الخصوم **
** إجمالي الخصوم = إجمالي الأصول في الميزانية العمومية – (رأس المال والاحتياطيات + جميع المخصصات + إعادة التمويل).

07 المالية العامة

ادت الزيادة في الايرادات النفطية من 196.8 مليار درهم عام 2018 الى 197.0 مليار درهم عام 2019 وتزايد الايرادات العامة الاخرى من 280.9 مليار درهم عام 2018 الى 281.2 مليار درهم عام 2019، وتطور ارباح الشركات المساهمة من 149.6 مليار درهم الى 149.8 مليار درهم عام 2019، اضافة الى نمو الايرادات غير الضريبية من 462.3 مليار درهم عام 2018 الى 462.8 مليار درهم عام 2019 الى نمو الايرادات العامة بموازنة الدولة بنسبة 0.1% من 477.7 مليار درهم عام 2018 الى 478.3 مليار درهم عام 2019 . ومع استمرار انتهاج الدولة سياستها المالية الرشيدة والمتوازنة عبر ضبط وترشيد الانفاق الجاري، وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية والاجتماعية، تطور الانفاق العام نتيجة لذلك من 388.2 مليار درهم عام 2018 الى 393.5 مليار درهم عام 2019، بنسبة نمو بلغت 1.4%، ونتيجة لنمو الايردات العامة للدولة خلال عام 2019 عن النفقات العامة للدولة لنفس العام، الامر الذي ادى الى تحقيق فائض في موازنة الدولة خلال العام 2019 بلغ 84.8 مليار درهم.

جدول 24 الايرادات والمصروفات العامة للدولة للاعوام (2018-2019)

البيان	2018	*2019	نسبة التغير %2019/2018
اجمالي الايرادات العامة	477.740	478.253	%0.1
اجمالي النفقات العامة	388.209	393.479	%1.4
الفائض / العجز النهائي	89.530	84.774	-

المصدر: دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، ارقام اولية 2019، ديسمبر 2020.

2020

03

ثالثاً: السكان والقوى العاملة

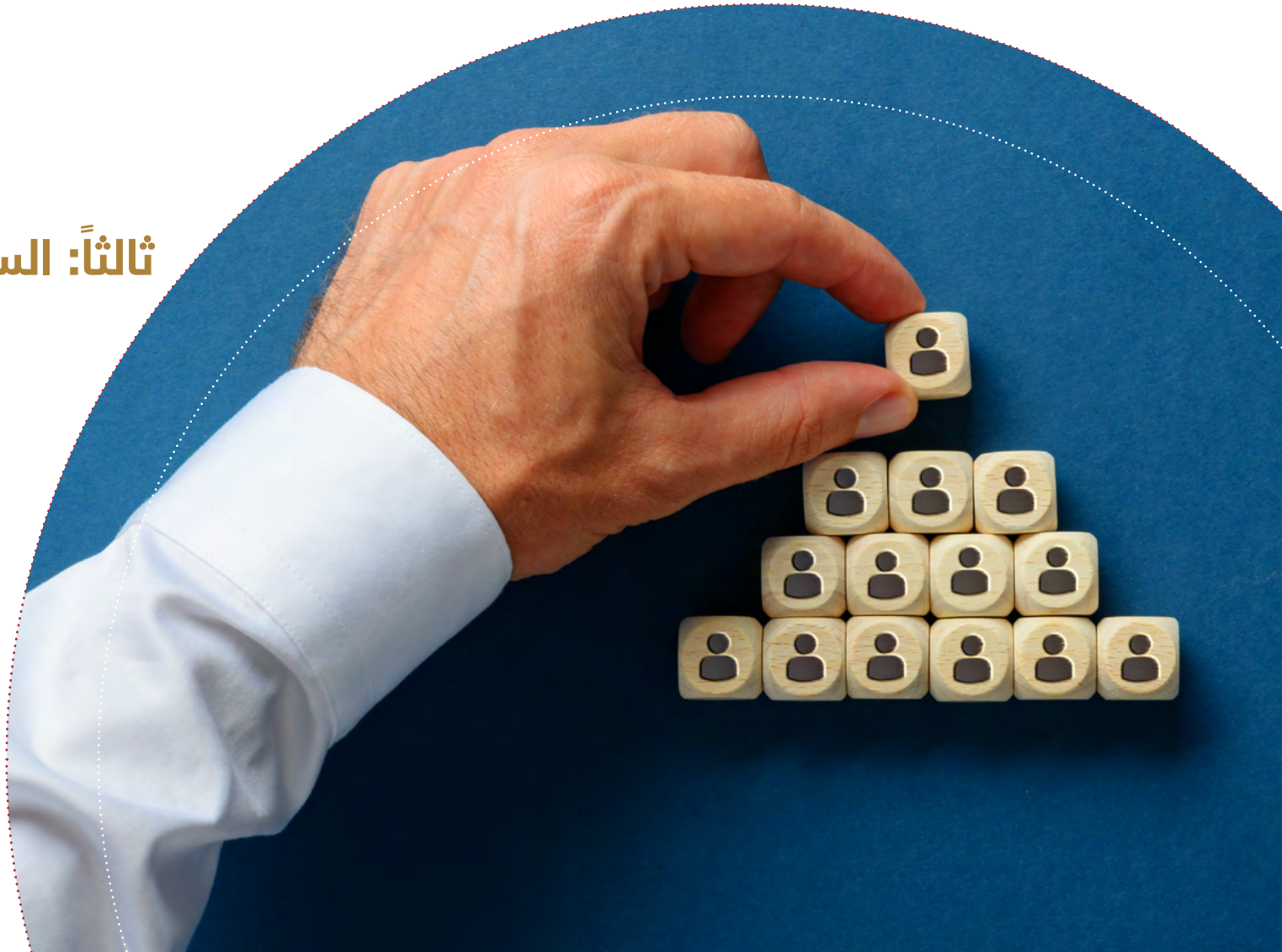

01 السكان

طبقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي تطور عدد السكان بدولة الامارات العربية المتحدة من نحو 9.6 مليون نسمة عام 2018 الى نحو 9.8 مليون نسمة عام 2019، بمعدل نمو سكاني بلغ 2.1%، ووفقاً للمركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، بلغ العدد الاجمالي لسكان دولة الامارات من مواطنين ووافدين مقيمين 9.4 مليون نسمة عام 2018 مقارنة بـ 9.5 مليون نسمة عام 2019، بمعدل نمو سكاني بلغ 1.1%.

ويقيم في دولة الامارات العربية المتحدة وافدين من حوالي اكثر من 200 جنسية تقيم وتعمل ويتجاوز عددهم عدد سكان الدولة المواطنين، وتعتبر الجالية الهندية من اكبر المجتمعات الوافدة المقيمة في الدولة، يليها الجالية الباكستانية، والبنغالية، وغيرها من الجنسيات الآسيوية والاوروبية والافريقية.

02 القوى العاملة

استناداً الى بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء تطور عدد القوى العاملة بدولة الامارات العربية المتحدة من 7.4 مليون عامل عام 2018 الى 7.6 مليون عامل عام 2019 بنسبة نمو بلغت 2.7%، كما تطور عدد المشتغلين من 7.2 مليون عامل عام 2018، الى 7.4 مليون عامل عام 2019، وبنسبة زيادة بلغت 2.8%، وبالمقابل ارتفع عدد المتعطلين من 165 الف عامل عام 2018، الى 168 الف عامل عام 2019، مع المحافظة على معدل البطالة بنسبة 2.2% خلال عامي 2018 و 2019.

جدول 25 القوى العاملة والمشتغلين والمتعطلين بدولة الامارات العربية المتحدة للاعوام (2018-2019)

البيان	2018	2019*	نسبة التغير %2019/2018
عدد القوى العاملة (مليون)	7.4	7.6	%2.7
عدد المشتغلين (مليون)	7.2	7.4	%2.8
عدد المتعطلين (ألف)	164.7	168.3	%2.2
معدل البطالة %	%2.2	%2.2	-

المصدر: دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، 2020 .

1.2 توزيع تعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية

يشير التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عن عام 2019 الى ان قطاع الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري جاء في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة قيمة تعويضات المشتغلين بالدولة التي بلغت قيمتها 96.1 مليار درهم وبنسبة 18.6% من اجمالي قيمة تعويضات المشتغلين خلال عام 2019، تلاها قطاع تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات بقيمة 70.4 مليار درهم وبنسبة 13.6% من اجمالي قيمة التعويضات، ثم قطاع التشييد والبناء بقيمة 56.1 مليار درهم وبنسبة 10.8% من اجمالي قيمة التعويضات ثم النقل والتخزين بقيمة 46.0 مليار درهم وبنسبة 8.9% من اجمالي قيمة التعويضات، والصناعات التحويلية بقيمة 45.2 مليار درهم وبنسبة 8.7% من اجمالي قيمة التعويضات. حيث شكل اجمالي قيمة تعويضات المشتغلين بالقطاعات الخمسة نحو 313.8 مليار درهم، وبنسبة 60.6% من اجمالي اجور وتعويضات المشتغلين بالدولة خلال عام 2019 .

جدول 26 تقديرات تعويضات المشتغلون (حجم الاجور) حسب القطاعات الاقتصادية للاعوام 2018 و 2019

مليون درهم

القطاعات	تعويضات المشتغلين 2018	%	تعويضات المشتغلين 2019	%
الزراعة والحراجة وصيد الاسماك	3,882	%0.8	3,919	%0.8
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	20,430	%3.9	20,775	%4.0
الصناعات التحويلية	45,096	%8.8	45,233	%8.7
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	8,321	%1.6	8,945	%1.7
التشييد والبناء	56,439	%11.0	56,060	%10.8
تجارة الجملة واالتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	68,974	%13.5	70,416	%13.6
النقل والتخزين	44,112	%8.6	46,034	%8.9
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	17,549	%3.4	17,560	%3.4
المعلومات والاتصالات	14,125	%2.8	13,986	%2.7
الانشطة المالية وأنشطة التأمين	24,996	%4.9	26,080	%5.0

القطاعات	تعويضات المشتغلين 2018 مليون درهم	%	تعويضات المشتغلين 2019 مليون درهم	%
الانشطة العقارية	8,923	%1.7	8,425	%1.6
الانشطة المهنية والعلمية والتقنية	30,229	%5.9	30,482	%5.9
انشطة الخدمات الادارية وخدمات الدعم	17,473	%3.4	17,542	%3.4
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	95,723	%18.7	96,130	%18.6
التعليم	19,461	%3.8	19,848	%3.8
انشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	18,796	%3.7	19,257	%3.7
الفنون والترفيه والترويج وانشطة الخدمات الاخرى	6,529	%1.3	6,586	%1.3
انشطة الاسر المعيشية كصاحب العمل	10,145	%2.0	10,042	%1.9
المجموع	511,204	%100.0	517,320	%100.0

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، ارقام اولية، ديسمبر 2020.

الشكل رقم 24 التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2018

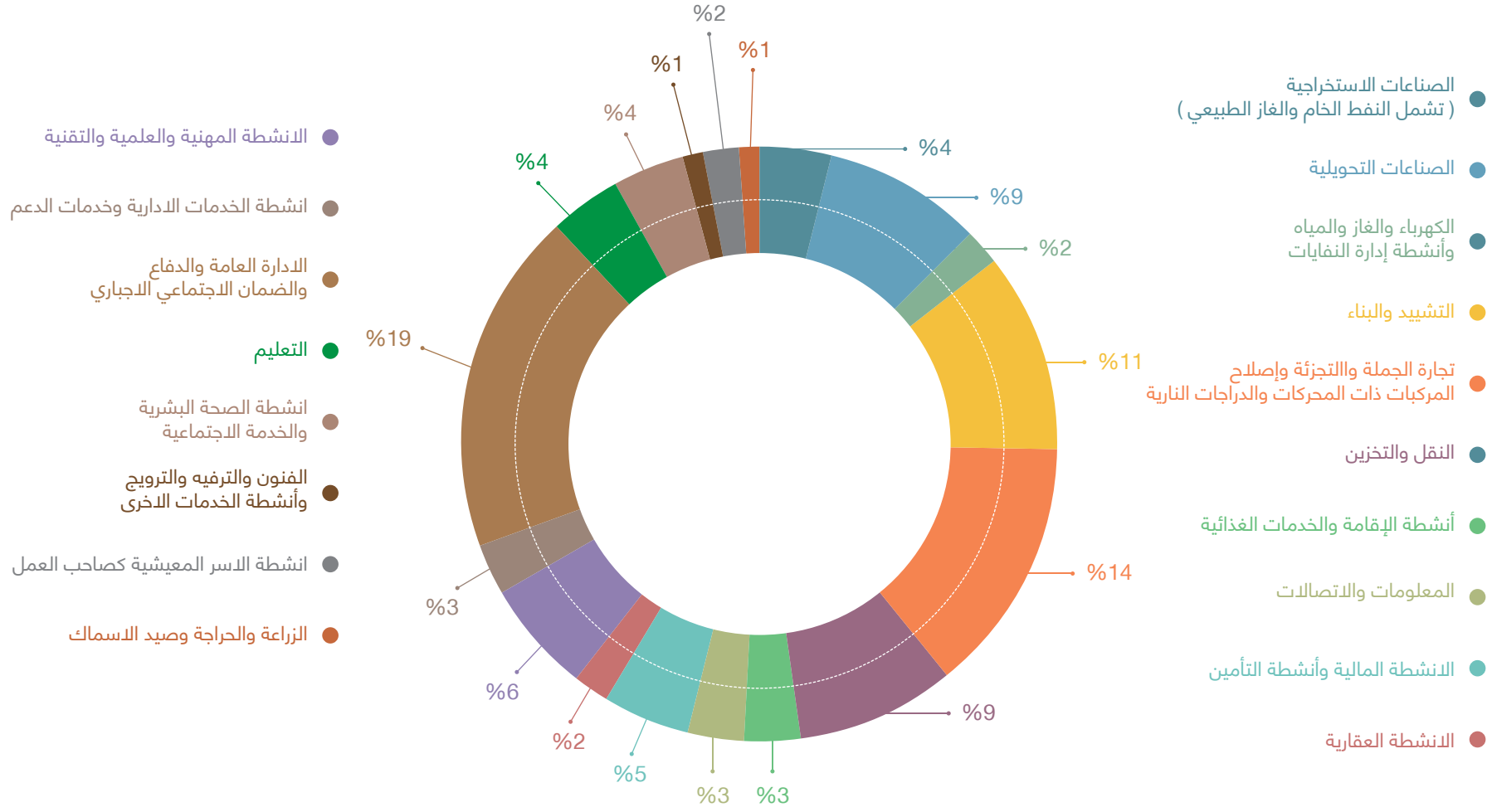

الشكل رقم 25 التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2019

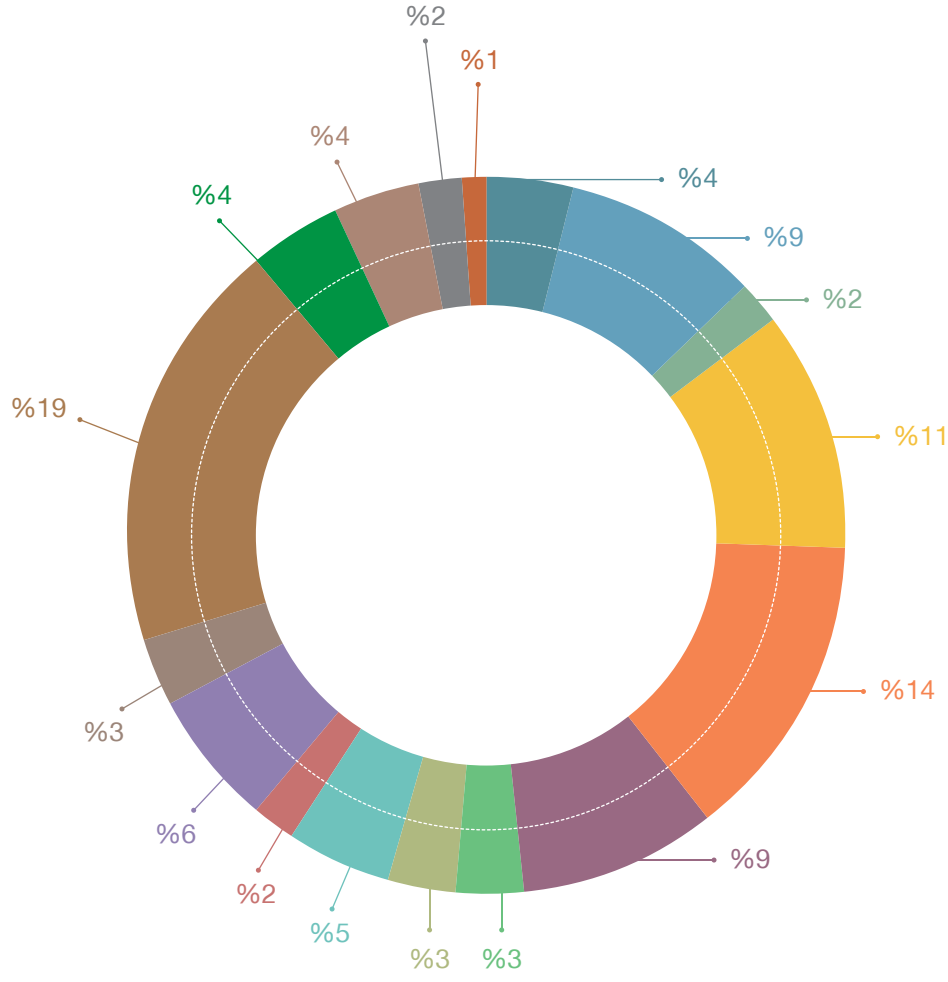

2020

04

رابعاً: قضايا اقتصادية

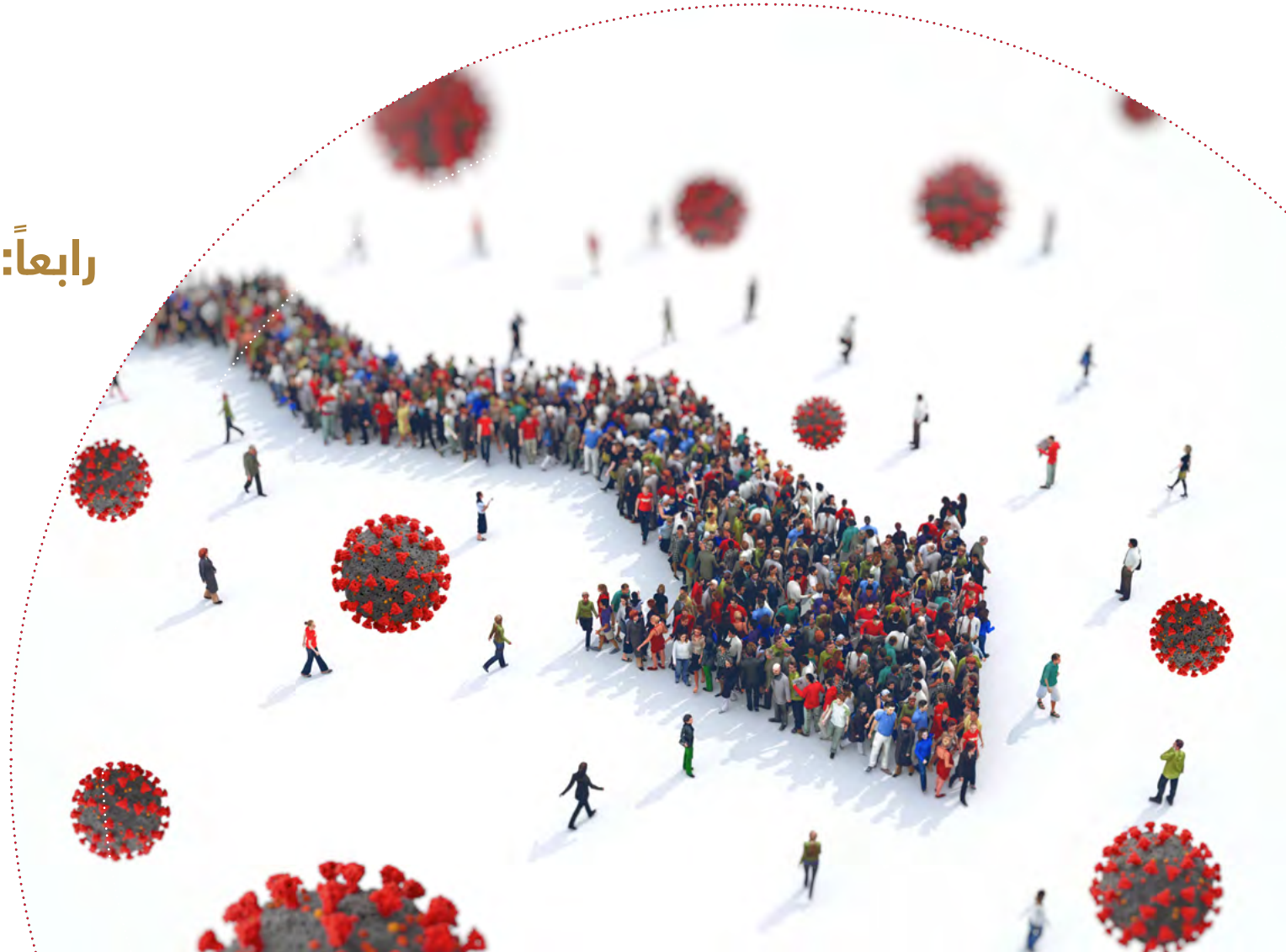

استجابة حكومة دولة الإمارات لتداعيات وباء فيروس كورونا المستجد (COVID – 19) على الاقتصاد الإماراتي وتوصيات "لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية"

مقدمة

- قامت استراتيجية دولة الإمارات في إدارة أزمة كورونا على اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الوقائية لاحتواء المرض وعدم تفشيه؛ من خلال تطوير إجراءات رصد الحالات عند نقاط الدخول إلى أراضي الدولة، وتعزيز اكتشاف الحالات استباقياً من خلال توسيع الفحوص المخبرية، وتوفير أماكن الحجر الصحي المتخصصة والملائمة وبروتوكولات العلاج المناسب للحالات، وكذلك التتبع النشط للمخالطين، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات المعيارية للحد من انتقال المرض كتعطيل المؤسسات التعليمية، وتعليق حركة الطيران من الدولة وإليها، ووقف كل الفعاليات العامة، ومنع التجمعات، وإغلاق الأماكن العامة مثل مراكز التسوق والمتنزهات. وفي سبيل التخفيف من وقع هذه الأزمة على قطاع الأعمال والمستهلكين والمقترضين، عمد مصرف الإمارات المركزي وجميع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية إلى تقديم محفزات مالية وخطط دعم اقتصادية تضمن استمرار ضخ السيولة النقدية وتخفيف العبء المالي على مؤسسات الأعمال.

- وتعد دولة الإمارات من أنشط الدول على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقديم محفزات مالية ونقدية لدعم أسواقها ومصارفها ومختلف مؤسساتها وأنشطتها الاقتصادية في مواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن انتشار جائحة كورونا. وتتميز المحفزات والتدابير التي اتخذتها الدولة بالتنوع سواء من حيث الجهات المانحة لهذه المحفزات أو من حيث الجهات المستفيدة من هذه المحفزات. ذلك أن الجهات المانحة تضمنت كلاً من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية للإمارات السبع، كما أن الجهات المستفيدة من المحفزات لم تقتصر على الكيانات الاقتصادية الرسمية والشركات الخاصة الكبرى فحسب، بل أيضاً الأفراد ورواد الأعمال والمشروعات والشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

أولاً: سياسة نقدية توسعية وخطة دعم اقتصادي شاملة من مصرف الإمارات المركزي

قام مصرف الإمارات المركزي بتخفيض سعر فائدة السياسة النقدية مرتين منذ بداية عام 2020 وبقيمة إجمالية 125 نقطة أساس، وذلك تماشياً مع انخفاض سعر الفائدة على الدولار الأمريكي إثر قرار البنك الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية. والذي من شأنه تعزيز الائتمان ودعم النشاط الاقتصادي في الدولة.

توفير سيولة إضافية للقطاع المصرفي لتعزيز عمليات الائتمان ودعم النشاط الاقتصادي

اعتمد مصرف الإمارات المركزي عدداً من التدابير وإجراءات السياسة النقدية التوسعية تمثلت في إقرار معايير إقراض وتخفيض رأس المال واعتماد أنظمة جديدة. وبلغ اجمالي قيمة الإجراءات المتعلقة برأس المال والسيولة التي اعتمدها المصرف ما قيمته 256 مليار درهم.

- خطة دعم مالي موجّهة من اعتماد يصل إلى 50 مليار درهم، للقروض والسلف بكُلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان، إضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك.
- تمكين البنوك المشاركة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة من سحب ثلث احتياطيات السيولة النظامية الحالية لديها. وبالتالي، سوف تُمنح البنوك المرونة اللازمة للاحتفاظ بحد أدنى لنسبة تغطية السيولة يبلغ 70%، كما سيُخفّض الحد الأدنى لنسبة الأصول السائلة المؤهلة إلى 7%. وتقدر القيمة الإجمالية لاحتياطي السيولة النظامية التي سيتم تحريرها بنحو 95 مليار درهم، وسيتمّ استخدام تلك السيولة لتعويض تأثير تقديم الضمانات المطلوبة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة.
- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار النصف لجميع البنوك إذ خُفضت من 14% إلى 7%، مما سيسهم في تعزيز السيولة وضخّ ما يُقدّر بـ 61 مليار درهم، من السيولة في القطاع المصرفي يمكن استخدامها في دعم إقراض البنوك لقطاعات الاقتصاد الوطني، وإدارة السيولة لديها.

دعم المقترضين من القطاع الخاص

- توفير إعفاء مؤقت من دفعات أصل الدين والفوائد على القروض القائمة لشركات القطاع الخاص والأفراد يمتد حتى نهاية عام 2020.
- اعتماد أنظمة جديدة لخفض الرسوم التي يتكبدها التجار عندما يدفع العملاء ببطاقات الخصم أو بطاقات الائتمان.
- اعتماد أنظمة جديدة لوضع حدود للرسوم التي تفرضها البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وألا تطلب البنوك حداً أدنى لرصيد الحساب يتجاوز 10 آلاف درهم.

ثانياً: إجراءات الحكومة الاتحادية لتخفيف الأعباء المالية

اعتمد مجلس الوزراء حزمة مبادرات لدعم استمرارية الأعمال وتوفير تحفيز إضافي للاقتصاد الوطني بقيمة 16 مليار درهم، لتكمل الحزم الاقتصادية التي أطلقتها الحكومات المحلية. وتضمنت هذه الحزمة إجراءات دعم مالية للمواطنين والمقيمين على أرض الدولة تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية على الأفراد والأسر والقطاعات الاقتصادية وضمان استمرار العمل الحكومي الفعال.

تخفيف الأعباء المالية على القطاعات الاقتصادية المتضررة

- تخفيض فواتير استهلاك الكهرباء والماء بنسبة 20% للقطاع السياحي والتجاري والفندقي المسجلة في الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، لمدة 3 أشهر بتكلفة تقديرية إجمالية تصل إلى 86 مليون درهم.
- تجميد غرامات إعادة الخدمة للماء والكهرباء والتي تتراوح بين 3000 إلى 5000 درهم لمدة 3 أشهر ابتداء من أبريل 2020، بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الإدارية والبالغة 20% من طلبات توصيل الكهرباء والماء لمدة 3 أشهر ابتداء من أبريل 2020.
- تأجيل تحصيل أقساط رسوم توصيل وإعادة الخدمة لمراكز التسوق والمحلات التجارية والفنادق والشقق الفندقية والمصانع لمدة 6 أشهر.
- توجيه المصانع بدعم احتياجات القطاع الصحي في الدولة.
- إجراءات لدعم سوق الأوراق المالية والأسهم أبرزها تمديد مهلة الإفصاحات المالية لبيانات 2020.

تخفيف الأعباء المالية على الأفراد والأسر وضمان استمرار الخدمات الحكومية

- تمديد تصاريح الإقامات المنتهية للمقيمين في 1 مارس ولمدة 3 أشهر، وإعفاء المنتهية إقاماتهم من المخالفات المالية حتى نهاية 2020.
- إيقاف احتساب الغرامات الإدارية على مخالفات خدمات الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية من 1 ابريل 2020.

- منح ترخيص مؤقت لمشروع استخدام تقنيات التعاملات الرقمية في أعمال كاتب العدل، وذلك تسهيلاً على الجميع لإتمام معاملاتهم القضائية.
- تمديد صلاحية الخدمات الحكومية المنتهية في 1 مارس 2020 ولمدة 3 أشهر.
- اعتماد تسجيل المركبات بدون تسديد المخالفات المرورية أو إجراء الفحص الفني للمركبة.

ثالثاً: المحفزات الاقتصادية المقدمة من الحكومات المحلية في جميع الإمارات

اتخذت جميع الحكومات المحلية في الإمارات السبع حزم دعم مالية تمثلت في إعفاءات وتخفيضات للرسوم والمخالفات وحوافز اقتصادية لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية مع التركيز على القطاعات المتضررة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أبوظبي

حزم مالية تدعم المجتمع والشركات وتضفي المرونة والاستقرار على الاقتصاد المحلي أطلقت حكومة أبوظبي حزمة من المبادرات الجديدة من خلال مختلف الدوائر والمؤسسات التابعة لها وبرنامج غدا 21 حيث تستهدف دعم الأنشطة الاقتصادية، وخفض تكاليف المعيشة، وتسهيل ممارسة الأعمال ودعم القطاع الخاص مع إعطاء الاولوية للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك للمحافظة على مكتسبات أبوظبي الاقتصادية، ومن هذه المبادرات:

تسهيلات للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- قامت دائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي بإلغاء المخالفات والغرامات الخاصة بتأخير تجديد التراخيص الاقتصادية، حيث شمل القرار نحو 72 الف رخصة بإجمالي 246 مليون درهم، مما يساهم في خفض التكاليف على هذه الشركات العاملة في أبوظبي.
- تخصيص 3 مليارات درهم لبرنامج الضمانات الائتمانية لتحفيز تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك المحلية، والذي يدار من قبل مكتب أبوظبي للاستثمار، بهدف تعزيز قدرة هذه الشركات على اجتياز بيئة السوق الحالية.
- دفع جميع الالتزامات الحكومية المتفق عليها والفواتير للشركات خلال 15 يوم عمل.
- توقيف العمل بكفالات العطاء لتخفيف الأعباء المالية على الشركات وإعفاء الشركات الناشئة من كفالة حسن التنفيذ للمشاريع التي قيمتها تصل إلى 50 مليون درهم.
- إلغاء رسوم التسجيل العقاري لعام 2020.
- تشكيل لجنة برئاسة دائرة المالية وعضوية دائرة التنمية الاقتصادية والبنوك المحلية لمتابعة برامج الاقتراض للشركات المحلية في أبوظبي في ظل الظروف الراهنة.
- أطلق صندوق ابوظبي للتنمية مبادرة بقيمة مليار درهم لدعم الشركات المتضررة.
- تطبيق حزمة إجراءات من خلال صندوق خليفة لتطوير المشاريع لضمان استمرارية الشركات الصغيرة والمتوسطة، منها دعم 496 مشروع وتأجيل اقساط لمدة ثلاث اشهر وتقديم قروض للمشاريع المتعثرة.
- تخصيص 15% من المشتريات والتعاقدات السنوية الحكومية لصالح الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- جهود مشتركة بين بنك أبوظبي الاول، ومصرف أبوظبي الإسلامي، وبنك أبوظبي التجاري، بالتعاون مع دائرة المالية ودائرة التنمية الاقتصادية، لتقدم الدعم الفوري للشركات الصغيرة والمتوسطة في الامارة.

دعم مالي وإعفاءات من الرسوم للقطاعات التجارية والصناعية

- تخصيص 5 مليارات درهم لدعم الكهرباء والمياه للمواطنين والقطاعات التجارية والصناعية.
- دعم رسوم توصيل الكهرباء للشركات الناشئة حتى نهاية العام.
- إعفاء جميع الأنشطة التجارية والصناعية من رسوم التسجيل العقاري لهذا العام.
- إعفاء جميع الأنشطة التجارية والصناعية من رسوم توثيق لهذا العام.
- خفض رسوم تأجير الأراضي الصناعية بنسبة 25% للعقود الجديدة.

- إعفاء المركبات التجارية من رسوم التسجيل حتى نهاية العام.

إيجاد التوازن في السوق المالي ودعم قطاعي المطاعم والسياحة

- تخصيص 1 مليار درهم لتأسيس صندوق صانع السوق، لتوفير السيولة وإيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب على الأسهم.
- توفير استرداد نقدي حتى 25% من القيمة الإيجارية لقطاعي المطاعم والسياحة والترفيه.
- إلغاء جميع الرسوم السياحية والبلدية لقطاعي السياحة والترفيه لعام 2020.

تسهيلات مالية للأفراد

- دعم الكهرباء والمياه للمواطنين.
- إعفاء كافة المركبات من رسوم بوابات التعرفة المرورية حتى نهاية العام.
- إيقاف تنفيذ الإخلاءات الإيجارية والإجراءات التنفيذية.
- تأجيل تحصيل الإيجار ورسوم الخدمة للمستأجرين.
- إلغاء رسوم التسجيل العقاري لعام 2020.
- جهود مشتركة بين بنك أبوظبي الاول، ومصرف أبوظبي الإسلامي، وبنك أبوظبي التجاري، بالتعاون مع دائرة ّ المالية ودائرة التنمية الاقتصادية، لتقدم الدعم الفوري للأفراد.

دبي

حزمة حوافز اقتصادية موجهة للقطاعات الاقتصادية وقطاع الأعمال

أطلقت حكومة دبي حزمة من الحوافز الاقتصادية بقيمة 1.5 مليار درهم تتضمن خمس عشرة مبادرة تخدم قطاعات التجزئة والتجارة والسياحة والطاقة في الإمارة وتسهم في تخفيض التكلفة على قطاع الأعمال وجميع سكان الإمارة.

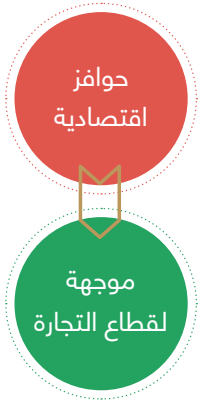

- تخفيض التكاليف المتعلقة بالتسجيل والترخيص والرسوم الإدارية ذات الصلة بنسبة تتراوح بين 50 إلى 70% للشركات العاملة في المنطقة الحرة لجبل على.
- رد ما قيمته 20% من التعرفة الجمركية البالغة 5% والمدفوعة للبضائع المستوردة التي يتم بيعها محلياً، وذلك على الواردات من جميع البضائع التي تباع في السوق المحلية

- إلغاء ضمان مزاولة نشاط التخليص الجمركي والمحدد بمبلغ 50,000 درهم مع رد الضمانات المقدمة لشركات التخليص الجمركي القائمة.
- تخفيض يبلغ 90% على رسوم تقديم المستندات الجمركية للشركات.
- إلغاء شرط الصك المصرفي عند تقديم طلبات التظلمات الجمركية.
- إعفاء المراكب التجارية الخشبية التقليدية المسجلة في الدولة من رسوم خدمات الرسو للسفن القادمة والمغادرة ورسوم التحميل المباشر وغير المباشر في مرفأ دبي وميناء الحمرية.
- إعفاء الشركات من رسوم تصاريح التنزيلات والعروض التجارية الجديدة لتنشيط التجارة الخارجية وتعزيز التنافسية.

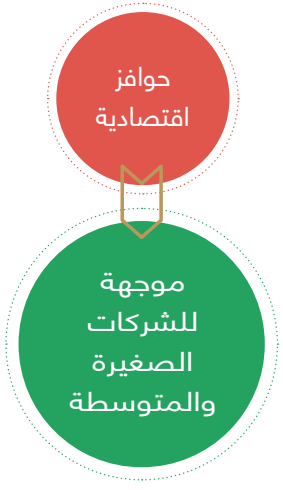

- تم إلغاء شرط الدفعة الأولى المحدد ب 25% لطالب تقسيط رسوم الترخيص وتجديد الترخيص لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تجديد الرخص التجارية دون إلزامية تجديد عقود الإيجار.

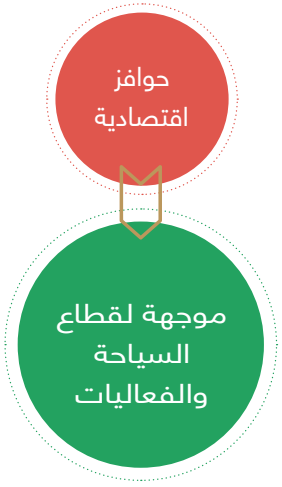

- تجميد رسم الأسواق البالغ 2.5%.
- خفض رسم البلدية بنسبة 50% على مبيعات الفنادق ليصبح الرسم 3.5% بدلاً من 7%.
- إعفاء الشركات من رسوم التأجيل والإلغاء للفعاليات السياحية والرياضية للعام 2020.
- تجميد تطبيق رسوم التصنيف على الفنادق.
- تجميد تطبيق رسوم التذاكر وإصدار التصاريح والرسوم الحكومية على الفعاليات الترفيهية وفعاليات الأعمال.

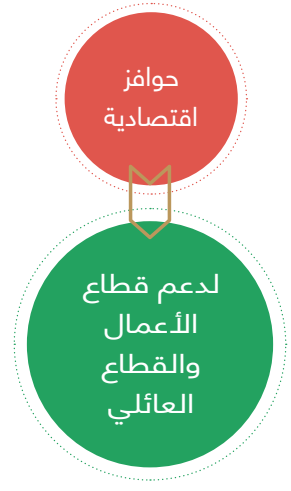

- تخفيض تكلفة قطاع الأعمال وتكلفة المعيشة فيما يتعلق بالطاقة خلال الأشهر الثلاثة القادمة على جميع المواطنين والمقيمين وكذلك قطاع الأعمال بخصم 10% من قيمة فاتورة استهلاك المياه والكهرباء للمنشآت السكنية والتجارية والصناعية وتخفيض 50% من مبلغ التأمين.
- أطلقت المناطق الحرة في دبي حزمة حوافز اقتصادية إضافية مساهمة منها في تعزيز ودعم قطاع الأعمال في دبي والتخفيف من حدة تأثيرات الوضع الاقتصادي الحالي، وجاءت متضمنة خمسة محاور تشمل:
  - تأجيل دفع الإيجارات لمدة تصل إلى ستة أشهر
  - تيسير الدفعات المالية من خلال أقساط ميسرة بصورة شهرية
  - رد العديد من مبالغ التأمينات والضمانات
  - إلغاء العديد من الغرامات على الشركات والأفراد
  - السماح بتنقل العمالة في الشركات والقطاعات العاملة في المناطق الحرة بحرية من خلال عقود دائمة أو مؤقتة وبدون غرامات خلال العام 2020.
- أطلق مركز دبي العالمي حزمة حوافز اقتصادية تمثلت في ما يلي:
  - إعفاءات على رسوم الترخيص السنوية للشركات الجديدة المسجلة خلال ثلاثة أشهر، وتخفيض بنسبة 10% للذين يستحق عليهم التجديد خلال فترة 1 إبريل ولغاية 30 يونيو 2020.
  - تأجيل الدفعات المستحقة على العقارات المؤجرة التابعة لشركة دي اي اف سي انفيستمنت لمدة أقصاها ستة أشهر اعتباراً من 1 إبريل.
  - تخفيض رسوم نقل الملكية من 5% إلى 4% خلال فترة الأشهر الثلاثة القادمة.

الشارقة

اعتمد المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة في مارس 2020 بجلسته رقم (951) أكبر حزمة المحفزات بعدد 53 مبادرة و قرار بهدف تحفيز القطاع الخاص و أيضاً القطاع

العائلي في إمارة الشارقة، وتضمنت الحزم حوافز اقتصادية لدعم قطاع السياحة والنقل وقطاع الأعمال والتجارة الخارجية والشركات والأفراد.

حوافز تستهدف قطاع الأعمال والشركات

- إعفاء المنشآت الاقتصادية من رسوم تجديد التراخيص لمدة 3 أشهر خلال 2020.
- إعفاء المستثمرين المتعاملين مع دائرة التخطيط والمساحة من سداد المستحقات التعاقدية لمدة 3 أشهر.
- إعفاء شركات الشحن والتخليص الجمركي من الضمانات المصرفية.
- إعفاء الشركات التجارية من رسوم التفتيش، ورسوم الرخص الجديدة، وتجديد تصاريح البلديات ل 3 أشهر.
- إعفاء الشركات العاملة في المناطق الحرة من رسوم التأشيرات وغرامات تأخير تجديد الرخص.
- تأجيل أقساط بعض المشاريع الممولة من المصارف لمدة 3 أشهر.
- خصم 50% على رسوم تحويل أسهم الشركات.
- تأجيل سداد أقساط المشاريع الممولة من مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الشبابية (رواد) لمدة 3 أشهر.
- الإعفاء من موافقة البلدية في تجديد رخص المقاولين والاستشاريين لمدة 3 أشهر.
- إعفاء المنشآت الفندقية من رسوم البلدية البالغة 5% لمدة 3 أشهر.
- إعفاءات وخصومات في رسوم المعارض المختلفة خلال العام 2020.
- خصم 50% للمحال والمراكز التجارية المشاركة في الحملات التسويقية لعام 2020.
- تخفيض الإيجار بنسبة 50% لمدة 3 أشهر داخل المطار لكل من المطاعم، محلات الصرافة، المحلات التجارية، المصارف، وكالات السفريات، شركات الاتصالات والترويج السياحي وتأجير السيارات.

حوافز قطاع السياحة

- إعفاء المنشآت الفندقية من رسوم البلدية البالغة 5% لمدة 3 أشهر.
- إعفاءات وخصومات في رسوم المعارض المختلفة خلال العام 2020.
- خصم 50% للمحال والمراكز التجارية المشاركة في الحملات التسويقية لعام 2020.
- تخفيض الإيجار بنسبة 50% لمدة 3 أشهر داخل المطار لكل من المطاعم، محلات الصرافة، المحلات التجارية، المصارف، وكالات السفريات، شركات الاتصالات والترويج السياحي وتأجير السيارات.

حوافز لقطاع الموانئ والنقل البحري

- إعفاء السفن التجارية والخشبية من رسوم الرسو والتحميل في خور الشارقة والمنطقة الحرة بالحمرية وخورفكان.

- إعفاء جميع البضائع السائبة من رسوم التخزين لمدة 90 يوماً.
- تخفيض تعرفة مواقف الشاحنات في موانئ الشارقة بمقدار 50%
- تخفيض رسوم عمليات الموانئ بنسبة 20% والرسوم البحرية.

حوافز منشآت التجارة الحرة

- إعفاء الشركات العاملة في المناطق الحرة من غرامات تأخير تجديد الرخص.
- الإعفاء من غرامات التأشيرات بالمناطق الحرة.
- خصم 50% على رسوم تحويل أسهم الشركات.
- إعفاء جميع الرخص الجديدة من الرسوم وفقاً لنشاطها التجاري.

حوافز للمشروعات الصغيرة و المتوسطة الريادية

- تأجيل سداد أقساط المشاريع الممولة من قبل المؤسسة لمدة 3 أشهر.
- إمكانية تأجيل أقساط المشاريع الممولة من خلال المصارف لمدة 3 بالتنسيق مع المصارف و وفق حالة كل مشروع على حدة.
- إعفاء منتسبي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مركز تجارة 101 من الرسوم الإيجارية حتى نهاية عام 2020.

حوافز تستهدف النقل العام والأفراد

- الإعفاء من رسوم شهادات القيادة العامة للشرطة لمدة 3 أشهر.
- الإعفاء من رسوم خدمات الصرف الصحي للمنازل لمدة 3 أشهر، وخصم 10% من فاتورة الكهرباء.
- إخلاء سبيل قرابة 100 سجين من المحبوسين على قضايا إيجارية ومنحهم فرصة 3 أشهر للسداد.
- خصم 50% على مخالفات هيئة الطرق والمواصلات المرتكبة ولمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من 2020/4/1.
- خصم 25% على رسوم إيجار أرقام مركبات الأجرة لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من 2020/4/1، وإعفاء مركبات الأجرة ومشغل شبكة المواصلات العامة لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من 2020/4/1.

عجمان

محفزات ومبادرات لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية

محفزات تدعم الأفراد والمنشآت الاقتصادية

- إعفاء 30% من رسوم النظافة لنهاية عام 2020.
- إعفاء 20% من رسوم تصديق العقود الإيجارية لمدة 3 أشهر قابلة للتمديد.

إعفاء 100% من رسوم تصاريح مزاولة النشاط الاقتصادي 24 ساعة لأنشطة مختارة.

- تأجيل سداد المخالفات المستحقة حتى نهاية العام الحالي لكافة المنشآت الاقتصادية.
- إيقاف احتساب غرامات التأخير لكافة المنشآت الاقتصادية

محفزات تدعم قطاع السياحة والضيافة

- إعفاء بنسبة 100% لرسوم تصنيف الفنادق لنهاية 2020.
- إعفاء بنسبة 100% على رسوم تأجيل أو إلغاء الفعاليات لنهاية 2020.
- إعفاء 50% من رسوم تصاريح التنزيلات والعروض التجارية لمدة 3 أشهر قابلة للتمديد.
- إعفاء المنشآت السياحية من رسوم سنة ترخيص وتعليق رسوم المواقف لمدة شهر قابلة للتمديد.
- إعفاء المنشآت الفندقية والسياحية من رسوم سجل القيد حتى نهاية العام الحالي 2020.
- إيقاف احتساب غرامات التأخير لكافة المنشآت الفندقية والسياحية.
- تأجيل سداد المخالفات المستحقة حتى نهاية العام الحالي لكافة المنشآت الفندقية والسياحية.

محفزات تدعم قطاع التجارة الخارجية

- إمكانية تسديد الرسوم الجمركية بدفعات ميسرة خلال 90 يوماً.
- تخفيض رسوم التأمين على الحاويات بنسبة 50% عن كل حاوية حتى نهاية يونيو 2020.
- تمديد فترة تسليم وثائق الشحن الأصلية من شهرين إلى 4 أشهر قابلة للتجديد.
- تمديد الفترة المجانية لتخزين الحاويات من 10 أيام إلى 20 يوم.

- إلغاء تحصيل مبالغ التأمين على تسليم وثائق الشحن الأصلية لمدة شهرين قابلة للتجديد.

محفزات لدعم القطاع العقاري

- إيقاف احتساب الغرامات الإدارية على كل من مخالفات تجديد قيد مزاولة الأنشطة العقارية، و مخالفات تجديد بطاقة وسيط عقاري، ومخالفات تجديد مزاولة نشاط جمعية الملاك، و مخالفات تجديد قيد مطور عقاري، ومخالفات تجديد قيد المشروع العقاري، و مخالفات تمديد مدة المشروع العقاري.
- تمديد فترة تجديد قيد كل من استشاري هندسي متخصص، أمين الحساب والمدقق المالي.
- منح عدم الممانعة بشأن تغيير كل من المقاول واستشاري المشروع العقاري.
- تمديد فترة التصاريح الإعلانية.

رأس الخيمة

حزمة تحفيزية بقيمة 50 مليون درهم لدعم الشركات

محفزات تدعم الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصناعية

- إعفاءات إيجاريه لمدة ثلاثة شهور.
- خصم بنسبة 15% على إجمالي باقة التجديد للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المكاتب المشتركة والخاصة وخيارات مرنة للدفع بالأقساط.

- إعفاء من مبلغ التأمين على طلبات تأشيرات الإقامة الجديدة وخصم 25% على التأشيرات الجديدة لأفراد الأسرة.
- إعفاء من رسوم تأجيل الشيكات، وإعفاء من رسوم باقات التخفيض، وإعفاء من رسوم تغيير النشاط.
- خصم 50% على تكلفة الرخصة للشركات الصناعية، مع خيارات مرنة للدفع بالتقسيط
- إعفاء من غرامات التأخير في تجديد الرخص الصناعية، وإعفاء من رسوم تأجيل الشيكات.
- خصم 25% على طلبات سكن العمال الجديدة.
- إعفاء تام من رسوم الدخول إلى المنشآت التابعة لمناطق رأس الخيمة الاقتصادية.

محفزات تدعم قطاع السياحة

- الإعفاء من رسوم التراخيص السياحية لمدة ستة أشهر.
- الإعفاء من رسوم "درهم السياحة" اعتباراً من شهر مارس وحتى مايو 2020.
- الإعفاء من رسوم الترخيص السياحي للربعين الثاني والثالث من عام 2020، ومن غرامات الترخيص السياحي حتى نهاية سبتمبر.
- السماح للشركات بالمشاركة في مجموعة من المعارض والجولات الترويجية التي ستنطلق في عامي 2020 و 2021 من دون أي رسوم.

الفجيرة

إعفاءات من الرسوم والضرائب لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية

تمحورت الإجراءات التي اتخذتها حكومة الفجيرة حول الإعفاءات من رسوم الرخص و الضرائب المحلية للعام الجاري اعتبارا من تاريخ 1 يناير إلى 30 ديسمبر 2020 للأنشطة التجارية، والسياحية، والأسواق الشعبية، ومراكز التسوق، والفنادق، ومحلات بيع الأغذية، والمحلات الصغيرة، وقاعات الأفراح و الصالونات.

ام القيوين

حزمة محفزات اقتصادية لدعم الأفراد وقطاعات الأعمال

- تخفيض 50% من رسوم الرخص الجديدة و التجديد بأنواعها (تجارى، صناعي، مهني) بدائرة التنمية الاقتصادية وإلغاء الغرامات (غرامات التأخير للرخص المنتهية) على الشركات والمؤسسات الاقتصادية بإمارة أم القيوين بأنواعها (تجارى، صناعي، مهني) في الدائرة.

- تخفيض 50% من رسوم الأنشطة الخاصة بغرفة تجارة وصناعة أم القيوين.
- إعفاء المنشآت والمؤسسات المرخصة المتضررة من قرار تعليق الخدمة في الإمارة من الرسوم و الغرامات بالنسبة للأنشطة التي لا تزال خدماتها معلقة.

رابعاً: توصيات ومبادرات مقترحة من لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية في المدى القصير والمتوسط

تشكلت لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية على هامش منتدى الإمارات الاقتصادي 2019، بموجب قرار وزاري رقم (253) لعام 2019، برئاسة وزارة الاقتصاد وعضوية خبراء اقتصاديين وممثلين من دوائر التنمية الاقتصادية في الإمارات السبع. وتقوم اللجنة بعمل الدراسات والأبحاث المشتركة وتقديم المشورة والدعم لمتخذي القرار حول القضايا الاقتصادية، وعمل جلسات العصف الذهني للخروج بحلول مبتكرة قابلة للتطبيق حول التحديات الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

توصيات لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية حول مبادرات مقترحة على الجهات الحكومية الاتحادية

توصي لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية بعدد من المبادرات المقترحة استجابة لتداعيات أزمة كوفيد19- على اقتصاد الإمارات، والتي من شأنها خفض الأعباء المالية على الأفراد والأعمال.

وفيما يلي عرض لهذه المبادرات المقترحة على الجهات الحكومية الاتحادية في المدى القصير:

وزارة الاقتصاد

- فك ارتباط دفع الرسوم الاتحادية المتضمنة في أذونات الدفع لتجديد الرخص التجارية.
- استغلال رسوم المساهمة المجتمعية في دعم الشركات للاستبقاء على العاملين لديها والاستمرار في دفع رواتبهم.

وزارة الاقتصاد ودوائر التنمية الاقتصادية

- إلغاء المخالفات السابقة المتعلقة بالتراخيص الصادرة عن دوائر التنمية المحلية والاتحادية لحث وتشجيع الشركات للعودة إلى السوق الإماراتي وتجديد رخصها ومباشرة أعمالها.

الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المعنية

- إعادة مراجعة كافة الرسوم المتعلقة بالمنشآت السياحية كالفنادق ومكاتب السفر والسياحة والمطاعم السياحية لعامي 2020 و2021.

مصرف الإمارات المركزي

- تدخل المصرف المركزي لحث البنوك على إعطاء قروض معفاة من الفائدة أو تمويل ميسر للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبأسعار فائدة لا تزيد عن 2% ووضع الآليات المناسبة لإثبات دفع القرض في تغطية رواتب الموظفين.
- تشجيع البنوك والمصارف على إعادة هيكلة القروض من خلال تأجيل الاقساط وبدون زيادة الفوائد على المدينين من قطاع الاعمال والافراد في عام 2020.
- حث البنوك على تخفيض الحد الأدنى لفتح أو استمرار حسابات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

وزارة المالية

- دراسة أو إعادة النظر في ضريبة القيمة المضافة للتسهيل على الشركات.
- تسريع رد ضريبة القيمة المضافة على المدخلات خلال 7 أيام.

وزارة الموارد البشرية والتوطين

- إلغاء رسوم "تقييم وتوجيه" عند التجديد السنوي.
- إلغاء الغرامات المترتبة عن عدم قدرة المنشآت على تطبيق القرارات المتعلقة بالتوطين اعتبارا من بداية شهر مارس 2020 حتى نهاية العام، وتأجيل دفع

الغرامات المترتبة عليهم في الفترات السابقة.

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

- تخفيض رسوم خدمات الاتصالات وتكاليف البيانات بنسبة 50% أو بسعر التكلفة أيهما أقل.

الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية

- إلغاء رسم ضمان النظام الإلكتروني للهجرة 5000 درهم وإعادة مبالغ الضمان للمستثمرين لتفعيل وتنشيط سوق العمل.

الهيئة الاتحادية للكهرباء والمياه

- إجراء مزيد من التخفيض على تعريفة الكهرباء والماء وعلى زيادة الاحمال الكهربائية خاصة للمصانع والفنادق.

اتحاد الغرف الإماراتية

- النظر في تخفيض رسوم عضوية الغرف التجارية، وخاصة تخفيض أو إلغاء الرسوم على الأنشطة المهنية للمنشآت متناهية الصغر.

وزارة الداخلية – الإدارة العامة للدفاع المدني

- تجميد رسوم التسجيل في الأنظمة والتدريب وغيرها.

البريد

- تشجيع شركات التوصيل ومزودي البريد السريع على تخفيض رسوم التوصيل للإرساليات المحلية لتشجيع التجارة الالكترونية.

توصيات لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستجابة لتداعيات كوفيد- 19 على اقتصاد الإمارات في المدى القصير

- الاستمرار في الدعم الاقتصادي والمالي الموجه للقطاعات الاقتصادية المتضررة لبعد عام 2020، وذلك لضمان تعافي هذه القطاعات مع القيام بالمراجعة الدورية للحزم الاقتصادية التي تم إطلاقها من مختلف الجهات الاتحادية والمحلية والمصرف المركزي لإعادة توجيهها وفق المستجدات الاقتصادية.
- مضاعفة الجهود المتعلقة بالتنسيق مع الشركاء التجاريين الرئيسيين اقليمياً وعالمياً لاستمرار انسياب التجارة الخارجية خاصة الصادرات الوطنية والمستوردات من السلع الغذائية الأساسية ومدخلات الانتاج، والعمل على تنويع قاعدة المستوردات من السلع الغذائية، ومدخلات الإنتاج من حيث المنشأ.
- العمل على إعداد اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع عدد من الدول المتميزة في القطاعات التي لها أثر قوي على اقتصاد الدولة والقائمة على نقل وتوطين التكنولوجيا.
- دعم صغار منتجي الأغذية وخاصة الشباب المواطنين، وتزويدهم بالأصول العينية ومدخلات الإنتاج مثل البذور والسماد العضوي ونظم الري ومبيدات الآفات، من أجل تربية الماشية والدواجن وإنتاج المحاصيل الموسمية ذات الدورة الزراعية القصيرة.
- ضمان استمرار الإنتاج الزراعي وزيادته لسدّ النقص المحتمل في الغذاء على الصعيد الوطني، عن طريق تحسين القدرة على الحصول على القروض، وتعزيز مدخلات الإنتاج، وزيادة مساحات الأراضي العامة المستأجرة.
- توجيه التجار والمستثمرين للاستثمار في التجارة الكترونية والفرص الاستثمارية المستجدة المتعلقة بالصحة والسلامة العامة والادوية وتقديم حوافز كالإعفاء من الرسوم وذلك لأنها تساهم في استدامة الطلب الكلي على المنتج المحلي من خلال استمرار معدلات الاستهلاك من السلع الاساسية، وبما يخدم قطاع كبير من مراكز التسوق والمطاعم والبقالات ومحلات التجزئة الاخرى، وفي نفس الوقت تحقق معايير السلامة العامة من خلال تقليل الازدحام.
- انشاء برنامج وطني حكومي لضمان القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية للقطاع الخاص خاصة للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة.
- تخفيض الايجارات واعفاء إيجار الاراضي في المناطق الاقتصادية المتخصصة والمناطق الحرة لعام 2020.
- تشجيع مالكي العقارات على تخفيض قيمة الايجارات على قطاع الاعمال والافراد.
- تشجيع الشركات الكبيرة على إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الخاصة

بها، وإعطائها الأفضلية في مجال المشتريات والتعاقدات، والسماح لها بتأجيل تسديد الإيجارات المترتّبة عليها أو إعفائها من تسديدها أثناء الأزمة.

- انشاء شبكة افتراضية تربط بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة مع تلك الصغيرة والمتناهية الصغر من اجل زيادة المحتوى المحلي في سلسلة التوريد بينها وتعزيز التشابك الأمامي والخلفي بينها.

توصيات لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية للفترة ما بعد كوفيد-19 على اقتصاد الإمارات في المدى المتوسط

- إصدار قانون خاص بالضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص والموظفين غير المشمولين بالتقاعد المدني والعسكري، حيث ان وجود مؤسسات للضمان الاجتماعي مهم جدا لأنها ستتولى دفع رواتب التعطل عن العمل وتقديم سلف للعاملين والمتعطلين في مثل هذه الظروف مما يسمح بالمحافظة على الايدي العاملة الماهرة واستمرار تدفق الدخل الذي يعزز القدرة على الاستهلاك ومن ثم الانتاج، علما بان الحكومة لن تتكلف أية أعباء مالية لان ايرادات هذه المؤسسة تأتي كاقتطاعات من رواتب العمال وجزء من اصحاب العمل وبنسب قليلة، ويعاد هذا الاقتطاع على تقاعد مستقبلي للمواطنين العاملين في القطاع الخاص من ناحية، ومن ناحية اخرى ادخار للعمالة غير المواطنة يستحقها العامل او الموظف عند انتهاء العمل في الدولة.

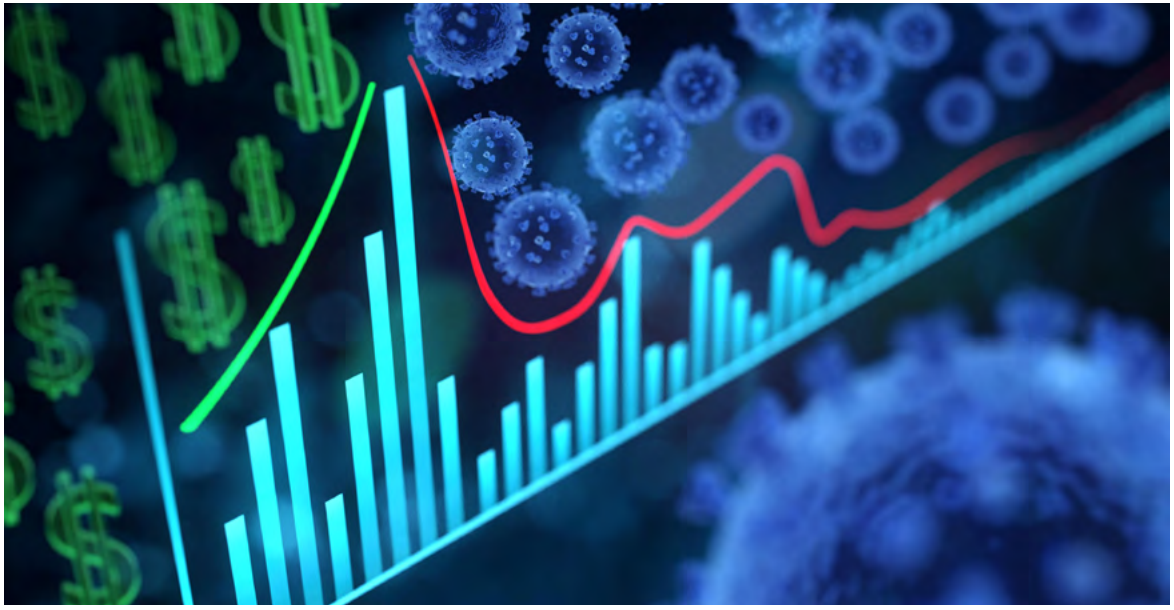

- تفعيل استراتيجية زراعية جديدة ذكية ومبتكرة تقوم على التوسع في القطاع الزراعي المحلي نظراً لأهميته في مجال تحقيق الأمن الغذائي للدولة خاصة في مثل هذه الحالة، حيث اتخذ العديد من الدول سياسات حمائية واغلاقية.
- التنسيق والتعاون مع الحكومات العربية لاتخاذ إجراءات منسّقة لإزالة جميع القيود المفروضة على الواردات والصادرات، لا سيما على الأغذية والمنتجات الطبية والمدخلات اللازمة للصناعات المنتِجة للسلع الأساسية. والنظر في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتعزيز التجارة البينية داخل المنطقة. والتعجيل في وضع استراتيجية لتنويع سلاسل الإمداد، للحد من قابلية تضرّرها من هذه الأزمات.
- تفعيل التنوع الاقتصادي الوطني وزيادة المحتوى الوطني في كافة القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى دعم المنتج الوطني لتحقيق المزيد من الاكتفاء والأمن والثبات الاقتصادي المستدام.
- تفعيل وتنفيذ سياسة موحدة بين الامارات السبع في مجال المشتريات الحكومية وبرامج القيمة المضافة المحلية والشراكة بين القطاعين العام والخاص من اجل سد ما قد يولده تراجع دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي.

- تبني برنامج وطني لربط المساعدات الخارجية التي تقدمها الدولة بالمنتجات المحلية، وذلك بالاستفادة من تجربة صندوق أبو ظبي للتنمية.
- تبني برنامج وطني شامل وموحد للأمن الغذائي.
- تبني برنامج وطني يهدف الى وضع استراتيجية عامة لاستبقاء العاملين في القطاع الخاص من المواطنين والايدي العاملة الماهرة من الوافدين.
- تفعيل مجالس الأعمال في كافة الإمارات والاستماع إلى أهم مواضيع الدعم التي تحتاجها المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وعلى اختلاف قطاعاتها وتضررها لتحقيق الفعالية في الدعم.
- توجيه الاستثمار المشترك بين شركات القطاع الحكومي والقطاع الخاص نحو القطاع الصحي وصناعة الأدوية.
- توجيه جزء من الاستثمارات الحكومية للاستثمار في البحث والتطوير في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، ومن أهمها القطاع الزراعي والقطاع الصحي وصناعة الأدوية، والقطاع التقني.
- تحسين جودة البيانات المتاحة، لتمكين صانعي القرار من اتخاذ قرارات فورية مرتكزة على الأدلة؛ وتعزيز البيانات المتوفّرة وإتاحة الاستعانة بها، والعمل على

إنشاء منصة واحدة لقاعدة بيانات مفتوحة والبيانات الضخمة تنساب فيها البيانات بشكل سهل وسريع يتيح للجامعات ومراكز البحوث وباحثي السياسات الاستفادة من البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة.

- إنشاء صندوق مخصّص للطوارئ، بالشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والأشخاص ذوي الأرصدة المالية الضخمة، لدعم الإجراءات الحكومية الرامية إلى احتواء آثار تفشّي فيروس كورونا وأية أزمات مشابهة في المستقبل؛ والاستفادة من الموارد المخصصة لمشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات للتضامن مع المجتمع والفئات المتضررة.

2020

05

خامساً: التوقعات الخاصة بالاقتصاد الاماراتي لعامي 2020 و 2021

يتوقع أن تعود دولة الإمارات إلى طريق النمو الاقتصادي مُجدداً في العام 2021، بعد أن تتعافى من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة «كوفيد 19»، والتي أصابت الاقتصاد العالمي وكل اقتصادات الدول بالانكماش خلال العام 2020، حيث توقع صندوق النقد الدولي أن تحقق الإمارات نمواً اقتصادياً حقيقياً في 2021 بنسبة 1.3%، بالمقارنة مع انكماش 6.6% في 2020، ويتوقع أن يبلغ متوسط نمو اقتصاد الإمارات نسبة 2.6% خلال عام 2025. كما يتوقع بأن تظل الإمارات خلال العام المقبل من دون بطالة بين مواطنيها، كما هو الحال خلال العام الجاري، برغم تداعيات «كوفيد 19». كما يتوقع أن تحتفظ الإمارات عام 2021 بمكانتها بين أكثر دول العالم في حجم النشاط الاستثماري، حيث ستنتمي إلى فئة الدول الأعلى في مستويات النشاط الاستثماري، والتي تتراوح مستويات النشاط لديها بين 10 و20 درجة. كما يتوقع أن تظل الإمارات عام 2021 بين أعلى دول العالم في تحقيق فائض في الحساب الجاري للميزانية، حيث يتوقع أن تحقق فائضاً في الحساب الجاري لميزانيتها 2021 بنسبة 7.5%، مقارنة مع فائض 3.6% عام 2020، رغم تداعيات «كوفيد 19»، والمحفزات المالية الهائلة التي رصدتها حكومة الإمارات، سواء على المستوى الاتحادي، أم الحكومات المحلية، لمواجهة هذه التداعيات. وحول مؤشر أسعار المستهلك، يتوقع أن يعود التضخم إلى الارتفاع بداية من العام 2021 بنسبة 1.5%، بعد انكماش متوقع بنفس النسبة خلال عام 2020، مع توقع أن يظل التضخم بحدود 2.1% حتى العام 2025.

كما توقع صندوق النقد الدولي انخفاض الواردات الاماراتية من السلع والخدمات خلال عام 2020 بنسبة انكماش 13.1%، ومعاودة النمو الى 10.6% خلال عام 2021، وبالمقابل انخفاض الصادرات الاماراتية من السلع والخدمات خلال عام 2020 بنسبة انكماش بلغت -11.9% ومعاودة الانتعاش بنسبة 12.7% خلال عام 2021، كما توقع صندوق النقد الدولي انخفاض الواردات الاماراتية من السلع خلال عام 2020 بنسبة بلغت -12.7%، وعودة النمو خلال عام 2021 بنسبة 11.8%. وبالمقابل انخفاض الصادرات الاماراتية من السلع خلال عام 2020 بنسبة انخفاض بلغت -13.6% ، وعودة النمو خلال عام 2021 بنسبة بلغت 14%.

من المرجح لبرنامج الدعم الاقتصادي الموجه المعزز الذي اعتمده المصرف المركزي وحزم التحفيز الاقتصادي التي أعلنت عنها كل من الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية أن تعزز الانشطة غير الهيدروكربونية وأسعار العقارات والتوظيف ونمو الائتمان مع تأثير إيجابي على الشعور العام بمجرد السيطرة على مخاطر الفيروس.

كما ان تأجيل موعد انعقاد اكسبو 2020 الى اكتوبر 2021، بسبب جائحة كوفيد- 19، سيكون له فائدة عظيمة لدولة الامارات، حيث ان هذا الحدث سيكون بمثابة ترويج لدولة الامارات العربية المتحدة، إذ من المتوقع أن يصل عدد زوارها إلى أكثر من 25 مليون شخص تقريباً، مما سيعود بالفوائد الكبيرة على الدولة، وعلى اقتصادها . كما سيشكل أهم وأكبر حدث عالمي لإعادة بناء العلاقات الدولية في 2021 بعد تداعيات أزمة «كوفيد 19» التي طالت جميع الدول وجميع القطاعات وعلاقات التعاون.